



تصنيف حكم

رقم القضية	رقم الحكم الابتدائي	رقم حكم الاستئناف	رقم قضية الاستئناف	تاريخ الجلسة
١٤٣٢/ق لعام ١٤٣٢هـ	٢/٥/١٠٥ لعام ١٤٣٣هـ	١/٣٩٩ لعام ١٤٣٤هـ	٢٧٧٦/ق لعام ١٤٣٣هـ	١٤٣٤/٤/١
الموضوعات				
<p>مطابق لحكم سابق وظائف تعليمية - معلم - وظائف نسوية - استبعاد من الترشيح للوظيفة - شرط الإقامة في مقر طلب الوظيفة - مخالفة النظام الأساسي للحكم - المعيار الأساسي لشغل الوظيفة العامة.</p> <p>مطالبة المدعية بإلغاء قرار الجهة المتضمن استبعادها من إثبات المرشحة لها لعدم إثبات إقامتها في المنطقة المرشحة لها - شرط إثبات الإقامة مخالف للنظام الأساسي للحكم ونظام الخدمة المدنية اللذين تضمنتا النص على التزام الدولة بتيسير مجالات العمل لكل قادر عليه ذكراً كان أو أنثى، و أن المعيار الأساسي لشغل الوظيفة العامة هو " الجدارة " - الأولوية التي منحها الأمر السامي رقم (١٠٨١١) و تاريخ ١٤٢٨/١٢/٢٦هـ في شغل الوظيفة التعليمية النسوية للمواطنة المقيمة بمقر الوظيفة تكون فقط في حالة التساوي في الجدارة بأن تكون المقيمة أولى بالوظيفة من غير المقيمة - استبعاد المدعية بسبب عدم إثبات إقامتها مخالف للنظام - أثر ذلك: إلزام الجهة باستكمال إجراءات تعيين المدعية .</p>				
الأنظمة واللوائح				
<p>المادتان (٢٨، ١٧) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٩٠/أ) و تاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ .</p> <p>٢ المادة الأولى من نظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٩) و تاريخ ١٣٩٧/٧/١٠هـ .</p>				
<p>الوقائع :</p> <p>الأسباب :</p>				
حكم محكمة الاستئناف :				
حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .				

الصمغاني



المملكة العربية السعودية وزارة العدل

صفحة ١ من ٤

المحكمة الإدارية بجدة الدائرة الإدارية الخامسة

حکم رقم ٢/٥/١٠٥م لعام ١٤٣٣ هـ
في القضية رقم ٢/٦٧٩١ق لعام ١٤٣٢ هـ
المقامة من/ بدريه بنت محمد مزهر الشهري
ضد/ وزارة التريسة والتعايم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:
فإنه في يوم الأحد الموافق ١٤٣٣/٦/٨ هـ عقدت الدائرة الإدارية الخامسة جلستها بمقر
المحكمة الإدارية في محافظة جدة والمشكلة من:-

القاضي/	عبدالكريم بن عمر العمري	رئيساً
القاضي/	عبدالرحمن بن حضيض المطيري	عضواً
القاضي/	عبدالله بن محمد الودعاني	عضواً
ويحضر/	أحمد بن سعد الأحمري	أميناً للسر

وذلك للنظر في القضية المذكورة أعلاه والمحاللة إلى الدائرة بتاريخ ١٤٣٢/١١/١٨ هـ، والتي
حضر فيها وكيل المدعية/ علي بن عبدالله علي الشهري. وحضر عن المدعى عليها ممثلها/
عبدالله بن سعد الأحمري. وبعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة وبعد المداولة أصدرت
الدائرة الآتي:

الوقائع

بصحيفة دعوى أودعت لدى المحكمة الإدارية بجدة أقامت المدعية دعوها طاعنة في قرار
المدعى عليها استبعادها من الوظيفة التي رشحت لها بسبب عدم إثبات إقامتها في المنطقة
التي رشحت لها، وذكرت شارحة دعوها: أنها كانت تعمل متعاقدة مع المدعى عليها
كمعلمة بديلة، ثم تقدمت للترشح على وظيفة معلمة رسمية في منطقة عفيف، وبعد أن



رشحت للوظيفة قدمت للمدعى عليها إثبات إقامة وهو أن زوجها يعمل في صحيفة المدينة كمتعاون من منطقة عفيف، بيد أن المدعى عليها استبعدتها من الوظيفة بعد انتظار دام لسنوات، ثم بعد استبعادها جاء الأمر الملكي بإلغاء شرط إثبات الإقامة فقالتا التمييز، كما جاء الأمر الملكي بتثبيت المتعاقدين والمتعاقدات فقالتا التثبيت أيضاً لمباشرة المعلمة الأصلية لعملها، ويعرض ذلك على ممثل المدعى عليها قدم مذكرة قرر فيها: أن المدعية لم تطبق عليها ضوابط إثبات الإقامة وبالتالي فليس لها حق في الوظيفة وذلك أن زوجها يعمل معلماً في مدينة جدة فلم تقبل المدعى عليها التعريف الذي قدم من شركة في مدينة عفيف، كما لم تطبق عليها ضوابط تثبيت المتعاقدات، وطلب في ختام مذكرته عدم قبول الدعوى شكلاً ورفضها موضوعاً.

وبجلسة ١٤٣٣/٦/٨هـ قرر الأطراف اكتفاءهم بما قدموه من مذكرات وطلبوا الفصل في الدعوى فرفضت الدائرة جلستها للمداولة ثم أصدرت حكمها.

الأسباب .

ولما كانت المدعية تهدف من إقامة هذه الدعوى إلى إلغاء قرار المدعى عليها المتضمن استبعادها لعدم إثبات إقامتها في المنطقة المرشحة لها فإن دعواها من اختصاص المحاكم الإدارية وفقاً للمادة (١٣/ب) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٧٨م) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ.

وأما عن القبول الشكلي: ولما كان القرار محل الطعن من القرارات السلبية المتجددة الأثر تجاه الطاعن ولا يتقيد الطعن عليه بمدة محددة حيث يمس الحق في طلب العمل متى توافرت الشروط النظامية في الطلب مما تكون معه الدعوى مقبولة شكلاً.

وأما عن موضوع الدعوى: ولما كانت المدعية تطعن في قرار المدعى عليها باستبعادها من التعيين على وظيفة معلمة بسبب عدم إثباتها لإقامتها في مكان الوظيفة المرشحة لها، وحيث إن الدائرة وهي بصدد بسط ولايتها على الدعوى فإنها تراقب القرار محل الدعوى في مدى مشروعيته من عدمها من ناحية العناصر التي يختص الديوان بالنظر في الطعن فيها والتي عددها الفقرة (ب) من المادة (١٣) من نظامه وهي عيوب الاختصاص والشكل ومخالفة النظم واللوائح والخطأ في تطبيقاتها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة لكون

(Handwritten signatures and stamps at the bottom of the page)

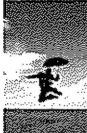


المملكة العربية السعودية وزارة العدل

صفحة ٣ من ٤

هذه العيوب التي تشوب القرارات الإدارية ناتجة على وجه اللزوم عن اختلال ركن من أركان القرار وبالتالي فهي تنقل القرار الإداري من حالة الصحة والنفذ والمشروعية إلى خلاف ذلك جزاء لعدم مشروعيتها، ولما كان سبب القرار المطعون فيه هو عدم إثبات المدعية لإقامتها في منطقة عفيف وذلك استناداً من المدعى عليها على شرط إثبات الإقامة الذي أكد عليه الأمر السامي رقم ١٠٨١١ وتاريخ ١٢/٢٦/١٤٢٨هـ، وحيث إنه بالنظر في الأمر السامي المشار إليه وفي نظام الخدمة المدنية وقبل ذلك كله في النظام الأساسي للحكم ومدى اتساق هذه الأنظمة مع بعضها البعض وفقاً لمبدأ تدرج القوانين وعدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية التي تهيمن بشمولها وصلاحياتها لكل زمان ومكان على هذه الأنظمة يتبين أن شرط إثبات الإقامة شرط مخالف للنظام الأساسي للحكم وللأنظمة المعمول بها ومنها نظام الخدمة المدنية حيث نص النظام الأساسي للحكم في مادته رقم (٢٨) على: (تيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه) كما نص في المادة رقم (١٧) على: (الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة) كما نصت المادة الأولى من نظام الخدمة المدنية على: (الجدارة هي الأساس في اختيار الموظفين لشغل الوظيفة العامة). ومفاد هذه النصوص: التزام الدولة بتيسير مجالات العمل لكل قادر عليه -ذكرًا كان أو أنثى- وأهمية العمل كمقوم من المقومات الأساسية لكيان الدولة، وأن المعيار الأساس لشغل الوظيفة العامة هو: (الجدارة) وبتطبيق ما سبق على هذه الدعوى: فإن استبعاد المدعية -وهي الأجدر- وإحلال التي تليها مكانها بسبب عدم إثبات إقامتها مخالف للمادة الأولى من نظام الخدمة المدنية المشار إليها ومخالف للنظام الأساسي للحكم وقبل ذلك مخالف لقواعد الشريعة الإسلامية؛ حيث استقر الفقهاء على أن الأصل في الشروط في العقود عدم المساس بما هو خارج عن نطاق العلاقة بين الطرفين، ولا شك أن تخصيص المرأة بشرط زائد وهو إثبات إقامتها تخصيص لا مسوغ له شرعاً ولا نظاماً؛ إذ هو تدخل في حرمتها الشخصية في عملها وإقامتها ولا علاقة له بمعيار الجدارة، وأما الأمر السامي الكريم رقم (١٠٨١١) وتاريخ ١٢/٢٦/١٤٢٨هـ فقد أكد على أن تكون الأولوية في شغل الوظيفة التعليمية النسوية للمواطنة المقيمة بمقر الوظيفة، وهذا الأمر لا يسوغ بأي حال الإخلال بمعيار الجدارة بل غاية مفاده: هو: الترجيح بين متساويتين

(Signatures)



**PDF
Complete**

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.

Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features



المملكة العربية السعودية
ديوان النظام

صفحة ٤ من ٤

في الجدارة بأن تكون المقيمة أولى بالوظيفة من غير المقيمة، ولأجل ذلك ولما كان هذا الشرط قد تسبب في استبعاد كثير من المتقدمات للوظائف التعليمية ممن كن مستوفيات للشروط النظامية لشغلها سوى هذا الشرط وهذا مخالف للنظام الأساسي للحكم وللنصوص المشار إليها، وليس هناك ما يمنع من عمل المرأة في المنطقة التي ترغب بها بموافقة ولي أمرها فإن الدائرة تنتهي إلى أن قرار المدعى عليها معيب بعيب مخالفة الأنظمة وحرى بالإلغاء وبذلك تقضي.

لذلك

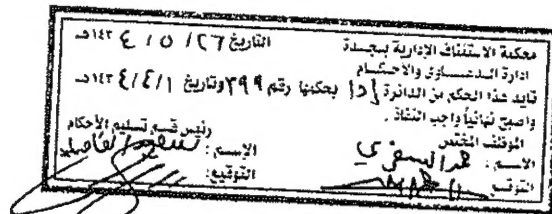
حكمت الدائرة : بإلزام وزارة التربية والتعليم باستكمال إجراءات تعيين بدرية بنت محمد مزهر الشهري على وظيفة معلمة لما هو مبين الأسباب، والله الموفق. ووصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

رئيس الدائرة
عبدالكريم بن عمر العمري

عضو
عبد الرحمن بن حضيض المطيري

عضو
عبد الله بن محمد الوعايلي

أمين السر
أحمد سعد الأحمري





تصنيف حكم

رقم القضية	رقم الحكم الابتدائي	رقم حكم الاستئناف	رقم قضية الاستئناف	تاريخ الجلسة
١٤٣٠ ق/٢/٦٥١٣	١٤٣٣ لعام ٤/د/٧٦	١٤٣٤ لعام ٢/٩٩	١٤٣٣ س/٢/٢١٠٣ لعام ١٤٣٣	١٤٣٤/٢/١٦
<p>وظائف تعليمية - معلم - وظائف نسوية - استبعاد من الترشيح للوظيفة - شرط الإقامة في مقر طلب الوظيفة - ضوابط الإقامة .</p> <p>مطالبة المدعي وكالة بإلغاء قرار الجهة السليبي بامتناعها عن تعيين موكلته في إحدى الوظائف التعليمية النسوية - الأمر السامي رقم (٤٤٠٣/ب/٧) و تاريخ ١٤١٦/٣/٢٨ هـ جعل الأفضلية في تلك الوظائف لمن هو متواجد في منطقة العمل و قيد الجهة الإدارية بضوابط و قيود لإثبات إقامة المتقدمات - عدم انطباق تلك الضوابط مع حال المدعية لتخلف شرط الإقامة في مقر طلب الوظيفة - أثر ذلك : رفض الدعوى .</p>				
الأنظمة واللوائح				
الأمر السامي رقم ٤٤٠٣/ب/٧ و تاريخ ١٤١٦/٣/٢٨ هـ .				
الوقائع : الأسباب :				
حكم محكمة الاستئناف :				
حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .				

الصمغاني



حكم رقم ٧٦/د/١/٤ لعام ١٤٣٣هـ

في القضية رقم ٦٥١٣/٢/ق/لعام ١٤٣٠هـ

المقامة من/فدوى بنت علي بن صالح العمري

ضد/وزارة التربية والتعليم ووزارة الخدمة المدنية

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده أما بعد :

ففي يوم الثلاثاء الموافق ١٤٣٣/٣/٢٩هـ انعقدت الدائرة الإدارية الرابعة بالمحكمة الإدارية بجدة ، والمشكلة من :

القاضي	بندر بن صالح الحميد	رئيساً
القاضي	ثامر بن محمد الشخفي	عضواً
القاضي	سليمان بن محمد الثاني	عضواً
وبحضور	جمال بن وصل الله الحارثي	أميناً للسر

وذلك للنظر في القضية المشار إليها أعلاه والحالة للدائرة بتاريخ ١٤٣٠/١٠/١٤هـ والتي تتلخص بالقدر اللازم للبت فيها أن المدعية تطلب الحكم بإلزام المدعى عليها بتعيينها على وظيفة معلمة بعد أن حصلت على درجة البكالوريوس منذ عام ١٤٢١هـ وتظلمت عدة مرات لدى المدعى عليهما وحيث أخبرت أنهما استبعدت من المفاضلة بدعوى إثبات شرط السكن.

وفي سبيل نظر الدعوى حددت الدائرة جلسة يوم السبت الموافق ١٤٣١/٢/١هـ التي حضر فيها المدعي وكالة/سلمان العمري المثبت بياناته بضبط القضية. وتبين عدم حضور ممثل وزارة التربية والتعليم وحضر ممثل وزارة الخدمة المدنية/خالد بن عبدالرحمن آل الشيخ المثبت بياناته بضبط القضية. وقدم مستنداً ذكر بأنه يتضمن أن المدعية لم يحن وقت تعيينها بعد. ثم سألت الدائرة المدعي وكالة عن تاريخ تقديم موكلته لوزارة الخدمة المدنية فذكر بأنه في عام

١٤٢١هـ وتقدمت لوزارة التربية والتعليم في عام ١٤٢٢هـ وأضاف بأن الإعلان الذي في

(Signatures and stamps at the bottom of the document)



المملكة العربية السعودية وزارة النظام

جريدة عكاظ ذكر فيه اسم موكلته وأنها مرشحة لوظيفة تعليمية وبسؤال ممثل المدعى عليها طلب أجلاً للرد ثم تأجل نظر الدعوى.

وبجلسة ١٤٣١/٥/٢٧ هـ حضر ممثل المدعى عليها وزارة التربية والتعليم/ناصر بن عبدالله حمدان المثبت بياناته بضبط القضية وقدم مذكرة جاء فيها أنه تم استبعاد المدعية لعدم توافر أي ضابط لإثبات الإقامة حيث أن والدها يعمل سائق وهو من مواليد حميدة والمرشحة من مواليد محافظة جدة وخبراتها من محافظة جدة وطلب رفض الدعوى. ثم قدم ممثل وزارة الخدمة المدنية خطاباً من مدير عام التوظيف يفيد بأن المدعية لم تتمكن من إثبات الإقامة بمقر الوظيفة ثم طلبت منه الدائرة تقديم صورة من الأمر السامي القاضي بأولوية التعيين للوظائف التعليمية النسوية لأهل المناطق ثم طلبت الدائرة من الدعي إحضار ما يثبت سكن أخته في مدينة ينبع فاستعد بذلك في الجلسة القادمة.

وبجلسة ١٤٣١/٨/٢٢ هـ قدم ممثل وزارة الخدمة المدنية صورة من الأمر السامي المطلوب منه وكذلك صورة من إعلان الوظائف التعليمية تتضمن ضوابط لإثبات إقامة المتقدمات للوظائف التعليمية ثم سألت الدائرة المدعي وكالة هل تقدمت أخته لوزارة الخدمة المدنية في هذه السنة فأجاب بأنها تقدمت وتم مراجعة المعاملة وذكر له الموظف بأن ترتيبها (٥٢) بالنسبة للمتقدمات وأنه قد ألغي عنها الخبرات والدورات وقد تقدم بخطاب يتظلم فيه ووعد بتقديمه في الجلسة القادمة.

وبجلسة ١٤٣٢/٢/٢١ هـ قدم المدعي صورة من تظلمه لوزارة الخدمة المدنية كما قدم ممثل وزارة الخدمة المدنية مستنداً يفيد ترتيب المدعية في مفاضلة المتقدمات في الوظائف التعليمية ثم تأجل نظر الدعوى.

وبجلسة ١٤٣٢/٥/٢٩ هـ سألت الدائرة المدعي وكالة عن تاريخ تظلمه للجهتين فذكر بأنه لا يعلم وأضاف أن وزارة الخدمة لم يقبلوا منه أي معروض وإنما تظلم شفهاً ثم طلبت الدائرة من ممثل وزارة التربية والتعليم تقديم ما يثبت أول تظلم للمدعية لإدارتهم كما سألت ممثل



المملكة العربية السعودية وزارة التعليم

وزارة الخدمة المدنية عن التناقض الحاصل بين المذكرات المقدمة فيما يخص ترتيب المدعية في المفاضلة فذكر بأن النظام ينص على تحديد المفاضلة كل سنة ووعده بتقديم ذلك في الجلسة القادمة كما قدم المدعي وكالة كرت مراجعة لأمانة منطقة مكة ووزارة التربية والتعليم وأضاف أن التاريخ المقدم لم يكن أول مراجعة له وإنما قبل هذا التاريخ، ثم تأجل نظر الدعوى.

وبجلسة ١٤٣٢/٦/٢٨ هـ قدم ممثل وزارة الخدمة المدنية مذكرة جاء فيها تفسيره لاختلاف مفاضلة المدعية وأضاف بأن مفاضلة عام ١٤٢٩ هـ كان رقم ترشيح المدعية (٤) على مستوى مركز العيص في حين أن ترتيبها في مفاضلة عام ١٤٣١ هـ كان (٥٣) على مستوى تعليم ينبع. فسألته الدائرة عن سبب ذلك فذكر بأن لديه ما يثبت ذلك من خلال جداول الوظائف المعلنة واستعد بتقديمها في الجلسة القادمة.

وبجلسة ١٤٣٢/٨/٤ هـ قدم ممثل وزارة الخدمة المدنية مستند يمثل طريقة تقديم الوظائف التعليمية وأنها كانت في عام ١٤٢٩ هـ على مستوى المراكز وفي عام ١٤٣١ هـ على مستوى إدارة التعليم بالمنطقة، ثم تأجل نظر الدعوى.

وبجلسة ١٤٣٢/٨/٢٥ هـ ذكر ممثل الخدمة المدنية أن المسؤول عن إثبات سكن المتقدمات هي إدارة التعليم وبسؤال ممثل وزارة التربية والتعليم ذكر بأنه يوجد تعميم بخصوص إثبات سكن المتقدمات وكون ذلك من شروط التعيين واستعد بتقديمه في الجلسة القادمة.

وبسؤال المدعي وكالة عن إثبات سكن موكلته ذكر بأنه تقدم لإدارة التربية والتعليم ببما يثبت سكنها فطلبت الدائرة من ممثل وزارة التربية والتعليم تقديم ذلك في الجلسة القادمة.

وبجلسة ١٤٣٢/١١/٢٠ هـ قدم ممثل وزارة الخدمة المدنية مذكرة جاء فيها أنه في حالة عدم إثبات مقر إقامة المرشحة في مقر الوظيفة تبعث لفرع وزارة الخدمة المدنية للتعويض عنها فوراً وفي حال تجاوزها ذلك مع المقابلة الشخصية فإن الإدارة يقتصر دورها على ترتيب

8

سليمان



المملكة العربية السورية ديوان المظالم

الملفات وتنظيمها والتأكد من استكمال الأوراق المطلوبة وتسليمها لوزارة الخدمة المدنية وختم مذكرته بطلب رفض الدعوى وبعرضها على المدعي وكالة طلب أجلاً للرد. وبجلسة ١٤٣٣/٢/١٦ هـ قدم المدعي وكالة مذكرة تضمنت أن الأمر السامي المشار إليه في مذكرة المدعي عليها نص على أنه تكون الأولوية في شغل الوظائف للمواطنة المقيمة بمقر الوظيفة وأن موكلته إقامتها الدائمة في مدينة ينبع وأضاف أن شقيقته الأخرى قد تم تعيينها وهي تحمل نفس المؤهلات والتي تقيم بنفس المدينة التي تقيم فيها موكلته . وبطلب الجواب من المدعي عليهما قررا الاكتفاء بما سبق.

وبجلسة ١٤٣٣/٣/٢٩ هـ سألت الدائرة المدعي وكالة عن طلبه الختامي فطلب إلغاء قرار المدعي عليها السلي المتمثل في امتناعها عن تعيين موكلته وكذلك التعويض عن فترة الامتناع ويسأل أطراف الدعوى هل لديهم ما يقدمونه أو يضيفونه فقررا الاكتفاء بما سبق وأنه لا جديد لديهم.

— الأسباب —

ولما كان المدعي وكالة يهدف من إقامة دعواه إلى إلغاء قرار المدعي عليها السلي المتمثل في امتناعها عن تعيين موكلته في الوظائف التعليمية النسوية فإن هذه الدعوى تدخل ضمن اختصاص المحاكم الإدارية ولائياً بموجب المادة رقم (١٣/ب/ج) الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٧٨/م) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ هـ كما تدخل ضمن اختصاص المحكمة مكانياً بموجب قرار مجلس القضاء الإداري في البند ((ثانياً)) من محضر جلسته (٤) والمنعقدة في ١٤٣٢/٧/٥ هـ كما تنعقد لها الولاية النوعية بموجب قرار رئيس ديوان المظالم لعام ١٤٣٢ هـ. وأما من حيث الشكل فإن طلب المدعي هو من قبيل القرارات السلبية التي لا تتحصن بمدة معينة ، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلاً.

وأما عن موضوع الدعوى فحيث عللت المدعي عليها امتناعها عن تعيين المدعية وكالة بعدم تحقق شرط الإقامة في مقر طلب الوظيفة وحيث أن الأمر السامي رقم ٤٤٠٣/ب/٧ وتاريخ

سليمان



المملكة العربية السعودية وزارة التعليم

١٤١٦/٣/٢٨ هـ نص على (...) بالإعلان من الآن في مدن وقرى المملكة بالنسبة لتوظيف المرأة السعودية وتشجيع السعوديات على العمل وإعطاء الأفضلية لمن هن متواجدات في منطقة العمل ثم المناطق الأخرى...

وحيث نصت قائمة ضوابط إثبات إقامة المتقدمات على :-

٣/١- أن تكون المتقدمة متخرجة من إحدى الجامعات أو الكليات أو الثانوية أو المتوسطة أو الابتدائية الواقعة في نطاق المندوبية التي ترغب الخريجة التقدم لها.
٣/٢- أن يكون مقر ولادتها أو ميلاد ولي أمرها في نطاق المندوبية التي ترغب الخريجة التقدم لها.

٣/٣- أن يكون لدى المتقدمة عقد عمل على وظيفة حكومية أو أهلية مصدقة من الجهة الحكومية التي تشرف عليها لمدة عام كامل (المقصود عام دراسي بالنسبة للخبرات التعليمية وعام كامل بالنسبة للخبرات غير التعليمية على أن تراعى ضوابط احتساب الخبرات في القطاع الخاص المنصوص عليها في دليل التصنيف وتكون تلك الخبرة مكتسبة في نطاق المندوبية التي ترغب الخريجة التقدم لها.

٣/٤- أن يكون أي من أشقاء الخريجة المتقدمة ((الإخوة والأخوات)) أو أبنائها يدرسون منذ بداية العام الدراسي الذي يسبق الإعلان مباشرة في أي مرحلة من مراحل التعليم في نطاق المندوبية التي ترغب الخريجة التقدم لها.

٣/٥- أن تكون والدة المتقدمة تعمل في نطاق المندوبية التي ترغب الخريجة التقدم لها سواء بجهة حكومية أو بإحدى الشركات المساهمة كسابك والبنوك وغيرها من الشركات والمستشفيات والمؤسسات المشمولة بنظام التأمينات الاجتماعية .

وحيث إنه من خلال مطابقة الشروط على المدعية تبين أنها لم تستوفي الشروط المطلوبة في الالتحاق بالوظائف التعليمية في نفس مقر سكنها وحيث إن الأمر السامي السالف ذكره قرر أن الأفضلية في تلك الوظائف لمن هن متواجدات في منطقة العمل وقيدت المدعى عليها ذلك

سليمان



المملكة العربية السعودية وزارة التعليم

بقيود وضوابط وحيث إن تلك الشروط والضوابط لا تنطبق مع حال المدعية مما يؤكد قيام المدعى عليها بالواجب عليها نظاماً واتباعها للأنظمة والتعليمات في مواجهة المدعية الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى رفض الدعوى.

— فلذلك —

حكمت الدائرة بـ: رفض الدعوى المقامة من/فدوى بنت علي بن صالح العمري ضد/وزارة التربية والتعليم ووزارة الخدمة المدنية.
والله الموفق وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

رئيس الدائرة
بندر بن صالح الحميد

عضو
ناصر بن محمد الشيكلي

عضو
سليمان بن محمد الثاني

أمين السر
جمال بن وصل الله الحارثي

محمد عتيق



التاريخ: ١٤٣٢/٢/١	محكمة الاستئناف الإدارية بجدة
١١٢٤/٤/٩	إدارة المدعى عليه والأحكام
١١٢٤/٤/٩	تأيد هذا الحكم من الدائرة (٢٠٢٠) بكتبتا رقم ٩٩ وتاريخ ١١٢٤/٤/٩
١١٢٤/٤/٩	وأصبح قاتلاً واجب التنفيذ
١١٢٤/٤/٩	الموقف المقدم
١١٢٤/٤/٩	الإسم: محمد عتيق
١١٢٤/٤/٩	التوقيع: محمد عتيق



تصنيف حكم

رقم القضية	رقم الحكم الابتدائي	رقم حكم الاستئناف	رقم قضية الاستئناف	تاريخ الجلسة
٢/٧٣٩٣ ق/ل عام ١٤٣٢ هـ	٢/٥/١٢٨ لعام ١٤٣٣ هـ	١/٣٩٨ لعام ١٤٣٤ هـ	٢٨٤٦ ق/ل عام ١٤٣٣ هـ	١٤٣٤/٤/١ هـ
<p>وظائف تعليمية - معلم - استبعاد من الترشيح للوظيفة - وظائف نسوية - شرط الإقامة في مقر طلب الوظيفة - مخالفة النظام الأساسي للحكم - المعيار الأساسي لشغل الوظيفة العامة.</p> <p>مطالبة المدعية بإلغاء قرار الجهة المتضمن استبعادها من الوظيفة المرشحة لها لعدم إثبات إقامتها في المنطقة المرشحة لها - اشتراط إثبات الإقامة اشتراط مخالف للنظام الأساسي للحكم ونظام الخدمة المدنية اللذين تضمنتا النص على التزام الدولة بتيسير مجالات العمل لكل قادر عليه ذكراً كان أو أنثى، و أن المعيار الأساسي لشغل الوظيفة العامة هو " الجدارة " - الأولوية التي منحها الأمر السامي رقم (١٠٨١١) وتاريخ ١٢/٢٦/١٤٢٨ هـ في شغل الوظيفة التعليمية النسوية للمواطنة المقيمة بمقر الوظيفة تكون فقط في حالة التساوي في الجدارة بأن تكون المقيمة أولى بالوظيفة من غير المقيمة - استبعاد المدعية وهي الأجر وإحلال التي تليها بسبب عدم إثبات إقامتها مخالف للنظام - أثر ذلك : إلزام الجهة باستكمال إجراءات تعيين المدعية .</p>				
الأنظمة واللوائح				
<p>المادتان (٢٨، ١٧) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٩٠/أ) و تاريخ ١٢/٨/٢٧ هـ .</p> <p>المادة الأولى من نظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٤٩/م) وتاريخ ١٠/٧/١٣٩٧ هـ .</p>				
<p>الوقائع :</p> <p>الأسباب :</p>				
حكم محكمة الاستئناف :				
حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .				

الصمعاني



المحكمة الإدارية بجدة
الدائرة الإدارية الخامسة

حکم رقم ١٢٨/٥/٢٠٢٣م
في القضية رقم ٧٣٩٣/٢/ق لمعام ١٤٣٢هـ
المقامة من/ مها بنت عزيزها مل الجدعاني
ضد/ إدارة تعليم الليث والخدمة المدنية

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:
فإنه في يوم السبت الموافق ١٤٣٣/٧/٥هـ عقدت الدائرة الإدارية الخامسة جلستها بمقر
المحكمة الإدارية في محافظة جدة والمشكلة من:-

القاضي/	عبدالكريم بن عمر العمري	رئيساً
القاضي/	عبدالرحمن بن حفيظ المطيري	عضواً
القاضي/	عبدالله بن محمد الودعاني	عضواً
وبحضور/	أحمد بن سعد الأحمري	أميناً للسرا

وذلك للنظر في القضية المذكورة أعلاه والمحال إلى الدائرة بتاريخ ١٤٣٢/١٢/٢٤هـ، والتي
حضرت فيها المدعية أصالة كما حضر عن المدعى عليها (وزارة الخدمة المدنية) ممثلها/
علي بن منصور اليوسف، ولم يحضر ممثل وزارة التربية والتعليم، وبعد الاطلاع على الأوراق
وسماع المرافعة وبعد المداولة أصدرت الدائرة الآتي:

الوقائع

بصحيفة دعوى أودعت لدى المحكمة الإدارية بجدة أقامت المدعية دعواها طاعنة في قرار
المدعى عليها استبعادها من الوظيفة التي رشحت لها بسبب عدم إثبات إقامتها في المنطقة
التي رشحت لها، وذكرت شارحة دعواها: أنها قد رشحت على وظيفة (معلمة رياض أطفال)
في منطقة الليث، وذهبت لمطابقة بياناتها وإثبات إقامتها وقدمت صكاً شرعياً من



المحكمة يثبت إقامتها في الليث عند أخيها وهو محرمها وتم قبولها للوظيفة وانتقالها لإجراء الكشف الطبي وهو آخر مرحلة لا ينتقل إليها إلا من تم قبوله، بيد أنها تفاجأت باستبعادها وإحلال أخرى مكانها من دون سبب مقنع، فتظلمت لوزارة الخدمة المدنية فبعثت الوزارة خطاباً إلى وزارة التربية والتعليم بتمكينها من مباشرة وظيفتها ولكنها لم تستجب، ويجلسه ١٤٣٣/٢/٦هـ قدم ممثل وزارة الخدمة المدنية مذكرة قرر فيها: أنه تم بعث الخطاب رقم (٥٠١١٦) وتاريخ ١٤٣٢/١١/١٨هـ موجه إلى وزارة التربية والتعليم بتمكين المدعية من مباشرة مهام الوظيفة المرشحة عليها، ثم طلب الحكم برفض الدعوى. كما قدم ممثل وزارة التربية والتعليم مذكرة قرر فيها، أن المدعية لم تراعى المدد النظامية والتظلم الوجوبي قبل إقامة دعواها كما أنه ثبت للوزارة عدم نظامية ومصادقية إثبات الإقامة التي تقدمت به المدعية حيث إنها قدمت تعريفاً بعمل أخيها لدى مؤسسة حامد عبدالغني الزبيدي للمقاولات والخدمات العامة بوظيفة (مقرب) واتضح أن أخاها متواجد بصفة دائمة في محافظة جدة ويقوم بالتعقيب على معاملات جدة حسب التفويض المورخ في ١٤٣١/١٠/١٧هـ وأما تعريف العمل الذي قدمته فليس مصداقاً من الغرفة التجارية، كما أن شهادة التأمينات المقدمة ليست على المؤسسة وإنما هي فردية ومستخرجة بتاريخ ١٤٣١/٨/٩هـ أي بعد تاريخ التقديم على الوظيفة ولا يوجد صك ولاية لأخيها عليها، وهذا مخالف لضوابط إثبات الإقامة، ثم قدمت المدعية مذكرة قررت فيها أنه تم استبعادها من الوظيفة بتاريخ ١٤٣١/٩/٢٨هـ وأنها تظلمت للمدعى عليها بتاريخ ١٤٣١/١٠/٢٤هـ وفقاً لمعاملتها رقم (٣١١٢٤٥٥٧٢) ثم تبادل الأطراف المذكرات في جلسات المرافعة اللاحقة حتى قرروا الاكتفاء وطلبوا الفصل في الدعوى بجلسة ١٤٣٣/٧/٥هـ فرفضت الدائرة جلستها للمداولة ثم أصدرت حكمها.

الأسباب

ولما كانت المدعية تهدف من إقامة هذه الدعوى إلى إلغاء قرار المدعى عليها المتضمن استبعادها من الوظيفة المرشحة لها لعدم إثبات إقامتها في المنطقة المرشحة لها فإن دعواها من اختصاص المحاكم الإدارية وفقاً للمادة (١٣/ب) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ.

(Signatures and stamps)



وأما عن القبول الشكلي: ولما كان القرار محل الطعن من القرارات السلبية المتجددة الأثر تجاه الطاعن ولا يتقيد الطعن عليه بمدة محددة حيث يمس الحق في طلب العمل متى توافرت الشروط النظامية في الطلب مما تكون معه الدعوى مقبولة شكلاً.

وأما عن موضوع الدعوى: ولما كانت المدعية تطعن في قرار المدعى عليها باستبعادها من التعيين على وظيفة معلمة بسبب عدم إثباتها لإقامتها في مكان الوظيفة المرشحة لها، وحيث إن الدائرة وهي بصدد بسط ولايتها على الدعوى فإنها تراقب القرار محل الدعوى في مدى مشروعيته من عدمها من ناحية العناصر التي يختص الديوان بالنظر في الطعن فيها والتي عددها الفقرة (ب) من المادة (١٣) من نظامه وهي عيوب الاختصاص والشكل ومخالفة النظم واللوائح والخطأ في تطبيقاتها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة لكون هذه العيوب التي تشوب القرارات الإدارية ناتجة على وجه اللزوم عن اختلال ركن من أركان القرار وبالتالي فهي تنقل القرار الإداري من حالة الصحة والنفذ والمشروعية إلى خلاف ذلك جزاء لعدم مشروعيته، ولما كان سبب القرار المطعون فيه هو عدم إثبات المدعية لإقامتها في منطقة الليث وذلك استناداً من المدعى عليها على شرط إثبات الإقامة الذي أكد عليه الأمر السامي رقم (١٠٨١١) وتاريخ ١٢/٢٦/١٤٢٨هـ، وحيث إنه بالنظر في الأمر السامي المشار إليه وفي نظام الخدمة المدنية وقبل ذلك كله في النظام الأساسي للحكم ومدى اتساق هذه الأنظمة مع بعضها البعض وفقاً لمبدأ تدرج القوانين وعدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية التي تهيمن بشمولها وصلاحياتها لكل زمان ومكان على هذه الأنظمة يتبين أن شرط إثبات الإقامة شرط مخالف للنظام الأساسي للحكم وللأنظمة المعمول بها ومنها نظام الخدمة المدنية حيث نص النظام الأساسي للحكم في مادته رقم (٢٨) على: (تيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه) كما نص في المادة رقم (١٧) على: (الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة) كما نصت المادة الأولى من نظام الخدمة المدنية على: (الجدارة هي الأساس في اختيار الموظفين لشغل الوظيفة العامة). ومفاد هذه النصوص: التزام الدولة بتيسير مجالات العمل لكل قادر عليه - ذكراً كان أو أنثى - وأهمية العمل كمقوم من المقومات الأساسية لكيان الدولة، وأن المعيار الأساس لشغل الوظيفة العامة هو: (الجدارة) وتطبيق



ما سبق على هذه الدعوى: فإن استبعاد المدعية -وهي الأجدرة- وإحلال التي تليها مكانها بسبب عدم إثبات إقامتها مخالف للمادة الأولى من نظام الخدمة المدنية المشار إليها ومخالف للنظام الأساسي للحكم وقبل ذلك مخالف لقواعد الشريعة الإسلامية؛ حيث استقر الفقهاء على أن الأصل في الشروط في العقود عدم المساس بما هو خارج عن نطاق العلاقة بين الطرفين، ولا شك أن تخصيص المرأة بشرط زائد وهو إثبات إقامتها تخصيص لا مسوغ له شرعاً ولا نظاماً؛ إذ هو تدخل في حريتها الشخصية في عملها وإقامتها ولا علاقة له بمعيار الجدارة، وأما الأمر السامي الكريم رقم (١٠٨١١) وتاريخ ١٤٢٨/١٢/٢٦هـ فقد أكد على أن تكون الأولوية في شغل الوظيفة التعليمية النسوية للمواطنة المقيمة بمقر الوظيفة، وهذا الأمر لا يسوغ بأي حال الإخلال بمعيار الجدارة بل غاية مفاده: هو: الترجيح بين متساويتين في الجدارة بأن تكون المقيمة أولى بالوظيفة من غير المقيمة، ولأجل ذلك ولما كان هذا الشرط قد تسبب في استبعاد كثير من المتقدمات للوظائف التعليمية ممن كن مستوفيات للشروط النظامية لشغلها سوى هذا الشرط وهذا مخالف للنظام الأساسي للحكم وللنصوص المشار إليها، وليس هناك ما يمنع من عمل المرأة في المنطقة التي ترغب بها بموافقة ولي أمرها فإن الدائرة تنتهي إلى أن قرار المدعى عليها معيب بعيب مخالفة الأنظمة وحرى بالإلغاء وبذلك تقضي.

لذلك

حكمت الدائرة : بإلزام وزارة التربية والتعليم باستكمال إجراءات تعيين مها بنت عزيز هامل الجدعاني على وظيفة معلمة لما هو مبين الأسباب، واللّه الموفق ووصلى اللّه وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

رئيس الدائرة

عبدالكريم بن عمر العمرى

عضو

عبدالرحمن بن حنظل المطيري

عضو

عبد الله بن محمد الودعاني

أمن السر

أحمد عبد الأحمري

محكمة التفتيش الإدارية بجدة
إدارة الدسوقي والأحكام
تأيد هذا التحكيم بين الدائرة ١١ بجنتها رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٢/١٢/١٤٢٣ د
واصب نياتنا واجب النفاذ
الموقف المقدس
الإسم: نايف الشري
التوقيع: [موقع]

التاريخ ١٥/٦/١٤٢٣
رئيس قسم تعليم الأحكام
الإسم: عبد الحميد
التوقيع: [موقع]



تصنيف حكم

رقم القضية	رقم الحكم الابتدائي	رقم حكم الاستئناف	رقم قضية الاستئناف	تاريخ الجلسة
١٠/١٣٢٤ ق لعام ١٤٣٢ هـ	١٠/٢/٢٨٣ لعام ١٤٣٢ هـ	٢/٣٢١ لعام ١٤٣٤ هـ	١٠٢١/س لعام ١٤٣٣ هـ	١٤٣٤/٤/١ هـ
الموضوعات				
وظائف تعليمية - تعيين - معلم - القرار الإداري المنعقد - أسباب الانعدام - سحب القرار الإداري - الفرق بين القرارات الإدارية التنظيمية العامة والفردية - خطأ الجهة في إثبات إقامة المعلم - عدم مشاركة المعلم في الخطأ بالغش أو التدليس - تحصن قرار التعيين من السحب .				
مطالبة المدعي وكالة بإلغاء قرار الجهة المتضمن إلغاء قرار تعيين موكلته معلمة بمنطقة مكة المكرمة - سحب قرار تعيين المدعية بعد مرور المدة النظامية التي تخول مصدره حق الاختصاص بسحبه مما يجعله مشوباً بعيب عدم الاختصاص وهو عيب جسيم يرتب جواز مخاصمة القرار المنعقد قضائياً دون التقيد بالمواعيد المقررة نظاماً - توافر الصفة في الجهة بحسبانها مصدرة قرار التعيين والقرار الساحب له - استقرار القضاء الإداري على أنه يجوز للإدارة سحب القرارات الإدارية التنظيمية العامة في أي وقت تشاء حسبما تقتضيه المصلحة العامة، أما القرارات الإدارية الفردية فلا يجوز سحبها ولو كانت مشوبة؛ إلا خلال ستين يوماً من تاريخ صدورها بحيث إذا انقضى هذا الميعاد اكتسب القرار حصانة تعصمه من الإلغاء أو التعديل، إلا إذا كان القرار المسحوب معدوماً أو قد بنى على غش أو تدليس - إصدار الجهة قرارها بتعيين المدعية على وظيفة معلمة بمحافظة الكامل وقد تبين لها بعد ذلك خطأ اللجنة المختصة بشرط إثبات الإقامة لكون محرم المدعية يسكن و يعمل بمدينة مكة - عدم مشاركة المدعية في حدوث خطأ الجهة بتاتاً فلم تقدم أو تدلي بأي معلومات تنطوي على غش أو تدليس - قيام الجهة بسحب قرار التعيين بعد مرور المدة النظامية مما يعني بطلان قرار السحب نظراً لتحصن القرار من الإلغاء أو التعديل - أثر ذلك : إلغاء قرار الجهة المتضمن إلغاء قرار تعيين المدعية.				
الأنظمة واللوائح				
الوقائع : الأسباب :				
حكم محكمة الاستئناف :				
حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .				



المحكمة الإدارية بمكة المكرمة

الدائرة الثانية - ٣/

الحكم القضائي رقم ١٠/٢/٢٨٣ لعام ١٤٣٢ هـ

في الدعوى رقم ١٠/١٣٢٤/ق لعام ١٤٣٢ هـ

المقامة من / عائشة بنت محمد الحربي

ضد / وزارة التربية والتعليم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:
ففي يوم الاثنين: ١٤٣٢/١١/٢٦ هـ انعقدت الدائرة الثانية بالمحكمة الإدارية بمكة المكرمة،
المشكلة بقرار رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري رقم (١٣٨) وتاريخ:
١٤٣٢/٧/٢٥ هـ من:

القاضي /	عبدالرحمن بن عبدالله السحيم	رئيساً
القاضي /	عبدالله بن جابر الزهراني	عضواً
القاضي /	هاني بن حمدان الرفاعي	عضواً
ويحضر /	بدر بن رضيان السفياني	أميناً

لنظر في القضية المحالة إليها في: ١٤٣٢/٥/٢٩ هـ، المرفوعة من المدعي وكالة/ حمدان بن محمد
اللقماني الحربي بموجب الوكالة الصادرة من كتابة العدل الثانية غرب مكة رقم
٤٢٠٣٠٦٠٠٧٦٣٢ وتاريخ: ١٤٣١/١١/١٦ هـ، والحاضر فيها عن المدعى عليها ممثلها/ فيصل
بن حسين بحة المفوض بموجب كتاب مدير عام الإدارة القانونية رقم ٣٥/٣١٢٦٠٤٣١ وتاريخ:
١٤٣١/٣/٢٠ هـ، وممثلها/ عمر بن أحمد الشنقيطي المفوض بموجب كتاب مدير عام الإدارة
القانونية رقم ٣٥/٥٥٤٥ وتاريخ: ١٤٣٢/٧/١٧ هـ وبعد الاطلاع على كافة الأوراق، وبعد الدراسة،
والتأمل والمداولة، أصدرت بشأنها حكمها الآتي:



المحكمة

حيث إن الثابت وفقاً لأوراق الدعوى، وما حملته محاضر ضبطها، أن المدعي وكالة تقدم إلى المحكمة الإدارية بجدة بتاريخ: ١٤٣١/١١/١٧هـ، بدعوى يطلب فيها الحكم بإلغاء قرار المدعى عليها السليبي المتضمن استبعاد موكلته من الترشيح للوظيفة التعليمية النسوية بمنطقة مكة المكرمة، وأضاف شرحاً لأسانيد دعواه: بأن موكلته هي إحدى خريجات عام ١٤١٦هـ تخصص دراسات إسلامية بكلية التربية بمكة المكرمة، بتقدير جيد جداً مع مرتبة الشرف، وقد مضى على تخرجها أكثر من (١٥) عاماً، صدر لها أثناء ذلك ثلاثة قرارات تقضي بتعيينها إلا أنه يتم استبعادها بناءً على عدم إثبات شرط الإقامة، وقد كان آخر هذه القرارات بتاريخ: ١٤٣٠/١١/١٩هـ وقد تم الانتهاء من جميع الإجراءات المتعلقة بالتعيين، وقد أثبتت سكنها بالمنطقة ذاتها، وعند مراجعة المدعى عليها اتضح أنه تم تعيين بعض الخريجات ممن شملهن القرار بعد تجاوز وإلغاء شرط الإقامة، طالباً الحكم بإلغاء القرار.

وبعد تقييدها قضية بالرقم ٢/٦٣٥٦/ق، وإحالتها للدائرة الإدارية الثانية عشرة، حددت لنظرها جلسة بتاريخ: ١٤٣٢/٢/١١هـ تبين فيها عدم حضور المدعية أو من ينوب عنها شرعاً.

وبجلسة ١٤٣٢/٤/١٠هـ سألت الدائرة المدعي وكالة عن دعواه فأحال على ما ورد بلائحتها، فعقب ممثل المدعى عليها بطلب الأجل.

(Handwritten signatures and stamps at the bottom of the page)



وبجلسة ١٤٣٢/٥/١٢ هـ أعتذر ممثل المدعى عليها عن تقديم الرد في الدعوى، ثم رفعت الجلسة للمداولة، وأصدرت الدائرة حكمها رقم ١٤٣٢/٢/٤/٢٣١ هـ القاضي: بعدم اختصاص المحكمة الإدارية بجدة مكانياً بنظر الدعوى.

وبعد ورودها للمحكمة، وتقييدها قضية، وإحالتها للدائرة باشرت نظرها على النحو المبين تفصيلاً بمحاضر ضبطها.

وبجلسة ١٤٣٢/٧/١٨ هـ عقب ممثل المدعى عليها بمذكرة جوابية حاصلها أنه أسند للمدعى عليها التأكد من توفر ضوابط إثبات مقر الإقامة للمتقدمات على الوظائف التعليمية النسوية، وإجراء المقابلة الشخصية لهن بموجب محضر الاجتماع المؤرخ في: ١٤٢٩/٣/٢٥ هـ بين وزارة الخدمة المدنية ووزارة التربية والتعليم، كما أن التعليمات المتعلقة بخطوات إنهاء إجراءات المرشحات لشغل الوظائف التعليمية النسوية لعام ١٤٢٩/١٤٣٠ هـ الصادرة من وكالة وزارة التربية والتعليم للشؤون المدرسية أسندت مهام محددة تتمثل في التأكد من إثبات محل الإقامة للمرشحات من قبل وزارة الخدمة المدنية الواردة أسمائهن لإدارات التربية والتعليم للبنات على ضوء ضابط إثبات محل الإقامة، والتأكد من صلاحيتها للتدريس من كافة الجوانب التعليمية والفكرية والسلوكية وفقاً للأمر السامي رقم ٢٥٦٨/م س وتاريخ: ١٤٢٧/٥/٥ هـ، وأنه في حالة عدم إثبات مقر إقامة المرشحة في مقر الوظيفة فإن المدعى عليها تبعث لفرع وزارة الخدمة المدنية للتعويض عنها فوراً، وفقاً للفقرة ٥ من خطوات إنهاء إجراءات المرشحات لشغل الوظائف التعليمية النسوية، وبخصوص المدعية فإنها لم تقدم المستند

[Handwritten signatures and stamps at the bottom of the page]



النظامي المثبت لإقامتها، كما أن ما قدمته من مستندات لا تعدو أن تكون محاولات منها بغير الطريقة النظامية المرسومة لإثبات شرط الإقامة، مضيفاً أنه صدر القرار من المدير العام للشؤون المالية والإدارية رقم ٨/٣٠٥٠١١٠٨ ق وتاريخ: ١٤٣٠/١١/١٩ هـ المتضمن تعيين المدعية، إلا أنه تبين الخطأ في شرط إثبات الإقامة، فصدر القرار رقم ٨٨٤٨٢/٣٠٤٨ ق وتاريخ: ١٤٣١/٢/٢٥ هـ المتضمن إلغاء قرار التعيين، طالباً الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة وفي الموضوع برفضها، تسلم المدعي وكالة صورة مما قدم فطلب لذلك الأجل.

وبجلسة ١٤٣٢/٨/٣ هـ شطبت الدعوى للمرة الأولى.

وبجلسة ١٤٣٢/١٠/٢١ هـ قدم المدعي وكالة مذكرة تتحصل في الدفع السابقة، مضيفاً أنه راجع المدعى عليها مراراً دون إجابة، وأنه لم يبلغ بقرار الإلغاء رسمياً، وأن شرط إثبات الإقامة مثبت، لكن المدعى عليها خالفت قرارها السابق، مضيفاً أن المدعى عليها عينت بعض من استبعد لاحقاً.

وبجلسة ١٤٣٢/١١/١٩ هـ قدم ممثل المدعى عليها مذكرة خلص فيها إلى أن مادفع به المدعي وكالة من أن بعض المعلومات المستبعدات تم تعيينهن لاحقاً، فإن التعيين لهن كان في عام ١٤٣١/١٤٣٢ هـ بعد أن تم إلغاء شرط إثبات الإقامة.

وبجلسة هذا اليوم طلب ممثل المدعى عليها الحكم برفض الدعوى، وطلب المدعي وكالة إلزام المدعى عليها تعيين موكلته على أي وظيفة تعليمية نسوية،

(Handwritten signatures and stamps at the bottom of the page)



ثم قرر أطراف الدعوى الاكتفاء بما سبق قديمه فيها. فرفعت الجلسة للمداولة، ثم صدر هذا الحكم علناً بحضور جميع الأطراف، مبنياً على التالي من:

الاسباب

حيث إن المدعي وكالة يهدف من إقامة دعواه القضاء بإلغاء قرار المدعى عليها رقم ٤٨٢٤٨٨٤٨٨/٣٠٨/ق وتاريخ: ١٤٣١/٢/٢٥ هـ المتضمن إلغاء قرار تعيين موكلته معلمة بمنطقة مكة المكرمة رقم ١١٠٨/٣٠٥٠٨/ق وتاريخ: ١٤٣٠/١١/١٩ هـ، ومن ثم فإن هذه الدعوى حسب التكييف النظامي لها تعتبر من قبيل دعاوى إلغاء القرارات الإدارية النهائية، وتختص المحاكم الإدارية بنظرها ولائياً وفقاً للمادة (١٣/ب) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) في: ١٤٢٨/٩/١٩ هـ، التي نصت على اختصاصها بالفصل في: (دعاوى إلغاء القرارات الإدارية النهائية التي يقدمها ذوو الشأن، متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص، أو وجود عيب في الشكل، أو عيب في السبب، أو مخالفة النظم واللوائح، أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها، أو إساءة استعمال السلطة...).

وتختص كذلك هذه المحكمة مكانياً وفقاً لأحكام المادة الأولى من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم

115



(١٩٠) في ١٦/١١/١٤٠٩ هـ، وطبقاً لقرار رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري رقم (١٢٨) وتاريخ: ١٠/٧/١٤٣٢ هـ.

وعن قبول الدعوى شكلاً: فلما كان المدعي وكالة يطعن بالإلغاء لقرار مدير عام الشؤون المالية والإدارية بوزارة التربية والتعليم رقم ٤٨٨٤٨٢/٣٠/٨/ق وتاريخ: ١٤٣١/٢/٢٥ هـ المتضمن إلغاء قرار تعيين موكلته معلمة بمحافظة الكامل، ولما كانت سلطة مصدر القرار بسحب قراره الذي تعلق به حق شخصي تنحصر في المدة ذاتها التي يجوز فيها للفرد الطعن على القرار وهي (٦٠) يوماً، وفقاً لمشمول مانصت عليه قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم، والثابت أن قرار تعيين المدعية معلمة كان بتاريخ: ١٩/١١/١٤٣٠ هـ، وقرار السحب بتاريخ: ١٤٣١/٢/٢٥ هـ، أي بعد مرور المدة النظامية التي تخوله حق الاختصاص بسحب القرار، وعليه فإن القرار مشوب بعيب مخالفة الاختصاص وهو عيب جسيم يرتب جواز مخاصمة القرار المنعقد قضائياً، دون التقيد بالمواعيد المقررة نظاماً، ويجوز رفع دعوى الإلغاء في أي حين وعليه فإن الدعوى الماثلة باللزوم تكون بذلك مقبولة شكلاً.

ولا ينال من ذلك دفع المدعى عليها بعدم صفتها في الدعوى، ففضلاً على أن قرار التعيين وقرار السحب اللاحق له صادرا من المدعى عليها، ومع ذلك فإنه ووفقاً لمحضر الاجتماع المؤرخ في: ٢٥/٣/١٤٢٩ هـ بين وزارة الخدمة المدنية

[Handwritten signatures and stamps at the bottom of the page]



ووزارة التربية والتعليم والذي أسند التأكد من توفر ضوابط إثبات مقر الإقامة للمتقدمات على الوظائف التعليمية النسوية للمدعى عليها، كما أن التعليمات المتعلقة بخطوات إنهاء إجراءات المرشحات لشغل الوظائف التعليمية النسوية لعام ١٤٢٩/١٤٣٠ هـ الصادرة من وكالة وزارة التربية والتعليم للشؤون المدرسية أسندت مهام محددة تتمثل في التأكد من إثبات محل الإقامة للمرشحات من قبل وزارة الخدمة المدنية الواردة أسمائهن لإدارات التربية والتعليم للبنات، وعليه فإن القرار بعدم توفر شرط إثبات الإقامة من صميم اختصاصات المدعى عليها وصلاحياتها المحضة، والتي تملك بموجبه إصدار قرار نهائي موجب للطعن أمام القضاء الإداري لمن أراد التظلم منه، ويؤكد نهائية القرار ونفاذه أنه في حالة عدم إثبات مقر إقامة المرشحة في مقر الوظيفة فإن المدعى عليها تبعث لفرع وزارة الخدمة المدنية للتعويض عنها فوراً، وفقاً للفقرة ٥ من خطوات إنهاء إجراءات المرشحات لشغل الوظائف التعليمية النسوية، وعليه فإن هذا الدفع لا وجه له وتكون صفة المدعى عليها متحققة في الدعوى الماثلة ولا ريب.

وأما عن موضوع الدعوى: وبما أن المدعي وكالة يطلب الحكم بإلغاء قرار المدعى عليها رقم ٤٨٨٤٨٢/٣٠/٨/ق وتاريخ: ١٤٣١/٢/٢٥ هـ المتضمن إلغاء قرار تعيين موكلته معلمة بمنطقة مكة المكرمة (محافظة الكامل)، وبما أن الثابت صدور قرار مدير الشؤون عام الشؤون المالية والإدارية رقم



١٠٨٠١١٠٥٠٣٠٨/ق وتاريخ: ١٤٣٠/١١/١٩ هـ المتضمن تعيين المدعية على وظيفة معلمة، وبما أن قرار إلغاء تعيين المدعية يعد سحباً لقرار سابق، وبما أنه وإن كان الأصل أنه يحق للإدارة - بل يجب عليها - أن تصحح الأوضاع المخالفة للنظام، إلا أن قواعد العدالة، ودواعي الاستقرار تقتضي أنه إذا صدر قرار فردي معيب من شأنه أن يولد حقاً، فإن هذا القرار يجب أن يستقر عقب فترة معينة من الزمن، بحيث يسري عليه ما يسري على القرار الصحيح الذي يصدر في الموضوع ذاته، فالقرار المعيب لا يولد حقاً كقاعدة عامة، ولكن مرور وقت معقول على بقاء القرار المعيب يولد ثقة مشروعة لدى الأفراد في الوضع المترتب عليه، ويحيله من حالة واقعية إلى حالة نظامية، تولد حقوقاً مشروعة، فيكون ثمة نوع من التقادم المسقط لعيب المشروعية، أو من التقادم المكسب لبقاء القرار غير مشروع، وقد استقر القضاء الإداري على التفرقة بين القرارات الإدارية التنظيمية العامة وبين القرارات الإدارية الفردية، وأنه يجوز للإدارة سحب القرارات الإدارية التنظيمية العامة سواء بالإلغاء أو التعديل في أي وقت تشاء حسبنا تقضي المصلحة العامة، أما القرارات الإدارية الفردية فلا يجوز سحبها ولو كانت مشوبة إلا خلال ستين يوماً من تاريخ صدورها، بحيث إذا انقضى هذا الميعاد اكتسب القرار حصانة تعصمه من أي إلغاء أو تعديل، ويصبح عندئذٍ لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه القرار، لا يجوز المساس به، إلا إذا كان القرار المسحوب



معدوماً، أو قد بني على غش أو تدليس، فهذه أحوال استثنائية تجيز لجهة الإدارة سحب قرارها في أي وقت دون التقيد بميعاد.

وكل ذلك قياساً على أنه كما لا يجوز للفرد الطعن بالإلغاء على قرار جهة الإدارة بعد مضي ستين يوماً، فكذلك لا يجوز لجهة الإدارة سحب قرارها بعد مضي هذه المدة، والقول بخلاف ذلك يجعل سلطة جهة الإدارة على القرار الإداري أعلى وأوسع من سلطة القضاء الإداري، وفي ذلك تحقيق لمبدأ المساواة بين طرفي القرار في هذا الشأن، وجميع ما تقدم يصح تخريجه على القاعدة الفقهية المقررة من أن: (من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه)، فجهة الإدارة بسحبها لقرارها تسعى في نقض ما تم من قبلها فجزاؤها اعتبار سحبها مردوداً عليها وفقاً لما تقدم.

وعليه، وبتنزيل ذلك على واقعات الدعوى، فإن المدعى عليها وبعد أن استوفت جميع الإجراءات المتعلقة بتعيين المدعية، ومن ذلك إجراء التأكد والتحقق من شرط إثبات الإقامة، أصدرت قرارها رقم ١١٠٨/٣٠٥٠٨/ق وتاريخ: ١٤٣٠/١١/١٩ هـ المتضمن تعيين المدعية على وظيفة معلمة بمحافظة الكامل، إلا أنها تبين لها بعد ذلك خطأ اللجنة المختصة بشرط إثبات الإقامة، فالمدعية يسكن محرمها ويعمل بمدينة مكة، وتعيينها في محافظة الكامل إحدى المحافظات التابعة لمنطقة مكة، والثابت أن الخطأ كان من المدعى عليها، ولم



تشارك أو تساهم المدعية فيه بتاتاً، فلم تقدم أو تدلي بأي معلومة تنطوي على غشٍ أو تدليس، فما كان من المدعى عليها إلا سحب قرارها السابق بالقرار رقم ٨٢٤٨٨٤٨٠/٨/ق وتاريخ: ١٤٣١/٢/٢٥ هـ المتضمن إلغاء قرار تعيين المدعية معلومة بمحافضة الكامل، والبين أن قرار التعيين بتاريخ: ١٤٣٠/١١/١٩ هـ وقرار السحب بتاريخ: ١٤٣١/٢/٢٥ هـ، أي بعد مرور المدة النظامية التي يجوز للمدعى عليها سحب قرارها وهي ستون يوماً من تاريخ إصداره، ما يعني بطلان قرار السحب لكونه صادراً بعد تحصنه من الإلغاء أو التعديل، فبمجرد مرور المدة تكون المدعية قد اكتسبت حقها في الوظيفة لا يجوز المساس به بحال.

والدائرة تعضد ماسبق، بأن شرط إثبات الإقامة وهو السبب الذي أدى إلى سحب قرار تعيين المدعية قد تم إلغاؤه ابتداءً من العام الدراسي ١٤٣١/١٤٣٢ هـ بعد أن تبين ما انطوى عليه من إجحاف وسوء تطبيق، والمدعى عليه تم تعيينها معلمة ابتداءً من العام الدراسي ١٤٣٠/١٤٣١ هـ فالفارق سنة دراسية واحدة، والثابت وفقاً لإفادة ممثل المدعى عليها أن المستبعدات المماثلات للمدعية في السبب والسنة الدراسية تم تعيينهن بعد تقدمهن للعام الدراسي ١٤٣١/١٤٣٢ هـ، ومقتضيات العدالة تقضي بتعيينها تحقيقاً لمبدأ المساواة.

Three handwritten signatures are present at the bottom of the page, enclosed in a large oval shape.



وبناء على كل ماسبق، وإذ الثابت انطواء قرار سحب تعيين المدعية على العيب المؤدي به إلى الإلغاء، ما يعني أنه غير مستخلص استخلاصاً سائغاً من أصوله المادية والواقعية المنتجة له، لذا فإن الدائرة تنتهي إلى إلزام المدعى عليها بتنفيذ قرارها رقم ١١٠٨/٣٠٥٠٨/ق وتاريخ: ١٤٣٠/١١/١٩ هـ المتضمن تعيين المدعية معلمة بمنطقة مكة المكرمة.

ولكل ما تقدم حكمت الدائرة:

بالغاء قرار المدير العام للشؤون المالية والإدارية بوزارة التربية والتعليم رقم ٨٨٤٨٢/٣٠٤٨/ق وتاريخ: ١٤٣١/٢/٢٥ هـ المتضمن إلغاء قرار تعيين عائشة بنت محمد بن دخيل الله الحربي معلمة على الوظيفة رقم (١١٩٤٣٧) بمنطقة مكة المكرمة وكافة ماترقتب عليه من آثار.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

رئيس الدائرة القاضي

القاضي

القاضي

أمين السر

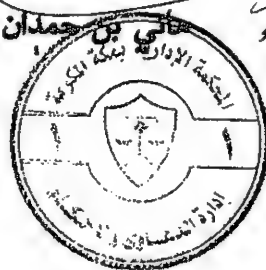
عبدالله بن عبد الله السحيم

عبدالله بن عبد الله السحيم

عبدالله بن عبد الله السحيم

بدر السفياني

مكة المكرمة	التاريخ: ١٤٣١/٢/٢٥
إدارة الشؤون الإدارية	رقم: ١١٩٤٣٧
تأيد هذا الحكم من الدائرة	وأصبح نهائياً واجب التنفيذ
الموقع: المختص	الاسم: محمد بن دخيل الله الحربي
التوقيع:	التوقيع:



الرفاعي



تصنيف حكم

رقم القضية	رقم الحكم الابتدائي	رقم حكم الاستئناف	رقم قضية الاستئناف	تاريخ الجلسة
١٤٢٩/ق لعام ١٤٢٨	٩١/د/٧١٧ لعام ١٤٣٣ هـ	١/٧٩٣ لعام ١٤٣٤ هـ	٥٣٤/ق لعام ١٤٣٤ هـ	١٤٣٤/٦/٧ هـ
<p>وظائف تعليمية - معلم- تحويل إلى وظيفة إدارية- الفروق المالية المستحقة خلال فترة التحويل- الخطأ بنقل المعلم إلى وظيفة إدارية دون مبرر نظامي .</p> <p>مطالبة المدعي بإلزام الجهة بتعويضه بالفارق المالي عن فترة تحويله من التدريس إلى العمل الإداري - قيام الجهة بنقل المدعي من وظيفة معلم إلى وظيفة إدارية بناءً على تهمة نسبت إليه ثبت بعد ذلك براءته منها و تم إعادته للتدريس مرة أخرى - خطأ الجهة بنقل المدعي من وظيفته التعليمية إلى وظيفة إدارية بدون مبرر نظامي ترتب عليه نقص راتبه بحرمانه من حقوقه المقررة له طبقاً للائحة التعليمية - أثر ذلك: إلزام الجهة بتعويض المدعي بالفروق المالية المستحقة له.</p>				
الأنظمة واللوائح				
<p>الوقائع : الأسباب :</p>				
حكم محكمة الاستئناف :				
حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .				

الصمغاني



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم

المحكمة الإدارية بجدة

الدائرة الإدارية التاسعة

الحكم رقم ٩/١/د/٧١٧ لعام ١٤٣٣هـ
في القضية رقم ٢/٢٤٧٨/ق لعام ١٤٢٩هـ
المقامة من / علي بن زيدي بن محمد القرني
ضد / وزارة التربية والتعليم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

ففي يوم الاثنين ١٥/١١/١٤٣٣هـ انعقدت الدائرة الإدارية التاسعة بالمحكمة الإدارية بجدة ، والمشكلة من :

رئيساً

محمد بن جمعان الغامدي

القاضي

ويحضور أحمد بن مسفر الجابري أميناً للسر وذلك للنظر في القضية المحالة للدائرة في ٢٣/١٠/١٤٣٠هـ،
بعد ورودها من دائرة الاستئناف والتي حضر فيها المدعي /علي بن زيدي بن محمد القرني (سعودي الجنسية)
سجل مدني رقم (١٠٤٦٠٢٢٢٤٨)، ويحضور ممثل المدعى عليها/ رياض الدخيل، وبعد الاطلاع على
الأوراق، وبعد المرافعة، أصدرت الدائرة هذا الحكم:

(المحكمة)

تتلخص واقعات هذه الدعوى بالقدر اللازم للحكم فيها أنه في ٧/٤/١٤٢٩هـ تقدم المدعي بصحيفة دعوى
للمحكمة الإدارية بجدة طاعناً على قرار المدعى عليها (٨/١٧١٩) في ٨/٥/١٤٢٦هـ المتضمن تصحيح أوضاع
المعلمين من المستوى الثالث إلى المستوى الرابع لمن تمت مباشرته حتى ٣٠/١٢/١٤١٩هـ طالباً الحكم بإلزام
المدعى عليها احتساب الفروقات السابقة من عام ١٤٢٢هـ إلى عام ١٤٢٥هـ والتعديل على الدرجة الثانية من
المستوى الرابع أسوة بزملائه، وبقيد دعواه قضية وإحالتها للدائرة باشرتها على النحو المبين بملف القضية، ففي
جلسة ١٠/٦/١٤٢٩هـ سألت الدائرة المدعي عن دعواه، فقرر أنه يطلب الحكم بإلزام المدعى عليها صرف
فروقات تحويل وظيفته من معلم إلى عمل إداري من ٥/٨/١٤٢٢هـ إلى ١١/٨/١٤٢٥هـ، فطلبت منه الدائرة
إحضار القرار الذي بموجبه جرى تحويله من معلم إلى إداري، كما طلبت منه إحضار قرار إعادته من إداري إلى
معلم مع تاريخ المباشرة وجدول الفروقات التي يطالب بها، كما طلب الحكم بإلزام المدعى عليها إعطاءه الدرجة
الثامنة المستوى الرابع العلاوات التي فاتت عليه وهو في عمل إداري حيث أخذت منه الدرجة عندما كان في عمل



المملكة العربية السعودية وزارة النظام

إداري، ثم سألت الدائرة عن تظلماته إلى المدعى عليها وإلى الخدمة المدنية فاستعد بإحضارها في الجلسة القادمة مع توضيح احتساب الدرجة التي يطالب بها، ويعرض ذلك على ممثل المدعى عليها طلب أجلاً للاطلاع والرد، وبجلسة ١٤٢٩/٧/١٨ طلبت الدائرة من المدعي تقديم تظلماته التي وعد بتقديمها فقدم مذكرة أشار فيها إلى تظلماته وأرفق بها جدولاً بمستحققاته التي يطالب بها، تسلم ممثل المدعى عليها صورة مما قدم فطلب أجلاً للإطلاع والرد، وبجلسة ١٤٢٩/١٠/٢١ قدم ممثل المدعى عليها مذكرة انتهى فيها إلى عدم قبول الدعوى شكلاً، ثم أرفق كتاب مدير عام الشؤون المالية والإدارية رقم (١٩٩٧٧٤) في ١٤٢٩/٧/٩ هـ ورقم (٣٨٠١١٥) في ١٤٢٩/٨/٢٦ هـ تسلم المدعي صورة مما قدم ثم طلب أجلاً للإطلاع والرد، وبجلسة ١٤٢٩/١٢/٢٢ هـ قدم المدعي مذكرتين متشابهتين غير أنه أشار أن أحدهما رد على المدعى عليها بشأن أنه لم يتظلم إلى مرجعه وإلى الخدمة المدنية والثانية بشأن المادة (١٨/ج) من أنها لا تنطبق عليه؛ لأنه لم يترك العمل باختياره وإنما بأمر خارج عن إرادته وطلب فروقات فترة إبعاده عن التدريس إلى العمل الإداري من ١٤٢٢/٠٨/٠٥ إلى ١٤٢٥/٠٨/١١ هـ وفقاً للجدول المقدم بجلسة ١٤٢٩/٠٧/١٨ هـ كما طلب تحسين وضعه على الدرجة الثامنة أسوة بزملائه الذين سبقوه وتأخر عنهم بسبب نقله إلى عمل إداري مضيفاً أنه الآن على المستوى الرابع الدرجة السادسة تسلم ممثل المدعى عليها ثم طلب أجلاً للرد، وبجلسة ١٤٣٠/١/٢٢ هـ قدم ممثل المدعى عليها صورة الكتاب رقم (٣٥/٣٠١٧٨٨٠/٢٨) في ١٤٣٠/١/٩ هـ المتضمن بأنه جرى مخاطبة الجهة المختصة وحتى تاريخه لم ترد الإجابة، وبجلسة ١٤٣٠/٢/١٤ هـ قدم ممثل المدعى عليها مذكرة أشار فيها إلى أنه قد صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين على إحداث وظائف تعليمية لتسوية أوضاع المعلمين وأن العمل جاري على إنهاء موضوعهم وفي انتظار ما يتم بشأنه. وبجلسة ١٤٣٠/٣/١٠ هـ طلبت الدائرة من ممثل المدعى عليها تقديم الأوراق التي وعد بتقديمها فقدم صور مستندات الدفاع التي سبق تقديمها، تسلم المدعي صورة مما قدم كما جرى إطلاعه على باقي المستندات التي ترى المدعى عليها أنها سرية فطلب أجلاً للإطلاع والرد، وبجلسة ١٤٣٠/٤/١١ هـ طلبت الدائرة من المدعي تقديم ما لديه فقدم مذكرة أكد فيها على طلب تعويضه عن فترة تحويله من التدريس إلى العمل الإداري من ١٤٢٢/٨/٥ هـ إلى ١٤٢٥/٨/١١ هـ وفقاً للجدول المرفق مع إلزام المدعى عليها بالدرجات التي فاتته ونظراً فيما تبين تخلف ممثل المدعى عليها، وبجلسة ١٤٣٠/٥/١٠ هـ طلبت الدائرة من ممثل المدعى عليها الرد على كتاب الدائرة رقم (٢/٤٩٥٤) في ١٤٣٠/٤/١٧ هـ المتضمن مطالبة

[Signature]

[Signature]



المدعي بتعويضه عن فترة تحويله من التدريس إلى العمل الإداري من ١٤٢٢/٨/٥ هـ إلى ١٤٢٥/٨/١١ هـ، مع إلزام المدعى عليها بالدرجات التي فاتت على المدعي أثناء تحويله للعمل الإداري وهي (درجتان) علاوات سنوية فقدت من المدعي وفق اللائحة التعليمية، ثم قرر ممثل المدعي عليها أن إدارته تكتفي بما سبق وليس عندها أي جديد على كتاب المحكمة الإدارية وبسؤال المدعي عما سمع قرر أن دعواه هي وفقاً لما جرى إيضاحه بالجلسة ولاكتفاء الأطراف قررت الدائرة حجز القضية للدراسة والحكم.

وبجلسة ١٤٣٠/٦/١٧ هـ أصدرت الدائرة حكمها رقم (٦٤/د/ف/١/٢٤ لعام ١٤٣٠ هـ) القاضي: بإلزام المدعى عليها وزارة التربية والتعليم بأن تصرف للمدعي /علي بن زبيدي القرني مبلغاً وقدره (٥٢,٥٠٠) اثنان وخمسون ألفاً وخمسمائة ريالاً مقابل فرق الراتب بين عمل التدريس والعمل الإداري مع منحه الدرجتين التي فاتت عليه نتيجة لتحويله من عمل التدريس إلى العمل الإداري.

ولاعتراض ممثل المدعى عليها على الحكم الصادر من الدائرة، أصدرت الدائرة الأولى بمحكمة الاستئناف الإدارية بالرياض حكمها رقم (٣٧٧/س/١ لعام ١٤٣٠ هـ) القاضي: بنقض حكم الدائرة، وفي جلسة يوم الاثنين ١٤٣٣/١١/١٥ هـ قررت الدائرة فتح باب المرافعة في القضية، ثم قرر أطرافها الاكتفاء بما سبق تقديمه، ثم توالى بعد ذلك عدة جلسات لم يقدمها طرفا النزاع أي جديد فيها، وفي جلسة هذا اليوم قرر المدعي بأنه يحصر دعواه في طلب الحكم بإلزام المدعى عليها بتعويضه بمبلغ (٥٢٥٠٠) ريال مقابل فرق الراتب بين عمل التدريس والعمل الإداري، مقررماً بأن المدعى عليها قد حسنت مستواه الوظيفي واستجابت لطلبه في هذا الشق من الدعوى، ويعرض ذلك على ممثل المدعى عليها طلب الحكم برفض الدعوى، بعد ذلك رفعت الجلسة لإصدار الحكم.

(الأسباب)

حيث أن المدعي يهدف من إقامة دعواه الحكم بإلزام المدعى عليها بتعويضه بالفرق المالي عن فترة تحويله من التدريس إلى العمل الإداري ثم عودته إلى التدريس خلال الفترة من ١٤٢٢/٨/٥ هـ إلى ١٤٢٥/٨/١١ هـ بمبلغ (٥٢٥٠٠) ريال، فإن هذه الدعوى وحسب التكييف النظام الصحيح تعتبر من قبيل التعويض التي تختص المحاكم الإدارية بنظرها وفق المادة (١٣/ج) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) في ١٤٢٨/٩/١٩ هـ.



المملكة العربية السعودية وزارة التعليم

وعن قبول الدعوى شكلاً؛ فالثابت من أوراق القضية ومن كتاب مدير عام التربية والتعليم بمحافظة جدة رقم (١٠/١٢٧٠٠) في ١٤٢٩/٨/٨ هـ قد أوضح به أن المدعي قد نقل للعمل الإداري في ١٤٢٢/٧/٢٩ هـ، ثم عاد إلى وظيفة معلم في ١٤٢٥/٧/١٢ هـ، وقد تظلم إلى مرجعه وإلى الخدمة المدنية وفق ما هو مدون بجلسة ١٤٢٩/٧/١٨ هـ، كما أن له سابق تظلم مدون بالحكم رقم (١٠/د/ف/٢٤ لعام ١٤٢٩ هـ) بجلسة ١٤٢٦/٨/١٥ هـ وقد تقدم إلى المحكمة الإدارية بتاريخ ١٤٢٩/٤/٧ هـ مما تكون معه الدعوى مقبولة شكلاً وفقاً للمادة الثانية من قواعد المرافعات والإجراءات الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠) في عام ١٤٠٩ هـ.

وعن موضوع الدعوى وبما أن الثابت أن المدعي قد عُيّن معلماً على المستوى الثالث الدرجة الأولى بالقرار رقم (٨/٤٣١) في ١٤١٩/٥/٧ هـ بإدارة التربية والتعليم بالقنفذة وبأمر عمله في ١٤١٩/٧/٢١ هـ، وبقي في مهنة التعليم حتى صدر القرار رقم (١٢٩٠) في ١٤٢٢/٧/٢٩ هـ، بنقله على وظيفة إدارية بناءً على تهمة نسبت إليه وفقاً لما أظهره محضر قضايا المعلمين رقم (٤٣٥٤٢٨) في ١٤٢٥/٢/٢ هـ من أن إدارته قد رفعت بشأنه إلى إدارة التربية والتعليم وقد أوقف في المباحث على ذمة التحقيق، ثم ثبت فيما بعد براءته مما نسب إليه وفقاً لما جاء في كتاب مدير عام المتابعة الموجه إلى مدير التربية والتعليم بمحافظة القنفذة رقم (٤٣٥٤٢٨/١٦/٥) في ١٤٢٥/٢/١٥ هـ وصدر أمر الأمانة رقم (٧١٢٦٨٠) في ١٤٢٣/١٢/١٠ هـ، بعودته إلى عمله معلماً وأن المدعي خلال الفترة من ١٤٢٢/٨/٥ هـ إلى ١٤٢٥/٨/١١ هـ قد حُرِم من مزايا لائحة التعليم لكونه على عمل إداري على المرتبة السادسة، وقد قدم جدولاً بالفروقات المالية التي فاتت عليه وقد أُستلم وهو على العمل الإداري لهذه الفترة مبلغاً إجمالياً قدره (١٧٥,٩٨٠) ريالاً بحيث كان على اللائحة التعليمية يكون المستحق عن هذه الفترة مبلغاً إجمالياً قدره (٢٢٨,٤٨٠) ريالاً بفارق قدره (٥٢,٥٠٠) ريالاً وحيث أن هذا الفرق تسببت فيه إدارته وقد أثبتت المستندات أنفت الذكر أنه بريء مما نسب إليه بمعنى أنه يستحق الحقوق الوظيفية التي تقرر له أساساً وهو على اللائحة التعليمية، وحرَم منها بما حصل من تصرف من إدارته وهذا الفرق المالي هو حق مكتسب للمدعي، فالمدعي لم يترك الوظيفة وإنما أُجبر على تركها ثم إن النص علق الإعادة عند إنتهاء الخدمة والمذكور خدمته متصلة وبهذا يستحق الفروق المالية التي سلبت منه بغير وجه حق والبالغ قدرها ٥٢,٥٠٠ ريال.

وبما أن المستقر فقها وقضاء أنه يجب توافر أركان التعويض وهي (الخطأ، والضرر، والعلاقة السببية بينهما)، وبما أن الثابت أن المدعي عليها قد ارتكبت خطأ ظاهراً وذلك بنقل المدعي من وظيفته التعليمية إلى وظيفة إدارية،



المملكة العربية السعودية ديوان المظالم

بدون أي مبرر نظامي، مما ترتب عليه إيقاع ضرر على المدعي بنقص راتبه الشهري من الفترة ١٤٢٢/٨/٥ هـ وحتى ١٤٢٥/٨/١١ هـ بمبلغ قدره (٥٢,٥٠٠) ريال، فإن الدائرة تنتهي إلى طلب المدعي بالتعويض، وتلتزم المدعي عليها به.

(لذلك ولكل ما تقدم)

حكمت الدائرة بـ: إلزام وزارة التربية والتعليم بتعويض المدعي /علي بن زيدي بن محمد القرني مبلغ أثنان وخمسون ألف وخمسمائة ريال (٥٢٥٠٠) ريال .

والله الموفق، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

رئيس الدائرة

القاضي / محمد بن جمعان الغامدي

أمين السر

أحمد بن مسفر الجابري



حجيم نيهالي وراحيب المنقباد

إدارة المظالم - جدة
رئيس الدائرة القاضي / محمد بن جمعان الغامدي

جدة ١٤٢٥ / ٨ / ١٩ هـ



تصنيف حكم

رقم القضية	رقم الحكم الابتدائي	رقم حكم الاستئناف	رقم قضية الاستئناف	تاريخ الجلسة
٩/٨٠ ق/ لعام ١٤٣٤ هـ	٩/٢/٣٧٧ لعام ١٤٣٤ هـ	١٣٥١/إس/٣/١/ لعام ١٤٣٤ هـ	١٨٠٢ ق/ لعام ١٤٣٤ هـ	١٤٣٤/٧/٢٦ هـ
<p>وظائف تعليمية - معلم - تحويل إلى وظيفة إدارية - النقل إلى وظيفة أقل مرتبة - عيب المحل - مخالفة لائحة الوظائف التعليمية .</p> <p>مطالبة المدعي بإلغاء قرار الجهة المتضمن تحويله من المستوى الخامس إلى المستوى الأول - مخالفة الجهة للمادة الثالثة من لائحة النقل التي نصت على أنه لا يجوز نقل الموظف من وظيفته إلى وظيفة أقل مرتبة إلا بموافقة الخطية حيث لم تقدم ما يفيد موافقة المدعي على ذلك - مخالفة قرار الجهة للقواعد المنظمة لكيفية معاملة الموظفين المشمولين بلائحة الوظائف التعليمية الذين يتم إبعادهم عن سلك التعليم - أثر ذلك: إلغاء القرار.</p>				
الأنظمة واللوائح				
المادة الثالثة من لائحة النقل الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٩٢٩/١) و تاريخ ١٩/١٠/١٤٢٤ هـ.				
الوقائع : الأسباب :				
حكم محكمة الاستئناف :				
حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .				

الصمغاني



المملكة العربية السعودية

دولة الإسلام

(٠٨٣)

المحكمة الإدارية بعرعر

٤ - ١

(١)

حكم رقم ٣٧٧ / ٩ / ٢ لعام ١٤٣٤ هـ

في القضية رقم ٨٠ / ٩ / ق لعام ١٤٣٤ هـ

المقامة من: حامد بن عبدالرحيم بن حامد الصباحي.

ضد: الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة الحدود الشمالية.

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد: ففي يوم الاثنين ١٤٣٤/٥/٢٧ ويمقر المحكمة الإدارية بعرعر عقدت الدائرة الإدارية الثانية جلستها بتشكيلها التالي:

القاضي	حسب بن حماد الشمري	رئيساً
ويحضر	محمد بن زيد الشمري	أميناً للسر

وذلك للنظر في هذه الدعوى الإدارية الحاضر في جلستها المدعي / حامد بن عبدالرحيم الصباحي حامل سجل مدني رقم (١٠٥٥٩٤٢٨١٥)، وممثل المدعى عليها / الطفحي بن قاعد العنيزه حامل سجل مدني رقم (١٠١٢٢٧٧٥٧٨) بموجب خطاب التكليف المرفق بملف الدعوى، وبعد الاطلاع على أوراق القضية وبعد سماع الدعوى والإجابة، وبعد الدراسة والتأمل أصدرت الدائرة فيها حكمها الآتي:

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بأن المدعي تقدم بصحيفة دعوى لهذه المحكمة بتاريخ ١٤٣٤/١/١٨ هـ ذكر فيها أنه يتظلم من قرار المدعى عليها القاضي بتحويله من المستوى الخامس إلى المستوى الأول رقم ٣٣٥٧١٢٤٣ وتاريخ ١٤٣٣/٣/٢٩ هـ، وبعد قيدها قضية بالرقم المشار إليه أعلاه وإحالتها لهذه الدائرة بتاريخ ١٤٣٤/١/٢٠ هـ حددت لنظرها جلسة ١٤٣٤/٣/١٦ هـ وفيها حضر المدعي وممثل المدعى عليها ويسأل المدعي عن دعواه ذكر بأنها الواردة في صحيفة الدعوى والتي يطلب فيها إلغاء قرار المدعى عليها رقم ٣٣٥٧١٢٤٣ وتاريخ ١٤٣٣/٣/٢٩ هـ القاضي بتحويله من المستوى الخامس إلى المستوى الأول وأنه لم يعلم بصدور القرار إلا بتاريخ ١٤٣٣/١٠/٢٥ هـ ويحصر دعواه في ذلك وقد تظلم لمرجعه وللخدمة المدنية وقدم للدائرة ما يثبت ذلك ويعرض ذلك على ممثل المدعى عليها طلب أجلاً للرد، وفي جلسة ١٤٣٤/٥/٦ هـ حضر المدعي وممثل



المملكة العربية السعودية
 وزارة الداخلية
 (٠٨٣)

المحكمة الإدارية بعمرعر

٤ - ٢

(١)

المدعى عليها وقد طلبت الدائرة من ممثل المدعى عليها تقديم ما سبق وأن طلب الأجل له فقد مذكرة مكونة من صفحة واحدة مرفق بها عدد من الأوراق والمستندات انتهى فيها إلى طلب عدم قبول الدعوى شكلاً ورفضها موضوعاً وأن المدعى تم تحويله من المستوى الخامس إلى المستوى الأول إلى حين توفر وظائف إدارية مناسبة له، وأنه تم نقل المدعى إلى المستوى الأول لحاجة الوزارة لتوظيفته الحالية (المستوى الخامس) كما هو مثبت بخطاب المدير العام للشؤون الإدارية والمالية المرفق بالمذكرة الجوابية. زود المدعى بصورة من تلك المذكرة وبعد اطلاعه عليها طلب أجلاً للرد وقد سألته الدائرة عما إذا كان تظلم لمرجعه فذكر بأنه تظلم لمرجعه بتاريخ ١٤٣٣/١١/١٥هـ وتم الرد بتاريخ ١٤٣٣/١١/٢٧هـ ثم تقدم للمحكمة بتاريخ ١٤٣٤/١/١٨هـ وكذلك تظلم للخدمة المدنية حسب ما هو مرفق بملف الدعوى ، وفي جلسة هذا اليوم حضر المدعى وممثل المدعى عليها وقد طلبت الدائرة من المدعى تقديم ما سبق وأن طلب الأجل له فذكر بأنه ليس لديه ما يقدمه وتمسك بطلب إلغاء قرار المدعى عليها رقم ٣٣٥٧١٢٤٣ وتاريخ ١٤٣٣/٣/٢٩هـ والمتضمن تحويله من المستوى الخامس إلى المستوى الأول وما ترتب عليه من آثار حيث تسبب هذا القرار بخفض مرتبة الشهري بمبلغ قدره ألفا ريال تقريباً وتشير الدائرة إلى أنه ورد إليها خطاب من وزارة الخدمة المدنية بأنه تم بحث الموضوع بمشاركة مندوبين من وزارة التربية والتعليم وبعد الاطلاع على القواعد المنظمة لكيفية معاملة الموظفين المشمولين بلائحة الوظائف التعليمية الذين يتم إبعادهم عن سلك التعليم لأسباب موجبة والصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم ١٠٩٧/١ وتاريخ ١٤٢٦/٩/١٢هـ وقرار المجلس رقم ١٦٦٨/١ وتاريخ ١٤٣٢/٢/١٦هـ القاضي بالموافقة على استمرار العمل بقرار مجلس الخدمة المدنية وقد تم الاتفاق على أهمية التقيد في معالجة أوضاع هؤلاء وأمثالهم ممن يتقرر إبعادهم عن سلك التعليم لأسباب موجبة بالقواعد النظامية الواردة بقراري مجلس الخدمة المدنية المشار إليهما وأن تقوم وزارة التربية والتعليم بتصحيح أوضاع من سبق وأن أصدرت لهم قرارات بنقلهم بما يتفق مع القواعد المنظمة لذلك. بعد ذلك قرر كل من المدعى وممثل المدعى عليها الاكتفاء بما قدم وذكر فقررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة والنطق بالحكم.

الأسباب

لما كان المدعى يهدف من إقامة دعواه إلى طلب إلغاء قرار المدعى عليها رقم ٣٣٥٧١٢٤٣ وتاريخ ١٤٣٣/٣/٢٩هـ المتضمن تحويله من المستوى الخامس إلى المستوى الأول ؛ فإن ذلك من اختصاص



المحاكم الإدارية بديوان المظالم ولائياً وفقاً لنص المادة (١٣/ب) من نظامه الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ هـ كما أنها من اختصاص هذه الدائرة مكانياً ونوعياً طبقاً لقرارات مجلس القضاء الإداري المنظمة للدوائر واختصاصاتها ، وأما عن قبول الدعوى شكلاً ؛ فإن قرار المدعى عليها محل الدعوى صدر بتاريخ ١٤٣٣/٣/٢٩ هـ ولم يبلغ به المدعي به رسمياً وإنما علم به في ١٤٣٣/١٠/٢٥ هـ ، ولم تثبت المدعى عليها ما يفيد بتبليغ المدعي قبل هذا التاريخ ، وقد تظلم للمدعى عليها بتاريخ ١٤٣٣/١١/١٥ هـ وتم رفض تظلمه بتاريخ ١٤٣٣/١١/٢٧ هـ ، وكذلك تظلم للخدمة المدنية بتاريخ ١٤٣٣/١٢/٢١ هـ ، ثم تقدم لهذه المحكمة بتاريخ ١٤٣٤/١/١٨ هـ مما تكون معه الدعوى مقبولة شكلاً لتقديمها خلال الأجل المنصوص عليه في المادة الثالثة من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم . وأما عن موضوع الدعوى فالثابت أن المدعي عمل لدى المدعى عليها بوظيفة معلم المستوى الخامس ، وقد صدر بحقه قرار المدعى عليها محل الدعوى المتضمن تحويله من المستوى الخامس إلى المستوى الأول ، وبما أن المادة الثالثة من لائحة النقل الصادرة بموجب قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٩٢٩/١) وتاريخ ١٤٢٤/١٠/١٩ هـ نصت على أنه " لا يجوز نقل الموظف في الحالات التالية: (..... ٤/ من وظيفته إلى وظيفة أقل مرتبة إلا بموافقة الموظف الخطية " وحيث إن المدعى عليها حين قيامها بإصدار هذا القرار لم تتخذ الإجراءات النظامية الواردة في لائحة النقل التي سبق الإشارة إليها إذ لم تقدم للدائرة ما يفيد موافقة المدعي الخطية على ذلك ، وحيث الأمر ما ذكر فإن الدائرة تنتهي إلى أن قرار المدعى عليها - محل الدعوى - غير قائم على سند صحيح من النظام ؛ مما تنتهي معه الدائرة إلى إلغائه جزئياً فيما يخص المدعي وما ترتب عليه من آثار ، وهو ما تحكم به ، لاسيما وأن قرار المدعى عليها مخالف للقواعد المنظمة لكيفية معاملة الموظفين المشمولين بلائحة الوظائف التعليمية الذين يتم إبعادهم عن سلك التعليم لأسباب موجبة والصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم ١٠٩٧/١ وتاريخ ١٤٢٦/٩/١٢ هـ ، ولاينال من ذلك مادفع به ممثل المدعى عليها من أن نقل المدعي إلى وظيفة أقل هو بصفة مؤقتة وكذلك لحاجة الوزارة لمستوى المدعي الوظيفي ؛ إذ



٤ - ٤

(١)

إن الضرر يزال، والضرر لا يزال بمثله ، وقد نصت على ذلك قواعد الشريعة في غير موضع ، وهو كذلك ما أكدت عليه الأنظمة المرعية، وأن القواعد العامة في الخدمة المدنية عند نقل الموظف لاتجيز نقله إلى مرتبة أقل منها كما سبق بسطه.

(فلهذه الأسباب)

حكمت الدائرة بإلغاء قرار المدعى عليها رقم ٣٣٥٧١٢٤٣ وتاريخ ١٤٣٣/٣/٢٩ هـ جزئياً فيما يخص تحويل المدعي/ حامد بن عبدالرحيم بن حامد الصبحي من المستوى الخامس إلى المستوى الأول وما ترتب عليه من آثار ، لما وضح بالأسباب ، والله الموفق وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

رئيس الدائرة القاضي


حسن بن حماد الشمري



أمين سر الدائرة


محمد بن زيد الشمري

حكم نهائي واجب النفاذ

إدارة الدعاوى والأحكام
الموظف المختص
رئيس قسم تطبيق الأحكام

مردحي
١٤٣٦/٧ هـ



تصنيف حكم

رقم القضية	رقم الحكم الابتدائي	رقم حكم الاستئناف	رقم قضية الاستئناف	تاريخ الجلسة
١٤٤٢/٩/ق لعام ١٤٣٢ هـ	٩/١/٢٣٧ لعام ١٤٣٤ هـ	٣/١/١٤٠٩/س لعام ١٤٣٤ هـ	١٨٨٨/ق لعام ١٤٣٤ هـ	١٤٣٤/٨/٢ هـ
<p>وظائف تعليمية - معلم - تحويل إلى وظيفة إدارية - النقل إلى وظيفة أقل مرتبة - عيب المحل - مخالفة لائحة الوظائف التعليمية .</p> <p>مطالبة المدعي بإلغاء قرار الجهة بتحويله من المستوى الخامس إلى المستوى الرابع - مخالفة الجهة للمادة الثالثة من لائحة النقل التي نصت على أنه لا يجوز نقل الموظف من وظيفته إلى وظيفة أقل مرتبة إلا بموافقة الخطية إذ لم تقدم ما يفيد موافقة المدعي على ذلك - مخالفة قرار الجهة للقواعد المنظمة لكيفية معاملة الموظفين المشمولين بلائحة الوظائف التعليمية الذين يتم إبعادهم عن سلك التعليم - أثر ذلك : إلغاء القرار .</p>				
الأنظمة واللوائح				
<p>المادة الثالثة من لائحة النقل الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٩٢٩/١) وتاريخ ١٤٢٤/١٠/١٩ هـ .</p>				
<p>الوقائع :</p> <p>الأسباب :</p>				
حكم محكمة الاستئناف :				
حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .				

الصمغاني



حكم رقم ٢٣٧ / ١ / ٩ لعام ١٤٣٤ هـ

في القضية رقم ٣٤٤ / ٩ / ق لعام ١٤٣٢ هـ

المقامة من: خلف بن علي بن خليف العمار.

ضد: وزارة التربية والتعليم - إدارة التربية والتعليم بمنطقة الحدود الشمالية-

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد: ففي يوم الثلاثاء ١٤٣٤/٦/٦ هـ وبمقر المحكمة الإدارية بعرعر عقدت الدائرة الإدارية الأولى جلستها بتشكيلها التالي:

القاضي	عبدالله بن صالح المحميد	رئيساً
القاضي	عبدالرحمن بن سعد الشبرمي	عضواً
القاضي	غانم بن حمود الشمرمي	عضواً
ويحضر	محمود بن مطر الحازمي	أميناً للسر

وذلك للنظر في هذه الدعوى الإدارية الحاضرة في جلستها المدعي / خلف بن علي العمار حامل سجل مدني رقم (١٠٢٤٨٩٥٢١٩)، وممثل المدعى عليها / قاعد بن شنان العنزي حامل سجل مدني رقم (١٠١١٩٣٩٩٧٠) بموجب خطاب التكليف رقم (٣٥/٤٢٧/ت) وتاريخ ١٤٣٤/٦/٥ هـ المرفق بملف الدعوى، وبعد الاطلاع على أوراق الدعوى وبعد سماع الدعوى والإجابة، وبعد الدراسة والتأمل أصدرت الدائرة فيها حكمها الآتي:

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بأن المدعي تقدم بصحيفة دعوى لهذه المحكمة بتاريخ ١٤٣٢/٦/٢٠ هـ ذكر فيها أنه يتظلم من قرار المدعى عليها المتضمن تحويله من وظيفته كمعلم إلى وظيفة إدارية دون وجه حق بحجة توجه تهمة كيدية له من قبل ولي أمر أحد الطلبة في المدرسة التي يعمل فيها وانتهى في صحيفة دعواه إلى طلب إلغاء قرار المدعى عليها، وبعد قيدها قضية، وإحالتها لهذه الدائرة حددت لنظرها



عدة جلسات كما هو مبين في محاضر ضبط الجلسات المرفقة بملف الدعوى وفي جلسة يوم الثلاثاء حضر المدعي ووكيله وبعد سماع الدعوى والإجابة حصر المدعي دعواه بطلب تمكينه من العمل في المجال التعليمي وإعادته إلى المستوى الخامس وصرف فروقات رواتبه التي استقطعت منه خلال المدة التي تم فيها إنزاله إلى المستوى الرابع حيث إنه متضرر من ذلك ومعلق وظيفياً حيث لم يصدر بحقه أي قرار من اللجنة يتضمن تحويله إلى عمل إداري أو إبقاؤه في سلك التعليم من عام ١٤٢٩هـ وهذه دعواه وبعرض الك على ممثل المدعى عليها طلب أجلاً ختامياً. فقررت الدائرة تأجيل نظر الدعوى. وفي جلسة اليوم حضر طرفا الدعوى، وبعد سماع الدعوى والإجابة حصر المدعي دعواه بخلاف ما كان يطالب فيه سابقاً، وذلك بطلب إلغاء قرار المدعى عليها رقم (٣٣٥٧١٢٤٣) وتاريخ ١٤٣٣/٣/٢٩هـ والمتضمن تحويله من المستوى الخامس إلى المستوى الرابع وما ترتب على ذلك القرار من آثار، وقدم ممثل المدعى عليها مذكرة مكونة من صفحة واحدة مع عدة مرفقات أفهمته الدائرة بأن الرد المقدم ليس ملائماً لطلب المدعي الختامي في هذه الجلسة، بعد ذلك قرر طرفا الدعوى اكتفاءهما بما قدم وذكر وأنه ليس لذيدهما ما يضيفانه. فقررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة والنطق بالحكم.

الأسباب

لما كانت العبرة بالطلبات الختامية، وبما أن المدعي قد حصر دعواه في جلسة اليوم بطلب إلغاء قرار المدعى عليها رقم (٣٣٥٧١٢٤٣) وتاريخ ١٤٣٣/٣/٢٩هـ المتضمن تحويله من المستوى الخامس إلى المستوى الرابع؛ فإن ذلك من اختصاص المحاكم الإدارية بديوان المظالم ولائياً وفقاً لنص المادة (١٣/ب) من نظامه الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٧٨/م) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ كما أنها من اختصاص هذه الدائرة مكانياً ونوعياً طبقاً لقرارات مجلس القضاء الإداري المنظمة للدوائر واختصاصاتها، وأما عن قبول الدعوى شكلاً؛ فالثابت أن قرار المدعى عليها محل الدعوى صدر بتاريخ ١٤٣٣/٣/٢٩هـ وقد تظلم المدعي منه لرجعه وللخدمة المدنية خلال الأجل المنصوص عليه في المادة الثالثة من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم حسب ما هو مرفق بملف الدعوى، مما تكون معه الدعوى مقبولة شكلاً. وأما عن موضوع الدعوى؛ فالثابت أن المدعي عمل لدى المدعى عليها بوظيفة معلم وقد صدر بحقه قرار المدعى عليها - محل الدعوى - المتضمن تحويله من المستوى الخامس إلى المستوى الرابع، وبما أن المادة الثالثة من لائحة النقل الصادرة بموجب قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٩٢٩/١) وتاريخ ١٤٢٤/١٠/١٩هـ نصت



على أنه " لا يجوز نقل الموظف في الحالات التالية: (..... ٤ / من وظيفته إلى وظيفة أقل مرتبة إلا بموافقة الموظف الخطية " وحيث إن المدعى عليها حين قيامها بإصدار هذا القرار لم تتخذ الإجراءات النظامية الواردة في لائحة النقل التي سبق الإشارة إليها إذ لم تقدم للدائرة ما يفيد موافقة المدعي الخطية على ذلك ، وحيث الأمر ما ذكر فإن الدائرة تنتهي إلى أن قرار المدعى عليها - محل الدعوى - غير قائم على سند صحيح من النظام مما تنتهي معه الدائرة إلى إلغائه جزئياً فيما يخص المدعي وما ترتب عليه من آثار ، وهو ما تحكم به ، لاسيما وأن قرار المدعى عليها مخالف للقواعد المنظمة لكيفية معاملة الموظفين المشمولين بلائحة الوظائف التعليمية الذين يتم إبعادهم عن سلك التعليم لأسباب موجبة والصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (١٠٩٧/١) وتاريخ ١٤٢٦/٩/١٢ هـ ولا ينال من ذلك ما دفعت به المدعى عليها من أن نقل المدعي إلى وظيفة أقل هو بصفة مؤقتة وكذلك لحاجة الوزارة لمستوى المدعي الوظيفي إذ إن الضرر يزال ، والضرر لا يزال بمثله ، وقد نصت على ذلك قواعد الشريعة في غير موضع ، وهو كذلك ما أكدت عليه الأنظمة المرعية ، وأن القواعد العامة في الخدمة المدنية عند نقل الموظف لا تجيز نقله إلى مرتبة أقل منها كما سبق بسطه .

(فلهذه الأسباب وبعد المداولة)

حكمت الدائرة بإلغاء قرار المدعى عليها رقم (٣٣٥٧١٢٤٣) وتاريخ ١٤٣٣/٣/٢٩ هـ جزئياً فيما يخص تحويل المدعي / خلف بن علي بن خليف العمار من المستوى الخامس إلى المستوى الرابع وما ترتب عليه من آثار ، لما وضح بالأسباب ، والله الموفق وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

رئيس الدائرة

عبدالله بن صالح المحيميد

القاضي

عبد الرحمن بن سعد الشبرمي

القاضي

غانم بن حمود الشمري

أمين السر

محمود الحازمي





تصنيف حكم

رقم القضية	رقم الحكم الابتدائي	رقم حكم الاستئناف	رقم قضية الاستئناف	تاريخ الجلسة
١٤٣٣/ق لعام ١٤٣٣ هـ	١٤٣٤/د/٤ لعام ١٤٣٤ هـ	١٥٩٢/س/٣/١ لعام ١٤٣٤ هـ	٢١٠١/ق لعام ١٤٣٤ هـ	١٤٣٤/٩/٨ هـ
وظائف تعليمية - معلم - تحويل إلى وظيفة إدارية - تعويض - انتفاء خطأ الجهة .				
مطالبة المدعي بإلزام الجهة بتعويضه عن تحويله للعمل الإداري لمدة (٢٢) شهراً - تفويض مدير عام إدارة التربية والتعليم في الإبعاد الفوري بصفة مؤقتة للعاملين في المدارس ممن لديهم مخالفات سلوكية إلى أن يبت في موضوعهم - اتهام المدعي بالتحرش الجنسي بأحد طلاب المدرسة وانتفاء التحقيقات إلى وجود شبهة التحرش إلى أن يتم البت في موضوعه مما يكون معه قرار الإبعاد صدر صحيحاً خالياً من العيوب - مؤدى ذلك: انتفاء ركن الخطأ - أثره: رفض الدعوى.				
الأنظمة واللوائح				
الوقائع : الأسباب :				
حكم محكمة الاستئناف :				
حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .				

الصمغاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



أَمْلِكُمْ كِتَابَ الْعَرَبِيَّةِ لِلْعَرَبِ سَعِيدٌ

رَبُّكَ الْكَافِرُ

(٠٨٣)

المحكمة الإدارية بالدمام

٤ - ١

الدائرة الإدارية الرابعة

الحكم رقم ٦٩٦/د/١/٤ لعام ١٤٣٤هـ

في القضية رقم ٩٠٩/٣/ق لعام ١٤٣٣هـ

المدعي: ماجد بن يوسف بن عمر نبراوي

المدعى عليه: الإدارة العامة للتربية والتعليم بالمنطقة الشرقية

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

ففي يوم السبت الموافق ١٤٣٤/٧/١هـ انعقدت بمقر المحكمة الإدارية بالدمام الدائرة الإدارية

الرابعة المشكلة من:

رئيساً

عبدالله بن عبدالرحمن اليابس

القاضي

أميناً

حمد بن يوسف النوم

وبحضور

وذلك للنظر في هذه القضية - المبينة أعلاه - ، والمحالة إليها بتاريخ ١٤٣٣/٢/١هـ، وحضر أمام الدائرة في الدعوى المدعى أصالة / ماجد بن يوسف بن عمر نبراوي بموجب الهوية الوطنية رقم (١٠٠٢٩٤٩٤١٨) ووكيله / مشعل بن محمد بن عبدالله آل حسين بموجب الوكالة المرفق صورة منها بملف الدعوى، وممثل المدعى عليها / مران بن مانع المري بموجب خطاب التفويض المرفق بملف الدعوى، وصدر الحكم بحضور المدعي وممثل المدعى عليها.

"الوقائع"

تتحصل وقائع هذه الدعوى بالتقدير اللازم لإصدار هذا الحكم بأن وكيل المدعي تقدم بتاريخ ١٤٣٣/٢/١هـ إلى المحكمة الإدارية بالدمام بصحيفة دعوى أحيلت إلى هذه الدائرة فحددت في سبيل نظرها عدة جلسات، وفيها سألت الدائرة وكيل المدعي عن دعوى موكله فأحال إلى لائحة الدعوى والتي يذكر فيها أنه صدر بتاريخ ١٤٣٠/٥/٧هـ قرار بحق موكله بإيقافه عن مهنة التدريس وتحويله للعمل الإداري، واستمر على هذه الحال ٢٢ شهراً بناء على التحقيق الإداري المعيب، ثم إن نتيجة التحقيقات أسفرت عن عدم إدانة موكله ما جعل الجهة الإدارية تصدر قراراً بإعادته إلى العمل التعليمي، موضحاً أنه قد توافرت في هذه الحادثة عناصر المسؤولية الموجبة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الملك عبد الله الثاني بن الحسين

في ١٠/١١/٢٠١٣

(٠٨٣)

المحكمة الإدارية بالدمام

٤ - ٢

الدائرة الإدارية الرابعة

للتعويض، فمن ناحية الخطأ فإن التحقيق تم مع المدعي بدون شكوى أو خطاب رسمي أو أي شبهة تستدعي التحقيق، كما أنه لم يضبط في حالة تلبس، كما أن المدعى عليها تخبطت - بحسب كلام وكيل المدعي - في توجيه الاتهامات ضد موكله، إذ إن موكله قد حقق معه مرتين كانت التهمة في الأولى منهما هي لمس الطالب، وفي الثانية كانت التهمة ارتكاب فاحشة اللواط، مضيفاً أن القرار الصادر من المدعى عليها قرار منعهم السبب والغاية لأنه قرار ارتجالي متسرع يفتقر إلى السند الشرعي والنظامي - حسب دعواه -، أما عن الأضرار التي ترتبت على تنفيذ القرار الإداري فتتمثل في الإساءة إلى سمعته موكله والتشهير به في وسائل الإعلام، بالإضافة إلى طلاق زوجته وما نتج عنه من خسائر مادية تجاوزت مائتين وخمسين ألف (٢٥٠,٠٠٠) ريال، كما أنه نتج عن القرار حرمانه من النقل، والإيقاف عن ممارسة مهنة التدريس دون وجه حق، وحرمانه من الدورات التدريبية التي تقيمها الإدارة أو التقديم للتدريس المسائي، بالإضافة إلى الضرر النفسي والمعنوي المصاحب لصدور القرار، مشيراً إلى وجود العلاقة السببية بين الخطأ والضرر، وخاتماً دعواه بطلب التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية بسبب القرار المطعون عليه، وبطلب الإجابة من ممثل المدعى عليها قدم مذكرة جوابية ذكر فيها أن المدعي تم اتهامه في قضية أخلاقية، وبناء على ذلك تم إبعاده عن المجال التعليمي حتى انتهاء التحقيق ثم أعيد إلى عمله، وذلك للمصلحة التعليمية، وحماية ممن تحوم حوله الشبهات طالباً رد الدعوى، وبطلب الإجابة من وكيل المدعي قدم مذكرة أكد فيها على ما سبق، وطلب تعويض موكله براتب شهرين عن كل شهر خلال مدة الإيقاف بما مجموعه (٤٤) شهر، بالإضافة إلى خطاب اعتذار من المدعى عليها، فطلبت الدائرة من ممثل المدعى عليها إحضار التحقيقات التي تمت مع المدعي، بالإضافة إلى ما يتصل بالقضية من مراسلات وأوراق، وطلبت منه المستند النظامي الذي استندت عليه المدعى عليها في توجيه المدعي للعمل الإداري خلال تلك الفترة، فاستعد لتقديم ذلك، وأضاف وكيل المدعي أنه يحتفظ بحق موكله بالرجوع على المدعى عليها بطلب أتعاب المحاماة في دعوى مستقلة، وفي جلسة لاحقة سألت الدائرة ممثل المدعى عليها عما طلب منه فقدم محضر لجنة قضايا المعلمين، بالإضافة إلى صورة من التحقيقين الذين تما مع المدعي، فسألت الدائرة عما طلبته منه في الجلسة السابقة من المستند النظامي الذي استندت عليه المدعى عليها في إيقاف المدعي عن العمل التعليمي، فطلب أجلاً



إضافياً، فيما أفاد المدعي أنه لا توجد عليه شبهة وإنما هي تهمة فقط بغير دليل أو شكوى، وفي جلسة لاحقة قدم ممثل المدعى عليها مذكرة ذكر فيها أنه تم اتهام المدعي من قبل أحد الطلاب بالتحرش به، وتم أخذ إفادة بعض الطلاب الذين شهدوا بذلك، وبناء عليه تم إبعاد المدعي عن التدريس للمصلحة التعليمية، بناء على خطاب مدير عام التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية رقم (١٥/١٦٣٠)س وتاريخ ١١/٥/١٤٣٠هـ، وفي جلسة هذا اليوم قدم ممثل المدعى عليها قرار تفويض الصلاحيات لمسؤولي قطاع تعليم البنين للعام المالي (١٤٣٠هـ - ١٤٣١هـ)، وحيث إن الأمر ما ذكر فقد أصدرت الدائرة هذا الحكم بعد الدراسة والتأمل.

" الأسباب "

تأسيساً على الوقائع سالفة البيان وبما أن المدعي يهدف من إقامة دعواه إلى التعويض عن تحويله للعمل الإداري لمدة (٢٢) شهراً، لذا فإن هذه الدعوى تدخل في اختصاص المحاكم الإدارية ولائياً بموجب المادة رقم (١٣/ج) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨هـ، ومن الناحية الشكلية وحيث إن المادة الرابعة من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم قد نصت على أنه (فيما لم يرد به نص خاص لا تسمع الدعاوى المنصوص عليها في الفقرتين (ج، د) من المادة الثامنة من نظام ديوان المظالم بعد مضي خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق المدعى به ما لم يكن ثمة عذر شرعي حال دون رفع الدعوى يثبت لدى الدائرة المختصة بالديوان)، وحيث إن المدعي تقدم لديوان المظالم خلال الخمس سنوات المقررة في هذه المادة لذا فإن دعواه تعتبر مقبولة شكلاً، وعن الموضوع وحيث إن المدعي في واقع الأمر يطلب تعويضاً عن الأضرار المصاحبة لصدور القرار رقم (١٥/١٦٣٠)س وتاريخ ١١/٥/١٤٣٠هـ بإبعاده عن العمل التعليمي، لذا فإنه يلزم لنظر هذه القضية معرفة توافر أركان التعويض وهي (الخطأ، والضرر، والعلاقة السببية بين الخطأ والضرر)، وحيث إن الثابت في ركن الخطأ أنه قد صدر قرار مدير عام إدارة التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية رقم (١٥/١٦٣٠)س وتاريخ ١١/٥/١٤٣٠هـ بإبعاد المدعي عن المدرسة ريثما تنتهي القضية التي اتهم بها وهي التحرش الجنسي، وحيث صدر قرار تفويض الصلاحيات لمسؤولي قطاع تعليم البنين للعام (١٤٣٠هـ - ١٤٣١هـ) وجاء في البند (خامساً) تفويض مدير عام إدارة التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية في البند (ثانياً: الصلاحيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



٤ - ٤

الدائرة الإدارية الرابعة

الملك عبد العزيز آل سعود

رئيس الدائرة

(٠٨٣)

المحكمة الإدارية بالدمام

التعليمية/١٢): (الإبعاد الفوري للعاملين في المدارس ممن لديهم مخالفات سلوكية أو اضطرابات نفسية أو فكرية، وتكليفهم بأعمال إدارية أو فنية خارج المدارس بصفة مؤقتة، وذلك بموجب محضر يوضح فيه ملائسات الأمر ويعرض على لجنة القضايا في الإدارة، على أن يتم البت فيها في أسرع وقت ممكن،) وحيث إن الثابت أن مدير عام إدارة التربية والتعليم الإبعاد الفوري بصفة مؤقتة للعاملين في المدارس ممن لديهم مخالفات سلوكية إلى أن يبت في موضوعهم، وبما أن الثابت أن المدعي قد نسب إليه التحرش بأحد طلاب المدرسة كما هو الثابت من المحضر الموقع من الطالب/ بدر الخالدي بتاريخ ١٤٣٠/٥/٧هـ، بالإضافة إلى التحقيقات التي تمت مع الطالب ومجموعة أخرى من الطلاب بتاريخ ١٤٣٠/٥/١٠هـ، وحيث إن المحضر والتحقيقات أدت إلى شبهة وجود التحرش الجنسي من المدعي، وقد أعد مكتب التربية والتعليم للبنين بمحافظة القطيف محضراً بذلك برقم (٤٠/٦١٥) وتاريخ ١٤٣٠/٥/٨هـ، ومارست جهة الإدارة المدعى عليها سلطتها بإبعاد المدعي عن العمل التعليمي حتى يتم البت في موضوعه، فإنها بذلك تكون قد أصدرت قرار إبعاده في حدود سلطتها المخولة بها، ما يكون معه قرار الإبعاد صدر صحيحاً سليماً من العيوب، ما يعني عدم توافر ركن الخطأ في التعويض، ما تنتهي معه الدائرة إلى رفض الدعوى، فلهذه الأسباب وبعد الدراسة والتأمل حكمت الدائرة: برفض الدعوى رقم (٩٠٩/٣/ق لعام ١٤٣٣هـ) المقامة من/ ماجد بن يوسف بن عمر نبراوي ضد / الإدارة العامة للتربية والتعليم بالمنطقة الشرقية لما هو موضح في الأسباب. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

رئيس الدائرة

عبدالله بن عبد الرحمن اليابس

أمين الدائرة

حمد بن يوسف النوم



تصنيف حكم

رقم القضية	رقم الحكم الابتدائي	رقم حكم الاستئناف	رقم قضية الاستئناف	تاريخ الجلسة
١١/٧٣١ ق لعام ١٤٣٣ هـ	١١/٣/د/٢٤٠ لعام ١٤٣٤ هـ	١/١٨٩١ لعام ١٤٣٤ هـ	٣٣٢٨ ق لعام ١٤٣٤ هـ	١٠/١٨/١٤٣٤ هـ
الموضوعات				
وظائف تعليمية - معلم - تحويل إلى وظيفة إدارية - إدانة بحيازة مادة مخدرة .				
مطالبة المدعي بإلغاء قرار المدعي عليها بتحويله من معلم إلى إداري - يجوز نقل المدرس لأعمال غير تعليمية لعدم الكفاءة أو لأسباب تأديبية طبقاً لللائحة التعليمية، كما يتم نقله إلى وظيفة إدارية أو كتابية إذا صدر عليه حكم بعقوبة لا تصل إلى درجة الفصل من الخدمة وفق ما نص عليه قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٢٤٩/١) - إدانة المدعي بحيازته نبات القات للاستعمال و الحكم بسجنه لمدة شهرين تعزيراً، و إدانته تأديبياً و معاقبته بحسم خمسة عشر يوماً من راتبه مما يتبين منه سلامة القرار - أثر ذلك : رفض الدعوى .				
الأنظمة واللوائح				
المادة (٧/ب) من اللائحة التعليمية الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٥٩٠) و تاريخ ١٠/١١/١٤٠١ هـ . قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٢٤٩/١) و تاريخ ٢٧/٥/١٤١٢ هـ .				
الوقائع : الأسباب :				
حكم محكمة الاستئناف :				
حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .				

الصمغاني



حكم رقم ٢٤٠/د/١/٣/١١ لعام ١٤٣٤هـ
في القضية رقم ٧٣١/١١/ق لعام ١٤٣٣هـ
المقامة من/ علي بن محمد بن أحمد رزيق
رقم السجل المدني (١٠٧٢٩٤٧١٥١)
ضد / إدارة التربية والتعليم بصبيا

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :
ففي يوم الاثنين ٢٩/٤/١٤٣٤هـ بمقر المحكمة الإدارية بجازان عقدت الدائرة الإدارية الثالثة
المشكلة من :

القاضي / أنس بن رشيد المبدل
رئيساً

و بحضور أمين السر / حسين بن أحمد جعفري للنظر في القضية أعلاه والمحالة إليها بتاريخ
١٤٣٣/٤/٤هـ ؛ وقد حضر جلساتها المدعي أصالة ، كما حضر ممثلاً عن المدعى عليها :
خالد بن إبراهيم حكيمي ويوسف بن أحمد حكيمي وبعد الاطلاع على أوراق القضية
ودراستها أصدرت بشأنها الحكم الآتي :

"الوقائع"

تتلخص وقائع هذه الدعوى بالقدر اللازم لنظرها وإصدار الحكم فيها أنه بتاريخ
١٤٣٣/٣/٢٧هـ تقدم للمحكمة الإدارية بجازان المدعي أعلاه بلائحة دعوى ضد إدارة
التربية والتعليم بمحافظة صبيا ذكر فيها أنه يتظلم من قرار المدعى عليها رقم
٤/٣٣٤٣٥٢٥٠ وتاريخ ١٤٣٢/١/٣٠هـ والمتضمن تحويله من عمل التدريس إلى عمل
إداري اعتماداً على قضية سابقة حكم عليه فيها ، ويبني اعتراضه على هذا القرار على أن
إدارة التربية والتعليم اكتفت بتحويله للعمل الإداري ولم تكف يده عن العمل لعدم قناعتها
بذلك كونه معلم متميز ، وأنه المدرسة الذي يعمل فيها تزكيه وترى بأنه معلم متميز وأنه كان
ملتزم بالحدود الرسمي ومشارك في الأنشطة والدورات ، وأضاف بأنه حصل على عدد من



التزكيات والتوصيات من مسؤولي التعليم ومن المشائخ والأئمة والخطباء وحصل على درجة امتياز في الأداء الوظيفي ، وأنه لم يسبق وأن تعرض لشكوى أو تحقيق أثناء أدائه لمهنته ، أن الحكم الذي صدر عليه من المحكمة يؤكد أنه معلم غرر به وأخذ على حين غره ، وأن مرئيات شؤون القضايا بوزارة التربية والتعليم كانت بعيدة عن الأنظمة والتعليمات وتخالف رؤيتها قرارات وزارية وأن الاتهام الجنائي الذي وجه له غير صحيح وأن التهمة لا تعني الإدانة الكافية ، وأرفق عدد من التزكيات والشهادات ..

وبإحالة القضية لهذه الدائرة باشرت نظرها كما هو مدون بمحاضر ضبطها وحددت لها عدة جلسات ففي جلسة ١٤٣٤/٢/١٢ هـ سألت الدائرة المدعي عن دعواه فذكر أنه كان معلماً في قرية الظبية التابعة لإدارة تعليم صيبا وقد تم تحويله من معلم إلى إداري بقرار من إدارة المتابعة بإدارة تعليم صيبا وقد كان القرار بتاريخ ١٤٣٣/١/٣٠ هـ وقد تم إبلاغه بالقرار بتاريخ ١٤٣٣/٣/٨ هـ وقدم صورة من خطاب مدير عام المتابعة رقم ٤٤/٣٢١٣٣٩٦١٩/٤٠ وتاريخ ١٤٣٣/١/٣٠ هـ وخطاب مدير التربية والتعليم بمحافظة صيبا رقم ٣٣٤٣٥٢٥٠ وتاريخ ١٤٣٣/٣/٨ هـ بإشعاره بتحويله إلى عمل إداري وذكر المدعي أنه يعمل في الفترة الحالية إداري وقد أشير إلى أن عمله إدارياً مؤقت حسب خطاب إدارة المتابعة بإدارة تعليم صيبا السابق ذكره وقدم المدعي ما ذكر أنه مستند له في التظلم للمدعى عليها وقد سألت الدائرة عن تاريخ تظلمه للخدمة المدنية من القرار محل الطعن فذكر أنه تظلم خلال الستين يوماً بعد إشعاره بتحويله إلى إداري فطلبت منه الدائرة تقديم ما يثبت ذلك فذكر أنه لم يتسلم أي إشعار مراجعه من قبل وزارة الخدمة المدنية وإنما أخبر من قبلهم بأنه سوف يتم تحويل المعاملة إلى إدارة تعليم صيبا ، وذكر المدعي أنه تظلم إلى مرجعه من القرار بتاريخ ١٤٣٣/٣/٢٠ هـ وبعد سماع الدعوى وبطلب الجواب من المدعى عليها قدم مذكرة من صفحتين تضمنت : طلب عدم قبول الدعوى شكلاً ، وبأن المذكور متهم بقضية



وقد صدر بحقه الصك الشرعي رقم ٦/٢٩١ وتاريخ ١٤٣١/١١/٢ هـ المتضمن ثبوت إدانته المذكورة بجيازة (١٠ كيلوات و ٨٢ جرام) من القات المخدر بقصد الاستعمال والحكم عليه بالسجن لمدة شهرين تعزيراً ابتداءً من دخوله السجن ومنعه من السفر خارج المملكة لمدة سنتين وبعرض الحكم عليه قرر القناعة بالحكم وحيث أن المذكور أخل بالمادتين (١١) و (١٥) من اللائحة التنفيذية لنظام الخدمة المدنية حيث نصت المادة (١١) على أنه (يجب على الموظف خاصة : أن يترفع عن كل ما يخل بشرف الوظيفة والكرامة سواء كان ذلك في محل العمل أم خارجه) ونصت المادة (١٥) على أنه كل موظف مسئول عما يصدر عنه ومسئول عن حسن سير العمل في حدود اختصاصه) مما يتطلب مجازاته تأديبياً وأرفق خطاب مدير فرع وزارة الخدمة المدنية بجازان والمؤرخ بـ ١٤٣٣/٧/٢١ هـ الذي يفيد بأن المدعي قد تظلم لوزارة الخدمة المدنية .

وفي جلسة هذا اليوم قدم المدعي مذكرة تضمنت انه تقدم بالتظلم لسمو وزير التربية والتعليم بعد خمسة عشر يوماً من علمه بالقرار ثم تقدم بطلب التماس وتظلم من خام الحرمين الشريفين بتاريخ ١٤٣٣/٣/٢٢ هـ وأضاف بأنه لم يقصر في واجبات وظيفته مما لا يتناسب مع العقوبة التأديبية التي أوقعتها الجهة وأشار إلى التزكيات وشهادات الشكر المرفقة بملف القضية ، وأضاف بأن المدعى عليها تجاوزت مبدأ العدالة والمساواة في إيقاع العقوبة التأديبية على استعمال القات ولم توقعها على استعمال الدخان بما فيه من ضرر على متعاطيه وهو أخطر من القات ، وأضاف بأن المدعى تجاوزت بقرارها لوائح العقوبات المقررة في النظام قبل اللوم والإنذار والحسم وغيرها ، ثم ختم مذكرته بطلبه إلغاء قرار نقله إلى العمل الإداري وعودته للتدريس وقدم صورة من الحكم رقم : (٣/د/تأ/١/١ لعام ١٤٣٤ هـ) الصادر من الدائرة التأديبية الأولى بالمحكمة الإدارية بجازان والقاضي بإدانته ومعاقبته بحسم خمسة عشر يوماً ، كما قدم صورة من برقية المقام السامي بشأن تطبيق العقوبات المعمول



بها قبل صدور نظام المخدرات على جرائم القات، ثم قرر اكتفائه بما سبق وأن قدم فأصدرت الدائرة هذا الحكم .

"الأسباب"

حيث إن غاية ما يطالب به المدعي من إقامة دعواه هو الحكم له بإلغاء القرار رقم : (٣٢١٣٣٩٦١٩) وتاريخ ١٤٣٢/١١/٢٠ هـ الصادر من وزارة التربية والتعليم القاضي بتحويله من معلم إلى إداري ؛ فإن ديوان المظالم يكون مختصاً بنظر هذا النزاع بموجب المادة ١٣/أ من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم م /٧٨ وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ هـ وحيث إن المدعي أبلغ بالقرار بتاريخ ١٤٣٣/٣/٨ هـ وتظلم منه إلى جهته الإدارية بتاريخ ١٤٣٣/٣/٢٠ هـ ثم تظلم إلى وزارة الخدمة المدنية كما يتبين ذلك من خطاب مدير فرع وزارة الخدمة المدنية بمنطقة جازان المرفق بملف القضية ، ولما لم تحصل له الإجابة رفع تظلمه إلى ديوان المظالم بتاريخ ١٤٣٣/٣/٢٧ هـ ما تعد معه دعواه مقبولة شكلاً بموجب المادة الثالثة من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم .

وحيث إن المدعي يتظلم من القرار رقم : (٣٢١٣٣٩٦١٩) وتاريخ ١٤٣٢/١١/٢٠ هـ الصادر من الإدارة العامة للمتابعة بوزارة التربية والتعليم والقاضي بنقل المدعي من وظيفة معلم إلى وظيفة إداري ، والذي بني على أسباب منها حيازته نبات القات المحظور بقصد الاستعمال واعترافه أمام المحكمة بذلك وصدور الحكم رقم ٦/٢٩١ بتاريخ ١٤٣١/١١/٢ هـ يقضي بثبوت إدانة المذكور بجناية عشرة كيلوات واثنين وثمانين جرام من نبات القات للاستعمال والحكم بسجنة لمدة شهرين تعزيراً ومنعه من السفر لمدة عامين ، كما صدر على المدعي حكم الدائرة التأديبية الأولى بالمحكمة الإدارية بجازان النهائي لفوات مواعيد الطعن رقم : (٣/د/تأ/١١/١ لعام ١٤٣٤ هـ) بإدانة المدعي ومعاقبته بحسم خمسة عشر يوماً .



وحيث نصت المادة ٧/ب من اللائحة التعليمية الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم: (٥٩٠) وتاريخ ١٠/١١/١٤٠١هـ بأنه: "..... يجوز للجنة التعليمية نقل أحد مدرسيها أو مدرساتها لأعمال غير تعليمية لعدم الكفاءة أو لأسباب تأديبية أو لأسباب صحية...".

وحيث نص قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٢٤٩/١) وتاريخ ٢٧/٥/١٤١٢هـ أنه: "في حال صدور حكم على المدرس أو المدرسة بعقوبة لاتصل إلى درجة الفصل من الخدمة ، أو رأى الوزير المختص ، أو سمو وزير الداخلية نقل أي منهما من سلك التدريس لأسباب موجبة فإن النقل يتم إلى وظيفة إدارية أو كتابية....".

وحيث إنه يجب على المعلم أن يكون فوق مستوى الشبهات وأن يكون قدوة لطلابه ومجتمعه في حسن السيرة والخلق بما يتناسب مع شرف مهنة التعليم ؛ بناء عليه فترى الدائرة سلامة القرار محل التظلم ، وبالتالي رفض الدعوى تجاه المدعى عليها وهو ما تقضي به.

فلذلك حكمت الدائرة: برفض الدعوى رقم (١١/٧٣١/ق لعام ١٤٣٣هـ)
المقامة من / علي بن محمد بن أحمد رزيق ضد / إدارة التربية والتعليم بصييا ، لما هو موضح بالأسباب ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

رئيس الدائرة

القاضي

أنس بن رشيد المبدل

أمين السر

حسين بن أحمد جعفري



تصنيف حكم

رقم القضية	رقم الحكم الابتدائي	رقم حكم الاستئناف	رقم قضية الاستئناف	تاريخ الجلسة
٥/٢٦٨٦ ق لعام ١٤٣٢ هـ	٢٢/١ لعام ١٤٣٤ هـ	١/٢٠٧١ لعام ١٤٣٤ هـ	١٨٠٧ ق لعام ١٤٣٤ هـ	١٤٣٤/١١/٤ هـ
وظائف تعليمية - معلم - تحويل إلى وظيفة إدارية - توجه الاشتباه بالقرائن .				
مطالبة المدعي بإلغاء قرار المدعي عليها بنقله من وظيفة تعليمية إلى وظيفة إدارية - البند الثالث من محضر اللجنة المعد من قبل وزارة التربية والتعليم ووزارة الخدمة المدنية المتضمن للضوابط الإجرائية التي تكفل حسن تطبيق قواعد النقل أجاز الاكتفاء للنقل من الوظيفة التعليمية بتوجه الشبهة للمعلم بالأدلة والقرائن و من ضمنها الاشتباه بالتحرش داخل العمل أو خارجه - وضع المدعي نفسه تحت دائرة الاشتباه بالاتصال على طالبين أحدهما تقدم بشكوى ضده لأغراض لم تتضح ماهيتها وعلاقتها بالعملية التعليمية ولم يقدم المدعي ردوداً مقنعة بأن هذه الاتصالات لها ما يبررها ويخرجها عن دائرة الشبهات، الأمر الذي يفيد صحة تقديرات و قرائن الجهة - أثر ذلك : رفض الدعوى .				
الأنظمة واللوائح				
خطاب وزير الخدمة المدنية رقم ٨٠٦٣١٧٨٨ و تاريخ ١٤٢٩/٧/٢٤ هـ .				
الوقائع : الأسباب :				
حكم محكمة الاستئناف :				
حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .				

الصمغاني



الحكم رقم ٤/أ/٢٢ لعام ١٤٣٤هـ
في القضية رقم ٢٦٨٦/٥/ق لعام ١٤٣٢هـ
المقامة من/عابد بن عبيد بن عابد الثبتي
ضد/إدارة التربية والتعليم بمنطقة تبوك

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه
أجمعين، وبعد: فإنه في يوم السبت الموافق ١٤٣٤/١/٢٤هـ بمقر المحكمة الإدارية بالمدينة
المنورة انعقدت الدائرة التأديبية الأولى المشكلة من القضاة:-

رئيساً

عبدالله بن محمد طه

عضواً

عبدالله بن محمد الأحمدي

عضواً

محمد بن عبدالله البخيت

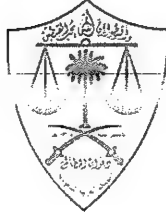
وبحضور أمين سر الدائرة/سعيد بن غالب البكري، وذلك للنظر في هذه القضية
المحالة إلى الدائرة من إدارة الدعاوى والأحكام في ١٤٣٣/٤/٦هـ، والتي حضر للمرافعة فيها
المدعي عليه وكالة وسجله المدني رقم (١٠١٢٢١٧٨١٤)، وبعد المرافعة والمداولة أصدرت
الدائرة حكمها الآتي:

(الوقائع)

تتحصل وقائع هذه الدعوى وذلك بالقدر اللازم لإصدار الحكم فيها بأن المدعي تقدم
بلائحة دعوى ذكر فيها بأنه يعمل معلماً في المرحلة الثانوية وتعرض للمضايقات والانتهاكات
وتم رفع شكوى ضده من قبل أحد الطلاب موجهة تهمة تحرش به والاتصال به بشكل دائم
وتم التحقيق فيها من الإدارة ولم يجدوا أي دليل وصدر بحقه قرار حسم لخمس أيام وتحويله
إلى إدارة التعليم ومنعه من العمل التعليمي وبطلب الإجابة من ممثل الجهة على لائحة الدعوى
قدم مذكرة مؤرخة في ١٤٣٢/١١/١٠هـ تضمنت بملخص ملابسات الواقعة التي تسببت في
تحويل المدعي من وظيفة تعليمية إلى وظيفة إدارية حيث تقدم الطالب محمد بن عطية العنزي



مدير المدرسة بشكوى أوضح فيها بأن المدعي قام بسلوكيات لا تتفق مع أخلاقيات المعلم والمربي وتم التحقيق بالموضوع من قبل اللجنة المختصة لذلك وقدمت تقريرها المؤرخ في ١٤٢٩/٤/٢٩ هـ وانتهت من خلاله بأن الدليل المستند عليه الطالب يحتاج إلى فحص وتحقيق من الأدلة الجنائية ومن ثم وجه مدير عام التربية والتعليم عرض الموضوع على مجلس الإدارة وتم عرض الموضوع وإعادته إلى لجنة التحقيق وقد انتهت اللجنة المختصة بقضايا المعلمين إلى وجود شبهة الاتصال من المعلم على الطالب لأغراض غير أخلاقية وأن ما يؤكد ذلك التسجيل الصوتي المقارب لصوت المعلم حسب مرثيات اللجنة، أقوال المرشد الطلابي والطالب حيث طلب المعلم الطالب منفرداً في غرفة المرشد الطلابي وتمت المقابلة وطلب المعلم من الطالب التنازل عن القضية وإنكار المعلم لتلك المقابلة إلا دليل على صحة أقوال الطالب وتأكيداً لعدم صحة أقوال المعلم السابقة واللاحقة وتم إيقاع عقوبة الحسم على المعلم وإحالة أوراقه للجنة قضايا المعلمين والتي أعدت محضرها رقم ١٦١ في ١٩/٧/١٤٣٠ هـ المتضمن عدم صلاحية المعلم للعمل في مجال التعليم وينقل إلى وظيفة غير تعليمية استناداً إلى الأسباب الموجبة لإبعاده عن التدريس وذلك لتناقض وتردد المعلم في إجاباته أثناء التحقيق معه عند سؤاله عن واقعة مقابلة الطالب منفرداً لطلب تنازله عن القضية وكذا إفادة المرشد الطلابي بصحة الواقعة وما أفاد به الطالب محمد بن سعد الشمراني بأن المعلم اتصل عليه مرتين ونفى المعلم اتصاله بأي طالب والتسجيل الصوتي المقارب لصوت المعلم وما رأيته لجنة قضايا المعلمين من وجود شبهة الاتصال بالطالب لأغراض غير أخلاقية وتمت الموافقة من قبل وكيل الوزارة على توصية اللجنة وأبلغت الإدارة في ١٥/٩/١٤٣٠ هـ بما انتهت إليه قضية المعلم وتمت دراسة تظلم المدعي من قبل لجنة قضايا المعلمين رقم ٩١ في ٤/٤/١٤٣٢ هـ ورأت بأن المعلم لم يأت بجديد يوجب إعادة النظر في رأي اللجنة السابق وعليه فإن خروج المعلم عن مقتضى الواجب الوظيفي يجيز نقله إلى وظيفة غير تعليمية وهذا الاختصاص للجنة قضايا المعلمين يهدف إلى عدم فصل المعلم والحفاظ على الوظيفية التعليمية من أن تتناولها الشبهات لتكون مصدر قلق وعليه طلبت الجهة من الدائرة رفض الدعوى وتم إرفاق كافة مستندات التحقيق، ومن ثم تقدم المدعي وكالة بمذكرة جوابية تضمنت بأن القرار محل الطعن يفقر إلى الدليل القاطع والبيئة المثبتة والتسجيل لا يجوز الأخذ به لاحتمال التلاعب بالصوت وعدم صحة نسبته إلى



المدعي، وكذلك وجود شهادة من مدير المدرسة والمشرف التربوي والمتهم برئ حتى تثبت إدانته كما إنه قد تم تطبيق عقوبتين على مخالفة واحدة الحسم والنقل إلى وظيفة إدارية وما انتهت إليه لجنة شؤون المعلمين من عدم صلاحية المعلم فهو متعارض مع أدائه الذي تحصل فيه على تقدير ممتاز وتعليل القرار بالمصلحة التربوية غير كافية ورد كذلك على واقعة طلب التنازل من الطالب التي أفاد بها المرشد الطلابي فالمرشد الطلابي حلقة وصل بين الطالب وبين المعلم وهذا يؤكد بأن المعلم لا يعمل بالخفاء وهذا أيضاً يتبين منه أن المعلم أراد من الطالب تبرئته من التهمة وأما إفادة الطالب الآخر المتضمنة بأن المعلم اتصل به مرتين فقد تم الاعتماد عليه في إصدار القرار دون أن يتم محاولة اكتشاف ذلك عن طريق الجهاز الجوال وطلب المدعي وكالة إلغاء القرار الذي أصدرته الوزارة لنقل المدعي من وظيفة تعليمية إلى وظيفة إدارية وذلك بأثر رجعي يصرف له عنه كافة الفروقات ودفع تكاليف المحاماة البالغة خمسون ألف ريال وفي جلسة لاحقة قدم وكيل المدعي نسخة تظلم موجهة لإدارة التعليم على القرار رقم ٣٣٥٧١٢٤٣ في ١٤٣٣/٣/٢٩ هـ ومؤرخ في ١٤٣١/١٢/٤ هـ وتظلم بالبريد لوزارة الخدمة المدنية أرفق نسخة الإيصال الخاص به وفي جلسة لاحقة أوضح المدعي وكالة بأن موكله يتظلم من القرار المشار إليه والقاضي بتحويل المدعي إلى وظيفة غير وظيفته السابقة وحصر المدعي وكالة طلبه بإلغاء القرار المؤرخ في ١٤٣٣/٣/٢٩ هـ وطلب ممثل الجهة رفض الدعوى، وعليه قررت الدائرة بعد ذلك قفل باب المرافعة في القضية ورفعها للمداولة تمهيداً لإعلان الحكم فيها.

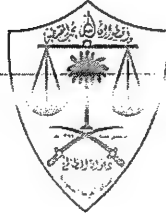
(الأسباب)

حيث إن غاية ما يهدف إليه المدعي وكالة من إقامة هذه الدعوى الطعن بالإلغاء في قرار مدير عام الشؤون المالية والإدارية المؤرخ في ١٤٣٣/٣/٢٩ هـ والقاضي بنقل المدعي من وظيفته التعليمية من المستوى الخامس إلى وظيفة بالمستوى الأول لحين إكمال إجراءات تحويله ونقله إلى وظيفة إدارية تتناسب مع ما قرره لجنة قضايا المعلمين بشأنه، فعليه تكون هذه الدعوى من قبيل الدعاوى المنصوص عليه بالفقرة ب/١٢ من نظام ديوان المظالم وتكون الدعوى من اختصاص المحكمة الإدارية ولائياً ومن اختصاص الدائرة مكانياً ونوعياً طبقاً للقرارات المنظمة لذلك.



وأما عن قبول الدعوى من الناحية الشكلية فمن حيث إن الدعوى قيدت في ١٤٣٢/٤/٦ هـ بعد شطبها للمرة الأولى وأن القرار محل الطعن صدر بتاريخ ١٤٣٣/٣/٢٩ هـ فيكون قيد الدعوى لدى المحكمة قاطعاً لمواعيد التظلم الوجوبية الأخرى والتي قام بها المدعي بموجب استدعائه المؤرخ في ١٤٣١/١٢/٤ هـ كما إن المدعي وكالة تقدم بنسخة إيصال التظلم لوزارة الخدمة المدنية المرفق بالملف الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى قبول الدعوى من الناحية الشكلية.

وأما بشأن الموضوع فمن حيث إن الثابت أن المدعى عليها قد بنت قرارها القاضي بنقل المدعي من وظيفة تعليمية إلى وظيفة إدارية على أسس المشروعية النظامية المقررة بمحضر اللجنة المعد من قبل وزارة التربية والتعليم ووزارة الخدمة المدنية المبلغ بخطاب وزير الخدمة المدنية رقم ٨٠٦٣١٧٨٨ وتاريخ ١٤٢٩/٧/٢٤ هـ، والمتضمن للضوابط الإجرائية والتنفيذية التي تكفل حسن تطبيق قواعد النقل والحالات المؤثرة التي تصلح لأن تستعملها جهة الاختصاص كمبررات كافية لعزل المعلم عن المحيط التعليمي؛ ومن حيث إن المحضر المعد لهذا الغرض قد وضع من ضمن الحالات التي يجوز أن تكون سبباً لاتخاذ قرار النقل - بعد تطبيق النواحي الإجرائية الخاصة بذلك من قبل لجنة شؤون قضايا المعلمين وتوجيه الوزير أو من يفوضه - ما تضمنه البند الثالث من المحضر من أنه يمكن (لاكتفاء بالنقل من الوظيفة التعليمية بتوجه الشبهة للمعلم بالأدلة والقرائن ومن ضمنها الاشتباه بالتحرش داخل العمل أو خارجه بأية مقدمات توحى بهذا الأمر والثابت من خلال التحقيقات التي تم إجرائها مع المدعي بأنه قد وضع نفسه موضع الشبهة التي لا تتبغى لمثل من يتقلد مهام التربية والتعليم في المحيط الطلابي والذي يجب على من يقوم بمهامه ومسؤولياته أن يترفع بكل ما تغنيه الكلمة عن أي ممارسة أو موقف أو واقعة قد تدفع إلى الشك في سلامة سلوك المعلم من الناحية التربوية والأخلاقية، ولا سيما أن كافة القرائن التي استدلت بها لجنة قضايا المعلمين تعد من قبيل ما يضع المعلم تحت دائرة الاشتباه بالاتصال على طالبين أحدهما الطالب الذي تقدم بالشكوى لأغراض لم تتضح ماهيتها وما علاقتها بالعملية التعليمية أو التربوية التي جرت العادة بقيام المعلم بها مثلاً، فهذا الاشتباه وإن كان مبنياً على عدة قرائن غير قاطعة من ضمنها التسجيل الذي احتوى على نواحي غير أخلاقية توصلت اللجنة من خلاله إلى صلته



بالمدعي - أي أنه بالإمكان إثبات عكسها بكافة الوسائل القانونية والنظامية - فإن الدائرة باطلاعها على ردود المدعي وكالة ومذكرته التي خصصها لذلك لم يتضح منها ما يبعث ظناً غالباً في النفس أو قناعة معينة بأن هذه الاتصالات لها ما يبررها ويخرجها عن دائرة الشبهات التي يجب أن يترفع عنها كل من يعمل في المجال التعليمي والتربوي وكذا لم يتقدم المدعي أو موكله بدفوع أو بطلبات تعمل على فحص تلك الوقائع أو الاتصالات بشكل أدق يزيل واقعة وحقيقة ما وضع المعلم نفسه فيه من اشتباه هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن هذا النقل المقرر بموجب الأمر السامي رقم ٥١٠/ب في ١٤٢٨/١/٣هـ والمتخذ لأجله العديد من الإجراءات والخطوات التحضيرية من تحقيق ومتابعة وعرض للأمر على اللجنة القانونية ومن ثم لجنة قضايا المعلمين ومن ثم العرض على الوزير أو من يفوضه كل ذلك هدفه وضع حالة النقل هذه ضمن إطار يضمن تحقيق المصلحة العامة التي تتغياها الوزارة لإنجاح العملية التعليمية والتربوية وتحقيق أهدافها المنشودة وهو في حقيقته يعد مما يدخل ضمن نطاق سلطاتها التقديرية التي لها أن تقرر من خلالها مدى صلاحية المعلم للاستمرار في المحيط الطلابي من جهة، وعدم فصله والإضرار به وقطع مورد رزقه وتكسبه من جهة أخرى، وذلك إذا لم يصل الأمر إلى حد الفصل ولكل ما سبق فإن الدائرة مع عدم تقديم المدعي أو موكله لما ينفي ما تكشف بالقرائن التي توصل إليها التحقيق بقرائن أو دلائل أخرى مساوية لها في القوة والإثبات فإن الدائرة تنتهي إلى رفض الدعوى على أساس صحة التقديرات والقرائن التي انتهت إليها اللجان المنوه عنها.

(فلذلك كله وبناء على ما سبق حكمت الدائرة بما يأتي:)

برفض الدعوى المقامة من المدعي عايد بن عبيد بن عابد الثبيتي ضد إدارة التربية والتعليم بمنطقة تبوك ، وذلك لما هو موضح بالأسباب. وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

رئيس الدائرة

عضو

عضو

أمين السر

عبد الله بن محمد طه

عبد الله بن محمد الأحمدى

محمد بن عبد الله البخيت

سعيد بن غالب البكري



تصنيف حكم

رقم القضية	رقم الحكم الابتدائي	رقم حكم الاستئناف	رقم قضية الاستئناف	تاريخ الجلسة
١٤٣٣/ق لعام ١٤٣٨	١٤٣٤/١/١٠/٣٤٣	١/٢٤٥ لعام ١٤٣٤ هـ	٢/٢٣١٤ س لعام ١٤٣٤ هـ	١٤٣٤/٨/٣٠
وظائف تعليمية - معلم- تحسين مستوى - الحصول على المؤهل المطلوب- سلطة الإدارة المقيدة- تفسير الأنظمة- تدرج الأنظمة.				
مطالبة المدعي بإلزام الجهة بتحسين مستواه إلى المستوى الرابع لحصوله على درجة البكالوريوس في علم الاجتماع - مقتضى نص المادة الثانية من لائحة الوظائف التعليمية أن من يحصل على شهادة جامعية غير تربوية يوضع في المستوى الرابع- المنظم لم يجعل لجهة الإدارة سلطة تقديرية في هذا الشأن الذي يعد من قبيل التسويات المقيدة لسلطة الجهة- تحديد تاريخ معين للحصول على الموافقة للدراسة يعد قيد على النص الموجب للتسوية والمستقر عليه فقهاً و قضاءً أن النص النظامي لا يجوز تقييد مطلقه إلا بنص مساوٍ له أو أعلى منه - أثر ذلك : إلغاء قرار الجهة بالامتناع عن تحسين مستوى المدعي إلى المستوى الرابع .				
الأنظمة واللوائح				
المادة الثانية من لائحة الوظائف التعليمية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ٥٩٠ في ١٠/١١/١٤٠١ هـ و المعدلة بقرار المجلس رقم ٦٨٧ في ٧/٥/١٤٠٢ هـ .				
الوقائع : الأسباب :				
حكم محكمة الاستئناف :				
حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .				

الصمغاني



الحكم رقم ٣٤٣ / ١٠ / ١٤٣٤ هـ
في القضية رقم ٢٣٣٨ / ٢ / ق لعام ١٤٣٣ هـ
المقامة من / رائد بن عبدالكريم الزبالي
ضد / وزارة التربية والتعليم

الحمد لله وحده والصلاة على من لا نبي بعده ، أما بعد :-
ففي هذا اليوم السبت ١٤٣٤ / ٦ / ٣ هـ بمقر المحكمة الإدارية بجدة انعقدت الدائرة الإدارية
العاشرة المشكلة من:

القاضي / محمد بن عبدالكريم اللاحم
وبحضور طلعت بن باسم جمبي أميناً للسرد؛ وذلك للنظر في القضية المشار إليها أعلاه المحالة
إلى الدائرة في ١٥ / ٣ / ١٤٣٣ هـ، والحاضر فيها المدعي أصالة وعن المدعى عليها ياسر بن
عوضه عسيري المثبتة بياناتهما في محضر الضبط.

(الوقائع)

تتلخص وقائع هذه الدعوى بالقدر اللازم للفصل فيها أن المدعي تقدم إلى هذه المحكمة
في ١٥ / ٣ / ١٤٣٣ هـ بلائحة أشار فيها إلى حصوله على درجة البكالوريوس في تخصص علم
الاجتماع من جامعة الملك عبدالعزيز، بناءً على موافقة مشروطة بدراسة ذات التخصص
صادرة عن إدارة التربية والتعليم في منطقة مكة المكرمة في تاريخ ١٠ / ٩ / ١٤٢٨ هـ؛ مضيفاً
بأنه بعد إتمامه للدراسة وحصوله على المؤهل المطلوب، تقدم إلى وزارة التربية والتعليم بطلب
تحسين مستواه أسوة بزملائه؛ إلا أن الوزارة رفضت طلبه؛ استناداً إلى ما صدر عن اللجنة
المشكلة في ١١ / ٥ / ١٤٣٠ هـ، والتي نصت في توصياتها على تحسين مستوى من حصل على
الموافقة لمواصلة الدراسة قبل تاريخ ٦ / ٨ / ١٤٢٧ هـ دون غيرهم؛ وأوضح المدعي أنه تقدم



بتظلمه إلى المدعى عليها وإلى وزارة الخدمة المدنية؛ وختم لاثنته بطلب تحسين مستواه بأثر رجعي من تاريخ تخرجه.

ودفعت المدعى عليها بعدم قبول الدعوى شكلاً؛ كون المدعي لم يلتزم بما نصت عليه قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم؛ بأن يسبق إقامة دعواه بتظلمه إلى المدعى عليها وإلى وزارة الخدمة المدنية؛ وفي الموضوع فإن المدعي حصل على الموافقة لمواصلة الدراسة في تاريخ ١٤٢٨/٩/١٠هـ؛ في حين أن اللجنة المشكلة لدراسة تحسين مستوى محضري المختبرات، الحاصلين على مؤهلات عالية، اشترطت لتحسين المستوى (أن تكون الموافقة من جهة عمله على انتسابه أو دراسته مساءً ضمن الفترة المحددة والتي تسبق تاريخ تعميم منع إكمال الدراسة لمحضري المختبرات الصادر بالرقم ٦٢/٣٧٥ في ١٤٢٧/٨/٦هـ)؛ وبذلك يتضح أن حصول المدعي على درجة البكالوريوس جاء مخالفاً للتعميم المشار إليه؛ وعليه فلا مستند نظامي لمطالبته بتحسين مستواه؛ وطلب ممثل المدعى عليها عدم قبول الدعوى شكلاً ورفضها موضوعاً.

ورد المدعي بأن الوزارة قامت بتعديل مستوى (١٤٢) من محضري المختبرات بموجب قرارها رقم ٣٠٢٤٣٤٢٨ الصادر في ١٤٣١/٧/١٠هـ، إلى المستوى الخامس وإلى المستوى الرابع، كما عدلت مستوى عدد من المحضرين إلى المستوى الرابع بموجب قرارها رقم ٣٢١٥٥٢٨٧٢ الصادر في ١٤٣٢/١١/١١هـ؛ مخالفةً بذلك تعميمها الذي استندت إليه، وما اشترطته من عدم اختلاف التخصص؛ وأضاف المدعي أن من العدالة والمساواة أن تعتبر الوزارة تاريخ انعقاد اللجنة المشكلة لدراسة أوضاع محضري المختبرات هو الفاصل في هذا الشأن؛ لكي يكون الدارس على بينة من أمره.

وردت المدعى عليها بأنه بالنسبة لما ذكره المدعي من تحسين مستوى (١٤٢) من محضري المختبرات؛ فإن ذلك تم بعد استيفائهم للشروط المنصوص عليها في محضر اجتماع اللجنة؛ وأما ما يتعلق باختلاف التخصص فلا يوجد مانع من تحسين المستوى عند اختلاف تخصص المحضر عن تخصصه في درجة البكالوريوس.



ثم قدم المدعي صورة من وثيقة تخرجه التي تثبت حصوله على درجة البكالوريوس من كلية الآداب والعلوم الإنسانية من جامعة الملك عبدالعزيز؛ موضحاً بأن شهادته لا تصنف من ضمن الشهادة التربوية؛ حاصراً دعواه بطلب إلزام المدعى عليها بتحسين مستواه إلى المستوى الرابع التعليمي؛ وطلب ممثل المدعى عليها رفض الدعوى .

وبعد اكتمال الطرفين وانتهاء المرافعة واستيفاء الإجراءات الموضحة تفصيلاً في محاضر ضبط القضية، أصدرت الدائرة حكمها الآتي إثر الدراسة والاطلاع على الأوراق مؤسساً على ما يلي:

(الأسباب)

لما كان المدعي يطلب إلزام وزارة التربية والتعليم بتحسين مستواه إلى المستوى الرابع التعليمي؛ فإن الفصل في ذلك مشمول بولاية المحاكم الإدارية طبق لما نصت عليه الفقرة (ب) من المادة (١٣) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ هـ، كما تختص هذه المحكمة مكانياً بالفصل في الدعوى وفقاً لقرارات مجلس القضاء الإداري المنظمة لذلك.

وعما دفعت به المدعى عليها من عدم قبول الدعوى شكلاً؛ استناداً إلى عدم مراعاة المدعي ما نصت عليه قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم؛ فإن الثابت أن المدعي تظلم إلى المدعى عليها وفقاً لخطابه المؤرخ في ١٤٣٢/١١/١٩ هـ؛ كما تظلم إلى وزارة الخدمة المدنية بناءً على تذكرة المراجعة المرفقة بأوراق الدعوى؛ ولما كان ذلك وكان امتناع المدعى عليها عن تحسين مستوى المدعي يعد من قبيل القرارات السلبية التي لا تتحصن بمضي مدة معينة؛ فإن الدعوى تكون قد استوفت إجراءاتها وأوضاعها الشكلية المنصوص عليها في المادة (٣) من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠) وتاريخ ١٤٠٩/١١/١٦ هـ، وتنتهي الدائرة من ثم إلى قبولها شكلاً.

وفي الموضوع فإن المدعي أسس دعوى إلى حصوله على درجة البكالوريوس بناء على موافقة مشروطة من قبل المدعى عليها مما يعني - حسب قوله - التزام الوزارة بتحسين مستواه



وفقاً لمؤهله؛ فيما دفعت المدعى عليها بأن المدعي لم يستوفِ شرط حصوله على الموافقة قبل تاريخ منع مواصلة الدراسة المؤرخ في ١٤٢٧/٨/٦ هـ؛ مما يمنع تحسين مستواه؛ وبالإطلاع على لائحة الوظائف التعليمية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ٥٩٠ في ١٤٠١/١١/١٠ هـ والمعدلة بقرار المجلس رقم ٦٨٧ في ١٤٠٢/٥/٧ هـ نجد أنها نصت في المادة الثانية على المؤهلات المطلوبة توفرها لشغل الوظائف تبعاً لكل مستوى، وجاء النص في البند الرابع منها بتحديد المؤهلات المطلوبة للمستوى الرابع وذلك بأن (يوضع فيه من تتوفر لديه أحد المؤهلات التالية: أ/ شهادة جامعية غير تربوية ...)؛ ومقتضى هذا النص أن من حصل على شهادة جامعية غير تربوية، فإنه يوضع في المستوى الرابع؛ وتعبير المنظم - بأن يوضع - الذي جاءت به المادة يدل على أنه لم يجعل لجهة الإدارة سلطة تقديرية إذا ما تقدم له أحد موظفيها بطلب تحسين مستواه، بعد حصوله على المؤهل المطلوب؛ بل إنه ألزمها بتحسينه وفقاً لمؤهله؛ حيث إن هذا الطلب يمد من قبيل التسويات المقيدة لسلطة الإدارة؛ يشهد لذلك ما جرت عليه وزارة التربية والتعليم في عملها، كما في قرارها رقم ٢٠٣٤٣٤٢٨ المؤرخ في ١٤٣١/٧/١٠ هـ، المتضمن تحسين مستوى عدد من محضري المختبرات إلى المستوى الرابع؛ ولما كان ذلك وكان الثابت أن المدعي حصل على درجة البكالوريوس في تخصص علم الاجتماع بتاريخ ١٤٣٢/٥/٢٣ هـ؛ فإنه يمد مستوفياً لما نصت عليه لائحة الوظائف التعليمية؛ الأمر الذي تقضي معه الدائرة بإلغاء قرار المدعى عليها المتضمن الامتناع عن تحسين مستواه إلى المستوى الرابع التعليمي .

ولا ينال من ذلك ما دفعت به المدعى عليها من أن المدعي لم يحصل على الموافقة لمواصلة الدراسة قبل تاريخ منعها، الصادر بالتعميم رقم ٦٢/٣٧٥ وتاريخ ١٤٢٧/٨/٦ هـ؛ حيث إن المستقر عليه فقهاً وقضاً أن النص النظامي لا يجوز تقييد مطلقه إلا بنص مساوٍ له أو أعلى منه درجة، أو أن يخول النص الأعلى النص الأدنى صلاحية تقييده؛ ولما كان ذلك وكان الشرط الذي تدعي فواته لم يرد به النص الذي تستفاد منه أحقية المدعي في تحسين



مستواه، بل وردت به توصية اللجنة المشكلة لدراسة وضع محضري المختبرات، والتي اجتهدت بابتداع هذا الشرط على غير سند يخولها إياه النص مصدر الحق، مما لا مناص معه من اطراح هذا الشرط وما بني على الأخذ به من اجتهداد وقع موقع التضاد في مقابلة النص الصريح؛ فضلاً عن أن شرط الموافقة لمواصلة الدراسة لا أثر لها في صحة الدرجة العلمية التي حصل عليها المدعي؛ وبالإضافة إلى أن الخطأ في منح المدعي الموافقة بخلاف التعميم الذي تمسكت به المدعى عليها؛ يعد خطأ منسوباً لها؛ لا يضار المدعي به ولا يحمل تبعاته.

فلهذه الأسباب حكمت الدائرة:

بإلغاء قرار وزارة التربية والتعليم المتضمن الامتناع عن تحسين مستوى رائد بن عبد الكريم الزبالي إلى المستوى الرابع التعليمي .

والله الموفق،،، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

القاضي

محمد بن عبد الكريم اللاحم

أمين سر الدائرة

طلعت بن باسم جمبي

محكمة خدة الإدارية بخدة

إدارة الشؤون الإدارية والمالية

رئيس قسم الشؤون الإدارية

الموظف المختص

حيدر بن محمد

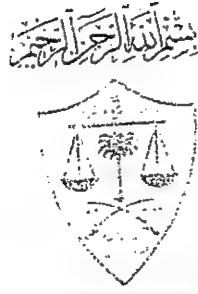
مختص



تصنيف حكم

رقم القضية	رقم الحكم الابتدائي	رقم حكم الاستئناف	رقم قضية الاستئناف	تاريخ الجلسة
٣/٥٧٣/ق لعام ١٤٣٠ هـ	٤/د/١٤٩ لعام ١٤٣٤ هـ	٣/١/س/٩٥٢ لعام ١٤٣٤ هـ	١٣٥٧/ق لعام ١٤٣٤ هـ	١٤٣٤/٦/٦ هـ
<p>وظائف تعليمية - معلم - حقوق وظيفية - رسوم دبلوم - موافقة الجهة على إيفاد المعلم للدراسة في حكم الوعد بدفع الرسوم - الإلزام بالوعد قضاءً.</p> <p>مطالبة المدعي بإلزام الجهة بدفع رسوم دبلوم أمناء مصادر التعليم - موافقة الجهة على تفرغ المدعي لدراسة الدبلوم و صرف بدل إيفاده للدراسة مع إصدار أمر ركوب حكومي له لحضور برنامج الدبلوم ومنحه درجة إضافية بعد اتمامه الدراسة يعتبر موافقة تامة منها على إيفاده للدراسة و بالتالي تكون ملزمة بتحمل رسوم الدبلوم طبقاً للمادة (١٢) من لائحة الإيفاد للدراسة بالداخل - لا ينال من ذلك عدم موافقة لجنة التدريب والابتعاث على إيفاد المدعي للدراسة إذ إن موافقة جهة عمله تعد في حكم الوعد بدفع الرسوم بعد صدور قرار اللجنة، و قد ذهب المالكية إلى أن الوعد ملزم قضاءً إذا كان متعلقاً بسبب و دخل الموعد فيه - أثر ذلك: إلزام الجهة بدفع رسوم الدبلوم للمدعي .</p>				
الأنظمة واللوائح				
<p>المادتان (١٢،٢) من لائحة الإيفاد للدراسة بالداخل الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٦٧٦/١) و تاريخ ١٤٢١/٢/١٦ هـ .</p>				
<p>الوقائع : الأسباب :</p>				
حكم محكمة الاستئناف :				
حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .				

الصمعاني



الحكم رقم ١٤٩/د/١/٤ لعام ١٤٣٤هـ

في القضية رقم ٥٧٣/٣/ق لعام ١٤٣٠هـ

المدعي: يوسف بن محمد بن علي العتيبي

المدعى عليه: الإدارة العامة للتربية والتعليم بالمنطقة الشرقية

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

ففي يوم الثلاثاء الموافق ١٦/٤/١٤٣٤هـ انعقدت بمقر المحكمة الإدارية بالدمام الدائرة

الإدارية الرابعة المشكلة من:

القاضي: عبد الله بن عبد الرحمن اليابس رئيساً

وبحضور: مكى بن أحمد مجرشي أميناً للسر

وذلك للنظر في هذه القضية - المبينة أعلاه - ، والمحال إليها بتاريخ ٢٠/٩/١٤٣٢هـ، وحضر أمام الدائرة في الدعوى وكيل المدعي/جبرين بن محمد الجبرين بموجب الوكالة المرفق صورة منها بملف الدعوى، كما حضر عن المدعى عليها/بندر بن عبد المحسن العتيبي، بموجب خطاب التفويض المرفق في ملف الدعوى، وصدر الحكم بحضور طرفي الدعوى.

"الوقائع"

تتلخص وقائع هذه الدعوى بالقدر اللازم لإصدار هذا الحكم بأن وكيل المدعي تقدم بتاريخ ١٣/٣/١٤٣٠هـ إلى المحكمة الإدارية بالدمام بصحيفة دعوى أحيلت إلى الدائرة الإدارية الخامسة عشرة فحددت في سبيل نظرها عدة جلسات، وفيها سألت الدائرة وكيل المدعي عن دعوى موكله فأحال إلى لائحة دعواه والتي جاء في مضمونها أنه يتظلم من عدم تعويض المدعى عليها له عن رسوم (دبلوم أمناء مصادر التعلم) المعتمد من ديوان الخدمة المدنية، حيث تم إفاده من قبل المدعى عليها لدراسة هذا الدبلوم في محافظة الأحساء، خاتماً لائحته بإلزام المدعى عليها بإعادة مبلغ الرسوم والمقدر بستة آلاف (٦٠٠٠) ريال، وبسؤال ممثل المدعى عليها عن الجواب ذكر بأن موضوع دفع الرسوم لدبلوم أمناء مصادر التعلم هو محل للدراسة وفقاً لإفادة مدير عام الشؤون المالية والإدارية وأن الجواب متوقف على ما تنتهي له هذه الدراسة، وبجلسة لاحقة ذكر ممثل



المدعى عليها بأن الموضوع لا زال تحت الدراسة طالباً مهلة إضافية فأجيب إلى طلبه، وبجلسة يوم الاثنين الموافق ١٨/١/١٤٣١هـ حضر ممثل المدعى عليها فيما لم يتبين حضور المدعى ولا وكيله، وعليه قررت الدائرة شطب هذه الدعوى، ثم قدم المدعى طلباً بإعادة نظر القضية، فحددت الدائرة لها جلسة يوم الاثنين الموافق ١٣/٤/١٤٣١هـ، وفي نفس الجلسة قدم ممثل المدعى عليها مذكرة جوابية جاء في مضمونها أن المدعى من ضمن المعلمين المفرغين للتدريب بكلية المعلمين بمحافظة الأحساء وفق القرار الإداري رقم (٢/٣١٠) وتاريخ ٢٢/٨/١٤٢٨هـ والمبني على تعميم سعادة وكيل الوزارة للتعليم رقم (٦٢/٢١١) وتاريخ ٥/٦/١٤٢٨هـ المتضمن بأن معاملة المرشحين للتحقق بالبرنامج وفق لائحة التدريب، كما صدر تعميم نائب وزير التربية والتعليم رقم (٣٠٣٥٤٧٥٤) وتاريخ ٤/٩/١٤٣٠هـ وهو إلحاقى لتعميم الوزارة رقم (٦٢/٣٠٧) وتاريخ ٢٩/٨/١٤٢٨هـ المتضمن عدم تحمل الوزارة أي رسوم مقررة من قبل الكليات للمرشحين للدراسة، كما أن لائحة التدريب في مادتها رقم (١٨/٣٤) أشارت إلى أن تتحمل الجهات الحكومية رسوم التدريب ونفقات علاج مبتعثيها للتدريب في الخارج على أن يعامل من حيث نفقات العلاج معاملة الطالب المبتعث للدراسة، خاتماً مذكرته بطلب رفض الدعوى، وبجلسة يوم الأحد الموافق ٩/٦/١٤٣١هـ قدم المدعى مذكرة جوابية جاء في مضمونها رداً تفصيلياً على مذكرة ممثل المدعى عليها وأكد فيها على أحقيته باستحقاق ما يطالب به مشيراً إلى عدد من القرارات اللاحقة لتعميم معالي نائب وزير التربية والتعليم رقم (٣٠٣٥٤٧٥٤) وتاريخ ٤/٩/١٤٣٠هـ، ثم أصدرت الدائرة الإدارية الخامسة عشرة حكمها رقم (١٤١/د/١٥/١٤٣١هـ) القاضي بعدم اختصاصها نوعياً بنظر هذه القضية، فأحيلت إلى هذه الدائرة بتاريخ ٢٤/٧/١٤٣١هـ، وبجلسة يوم السبت الموافق ١٩/٨/١٤٣١هـ قرر ممثل المدعى عليها اكتفاء بما سبق تقديمه من مذكرات ومستندات، كما قرر ذلك المدعى، وبناء عليه أصدرت الدائرة حكمها رقم (١٣١/د/ف/٢٥/١٤٣١هـ) بإلزام المدعى عليها بدفع مبلغ ستة آلاف (٦٠٠٠) ريال للمدعى، وقد نقض هذا الحكم من محكمة الاستئناف الإدارية بالرياض بحكمها رقم (٤/٢٦٤/١٤٣٢هـ) والذي يتلخص مضمونه أن القرار الصادر من المدعى عليها بشأن تفريغ المدعى وزملاءه للدراسة تنطبق عليه لائحة الإيفاء للدراسة بالداخل الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٦٧٦/١) وتاريخ ١٦/٢/١٤٢١هـ



وليس لائحة التدريب التي أقامت الدائرة أسباب حكمها وفقاً لها، وبإحالة القضية إلى هذه الدائرة عقدت في سبيل نظرها عدة جلسات أطلعت فيها أطراف الدعوى على مضمون حكم محكمة الاستئناف الإدارية، وكان قد ورد للدائرة خطاب مدير عام الشؤون القانونية بوزارة الخدمة المدنية رقم (٣٤٦٩) وتاريخ ١٤٣٠/١/١٩هـ المتضمن أن لائحة الإيفاد هي المنطبقة على حالة المدعي، وأن المدعي لم يحصل على موافقة لجنة التدريب والابتعاث بوزارة الخدمة المدنية قبل التحاقه بالتدريب، وبإطلاع المدعي على مضمون هذا الخطاب عقب بقوله أنه انتدب على لائحة التدريب لا على لائحة الإيفاد وأن المدعي عليها قد أقرت بذلك، وفي جلسة لاحقة أفاد وكيل المدعي أن لجنة التدريب والابتعاث قد وافقت على ابتعاث موكله في دبلوم مصادر التعلم، وفي جلسة هذا اليوم قرر أطراف الدعوى اكتفاءهم بما سبق تقديمه من مذكرات ومستندات وتمسك كل طرف بما قدم، وعليه قررت الدائرة النطق بالحكم بعد الدراسة والتأمل.

" الأسباب "

تأسيساً على الوقائع سالفة البيان وبما أن المدعي يهدف من دعواه إلى إلزام المدعي عليها بدفع مبلغ رسوم مصادر التعلم للعام الدراسي ١٤٢٨هـ - ١٤٢٩هـ والمقدرة بستة آلاف (٦٠٠٠) ريال، لذا فإن المحاكم الإدارية تختص ولائياً بنظر الدعوى بناءً على المادة (١٣/أ) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨هـ، وأما من الناحية الشكلية فإن المدعي ضمن المفرغين وفق القرار رقم (٢/٣١٠) في ٢٢/٨/١٤٢٨هـ، وقد تظلم أمام جهة عمله بتاريخ ٢٧/١٠/١٤٢٩هـ، ثم تظلم أمام وزارة الخدمة المدنية بتاريخ ٨/١/١٤٣٠هـ، ثم رفع دعواه هذه بتاريخ ١٣/٣/١٤٣٠هـ، وعليه فإن المدعي تقيد بالمدد النظامية المنصوص عليها بالمادة الثانية من قواعد المرافعات والإجراءات أمام الديوان الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠) في ١٦/١١/١٤٠٩هـ ما يعني قبول الدعوى شكلاً، وعن الموضوع وحيث إن المدعي يطالب المدعي عليها بدفع رسوم دراسة دبلوم أمناء مصادر التعلم والبالغة قيمتها ستة آلاف (٦٠٠٠) ريال، وبما أن هذا الدبلوم لا يكون إلا بعد الحصول على شهادة البكالوريوس، فإنه تطبق عليه المواد الواردة في لائحة الإيفاد للدراسة بالداخل الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٦٧٦/١) وتاريخ ١٦/٢/١٤٢١هـ والتي نصت في مادتها الثانية على: (يكون الإيفاد للدراسة بالداخل لغرض



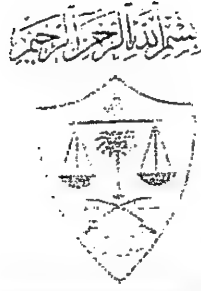
المملكة العربية السعودية

ديوان المظالم

الدائرة الإدارية الرابعة بالدمام

٥-٤

الحصول على دبلوم بعد البكالوريوس (...)، وحيث وافقت المدعى عليها - وهي الجهة التي يتبعها المدعي - على تفريغه للدراسة في الدبلوم المذكور بموجب القرار الإداري رقم (٢/٣١٠) وتاريخ ٢٢/٨/١٤٢٨هـ، كما أن المدعى عليها قد قررت صرف بدل مقداره (١٠٠٪) من الراتب الشهري للثلاثة أشهر الأولى بناء على إيفاده للدراسة، مع إصدار أمر إركاب حكومي لحضور برنامج دبلوم مصادر التعلم للعام الدراسي ١٤٢٨هـ - ١٤٢٩هـ بناء على أمر مدير التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية، بالإضافة إلى أن المدعى عليها قد منحت المدعي بعد إتمامه الدراسة درجة إضافية بناء على ذلك، وبناء على كل ما سبق فإن هذا يعتبر موافقة تامة من المدعى عليها لإيفاد المدعي للدراسة، وحيث نصت المادة الثانية عشرة من لائحة الإيفاد للدراسة بالداخل على أن: (تتحمل الجهة الحكومية التي يتبعها الموظف الرسوم الدراسية في حالة وجودها)، وحيث إن تكلفة هذا الدبلوم تبلغ ستة آلاف (٦٠٠٠) ريال حسبما هو مبين في قسائم الإيداع إلى مركز الدورات بكلية المعلمين، فإنه يجب على المدعى عليها التكفل بهذا المبلغ وصرفه للمدعي وفقاً للمادة سالفه الذكر، ولا ينال من ذلك ما ذكرته وزارة الخدمة المدنية من أنه لم تتم الموافقة على إيفاد المدعي من قبل اللجنة التدريب والابتعاث؛ حيث إن المدعى عليها قد وافقت على إيفاد المدعي وفرغته للدراسة وتحملت أجرة إركابه وصرفت له البديل المستحق ودخل في هذا الدبلوم على نية أن يعوض عن قيمة رسومه كما نصت على ذلك اللائحة المذكورة فهو في حكم الوعد بدفع رسوم الدبلوم بعد صدور قرار اللجنة، وقد ذهب المالكية في المشهور عندهم وهو مذهب ابن القاسم إلى أن الوعد ملزم قضاء إذا كان متعلقاً بسبب ودخل الموعد فيه، وبذلك أخذ مجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة المنعقدة في الكويت في الفترة من ١ - ٦ جمادى الأولى ١٤٠٩هـ حيث جاء في قراره: (الوعد يكون ملزماً للواعد ديانة إلا لعذر، وهو ملزم قضاء إذا كان متعلقاً على سبب ودخل الموعد في كلفة نتيجة الوعد، ويتحدد الإلزام في هذه الحالة إما بتنفيذ الوعد، وإما بالتعويض عن الضرر الواقع فعلاً بسبب عدم الوفاء بالوعد بلا عذر)، وحيث باشر المدعي الدراسة في الدبلوم على أساس الوعد الحكمي من المدعى عليها، كما جاء في تعميم نائب وزير التربية والتعليم رقم (٢/٣٠٣٥٤٧٥٤) وتاريخ ٤/٩/١٤٣٠هـ أن المعلمين المفرغين للدراسة وفق لائحة الإيفاد للدراسة تدفع عنهم الجهة الحكومية الرسوم الدراسية إن وجدت طبقاً للمادة الثانية عشرة من



المملكة العربية السعودية

ديوان المظالم

الدائرة الإدارية الرابعة بالدمام

٥-٥

اللائحة، وبالتالي فإن الدائرة تحكم بإلزام المدعى عليها بدفع مبلغ ستة آلاف (٦٠٠٠) ريال قيمة رسوم دبلوم مصادر التعلم للعام الدراسي ١٤٢٨ - ١٤٢٩ هـ، فلهذه الأسباب وبعد الدراسة حكمت الدائرة: بإلزام المدعى عليها / الإدارة العامة للتربية والتعليم بالمنطقة الشرقية بدفع مبلغ ستة آلاف (٦٠٠٠) ريال للمدعي / يوسف بن محمد بن علي العتيبي لما هو موضح بالأسباب، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

رئيس الدائرة

عبدالله بن عبدالرحمن اليابس

أمين الدائرة

مكي بن أحمد مجرشي





تصنيف حكم

رقم القضية	رقم الحكم الابتدائي	رقم حكم الاستئناف	رقم قضية الاستئناف	تاريخ الجلسة
١٤٣٣/ق/٢٠٤٢٥	٨/د/٨/لعام ١٤٣٤هـ	١/١١٠٦ لعام ١٤٣٤هـ	٢/١٣٨٠/س لعام ١٤٣٤هـ	١٤٣٤/٨/٦هـ
الموضوعات				
وظائف تعليمية - معلم - حقوق وظيفية - مكافأة نهاية الخدمة - مسؤولية الجهة الإدارية عن حفظ بيانات الموظف - رفض الجهة تمكين الموظف من استكمال المدة اللازمة لصرف المكافأة.				
مطالبة المدعية بإلزام الجهة بصرف باقي مستحققاتها من مكافأة نهاية الخدمة - انتقاص الجهة من مبلغ المكافأة بسبب وجود إجازة استثنائية للمدعية لم تفصح عنها وصدور قرار إنهاء خدمتها دون ذكر هذه الإجازة - العرف الإداري السائد هو أن البيانات المتعلقة بالموظف مرتبطة بجهة عمله و أنها هي المسؤولة عن حفظ البيانات و الرجوع إليها حال الحاجة لها - إفادة وزارة الخدمة المدنية بخطأ الجهة و سلامة موقف المدعية - مطالبة المدعية بتصحيح خطأ الجهة بمباشرتها العمل واستكمال المدة اللازمة لصرف المكافأة كاملة ورفض الجهة بحجة وجود تعليمات بعدم التراجع عن قرار الإحالة للتقاعد - رفض الجهة لطلب المدعية يتنافى والقيم الإدارية التي يجب عليها الالتزام بها، فاستجابتها لطلب المدعية ليس فيه تعطيل لمرفق أو مساس بمركز نظامي - أثر ذلك: إلزام الجهة بأن تصرف للمدعية باقي مستحققاتها التي لم تصرف لها عند إنهاء خدماتها.				
الأنظمة واللوائح				
الوقائع : الأسباب :				
حكم محكمة الاستئناف :				
حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .				

الصمغاني

الدائرة الإدارية الثامنة



المملكة العربية السعودية
وزارة النظام

الحكم رقم ٨/د/٨ لعام ١٤٣٤هـ

في القضية رقم ٢/٣٤٢٥/ق لعام ١٤٣٣هـ

المقامة من/ نور بنت محمد حامد حلول

ضد/ وزارة التربية والتعليم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين ، وبعد :

ففي هذا اليوم الاثنين الموافق ١٤٣٤/١/٢٠هـ انعقدت الدائرة الإدارية الثامنة بمقر
المحكمة الإدارية بجدة المشكلة من :

القاضي/ عدنان بن عبدالله الزامل رئيساً

وبحضور سراج بن عبدالقادر البلوشي أميناً للسفر ، وذلك للنظر في القضية المشار
إليها أعلاه المحالة إلى الدائرة في ١٤٣٣/٤/٢٥هـ ، والتي حضر للمرافعة فيها المدعية
أصالة المدونة بياناتها بضبط القضية وعن المدعى عليها حضر ممثلها رياض بن دخيل
عبدالرحمن الدخيل المدونة بياناتهما بضبط القضية ، وبعد دراسة القضية أصدرت الدائرة
الآتي :

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بالقدر اللازم للفصل فيها بأن المدعية تقدمت إلى هذه المحكمة
بلائحة استدعاء تتظلم فيها من امتناع المدعى عليها عن تسليمها كامل مستحقاتها عن
إنهاء الخدمة ، موضحة تفصيلاً بأنها تعمل لدى المدعى عليها من تاريخ ١٤٠٢/١/٢١هـ
وتقدمت بطلب إنهاء خدماتها بالإحالة للتقاعد المبكر اعتباراً من تاريخ ١٤٣٣/٣/٥هـ
فصدر قرار المدعى عليها بذلك برقم ٣٢٢٣٢١٦٦ بتاريخ ١٤٣٢/١٢/٢٦هـ .

وأن المدعى عليها بتاريخ ١٤٣٣/٣/٢٤هـ صرفت لها مبلغ ستون ألف ريال فتظلمت عن نقص
المبلغ المستحق كونها خدمت واحداً وثلاثون عاماً وأربعة وأربعين يوماً مؤكدة بأن



استحقاقها نظاماً بثلاثة آلاف ريال عن كل عام وبذلك فإن مجموع استحقاقها هو مبلغ ثلاثة وتسعون ألف (٩٣٠٠٠) ريال وأن المدعى عليها أفادت بها بوجود نقص ستة عشر يوماً إجازة استثنائية موضحة بأنها تقدمت بطلب التقاعد في التاريخ المحدد كونها استندت على معلومات المدعى عليها وقرارها بالإحالة للتقاعد يوضح ذلك ، وطلبت إلزام المدعى عليها بصرف باقي المبلغ المستحق وقدرها ثلاثة وثلاثون ألف (٣٣٠٠٠) ريال . وبقيت استدعائها قضية وإحالتها إلى هذه الدائرة باشرت نظرها على النحو المبين بضبوطها ، وبجلسة ١٤٣٣/٦/٢٣ هـ أكدت المدعية على ما ورد بلائحة دعواها وأضافت بأن وزارة التربية والتعليم لم تصحح خطأها ولم تطلب منها إكمال المدة وهو ما يتناقض مع قرار إنهاء الخدمة المدون فيه عدم وجود إجازات استثنائية ، وأنها مع ذلك ولكونها لا يوجد في بياناتها ما يثبت هذه الإجازة فإنها مستعدة لإكمال المدة المتبقية لكي لا تضيق باقي مستحققاتها وأنها لم تكن لتتقدم بطلب التقاعد في ذلك التاريخ لولا البيانات التي حصلت عليها من المدعى عليها بعدم وجود إجازة استثنائية ولا غياب ، وبطلب الجواب من ممثل المدعى عليها طلب أجلاً لذلك فعمدت جلستين لم تقدم المدعى عليها فيها الإجابة على الدعوى وخلالها قدمت المدعية ما يثبت تظلمها لوزارة الخدمة المدنية وقد أرفقت تظلمها للمدعى عليها كما قدمت صورة من خطاب مدير عام فرع وزارة الخدمة المدنية رقم ٣٥٩٢ وتاريخ ١٤٣٣/٦/٢٢ هـ الموجه إلى مدير عام إدارة التربية والتعليم بجدة متضمناً طلب إيضاح سبب خلو قرار إنهاء خدمة المدعية وبيان الخدمة من الإشارة إلى وجود الإجازة الاستثنائية المذكورة وعدم إيضاح المدة المتبقية للمعلمة قبل إحالتها إلى التقاعد ليتسنى لها إكمالها والحصول على المكافأة التي ترجوها من الإحالة للتقاعد بعد (٣١) سنة من الخدمة مع تزويد الفرع بصورة من كامل إجراءات إحالتها للتقاعد وتقديم المراثيات حيال تصحيح وضعها لا سيما وأن المدعية ذكرت استبعادها لإكمال المدة المتبقية ، وبجلسة ١٤٣٣/٨/١٩ هـ قدمت المدعية صورة من خطاب مدير عام إدارة التربية والتعليم بجدة الجوابي للخطاب المذكور برقم ٣٣١٠٣٠٩١١ وتاريخ ١٤٣٣/٧/٢٣ هـ وقد تضمن أن المدعية

أ.م.

أ.م.

الدائرة الإدارية الثامنة



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم

لم توضح أن لديها إجازات استثنائية وصدر القرار حسب إفادتها وعند صدور قرار تقاعدها واستكمال إجراءات صرف راتبها التقاعدي اتضح أن المذكورة لديها إجازات استثنائية لمدة شهرين وهو ما حال دون صرف مكافأتها على أساس (٣٠٠٠) آلاف ريال عن كل سنة ، وأما المرثيات حيال تصحيح وضعها فإن تعليمات الوزارة تنص على أنه لا يمكن إلغاء أو تعديل تاريخ التقاعد لأي من المشمولين بلائحة الوظائف التعليمية إلا بعد الرفع لوكيل الوزارة للشؤون المدرسية قبل الموعد المحدد للتقاعد بأسبوعين . وبجلسة ١٤٣٣/١٠/٢٣ هـ قدم ممثل المدعى عليها مذكرة دفع فيها بوجود إجازة استثنائية للمدعية لم يتم احتسابها واستند إلى المادة (١٦) من نظام التقاعد والمادة (١٠) من لائحة الوظائف التعليمية وأن المدعية لم تبلغ خدمتها الفعلية (٣١) سنة وقد استلمت مستحقاتها وطلب الحكم برفض الدعوى ، وأرفق صورة من إثبات قرار منح المدعية إجازة استثنائية لمدة شهر وصورة من قرار تمديد الإجازة لشهر ثانٍ ، وقدمت المدعية بذات الجلسة صورة من خطاب مدير عام فرع وزارة الخدمة المدنية الموجه لمدير عام المراجعة بوزارة الخدمة المدنية برقم ٥٠٢٤ وتاريخ ١٤٣٣/٨/١٧ هـ المتضمن نتيجة دراسة حالة المدعية (بأن جهة عملها لم تفصح عن وجود إجازة استثنائية وصدر قرار إنهاء خدمتها خالياً من وجود إجازة استثنائية وأن إقرار الجهة بإصدار قرار إنها خدمة المعلمة استناداً على أنها لم توضح أن لديها إجازات استثنائية يعد إقراراً بالخطأ في الإجراءات النظامية أدى لحرمان الموظفة من المكافأة بحدها الأعلى ولا يعفي الجهة من المسؤولية عنه إلقائها باللائمة على الموظفة ، لأن مثل هذه لا تستكمل إلا بعد الرجوع للسجلات الرسمية والتأكد من وقوعات الموظف ، وأما ما يذكره الموظف أولاً يذكره فلا ينبغي أن يكون له تأثير على تلك الإجراءات وأن المدة المتبقية لحصولها على المكافأة بحدها المذكور ١٦ يوماً وهي مدة بسيطة ولم يظهر من الأوراق أو من إفادة الجهة أو المعلمة أنه كان هناك مانع من استكمالها في ذلك الوقت لو تم إبلاغها سيما وأنها داومت مدة (٤٤) يوماً من باب الاحتياط على حد قولها وذكرت بأنها على أتم الاستعداد لإتمام الخدمة المتبقية ولذلك فإن النتيجة أن الإرادة الحقيقية للموظفة من طلبها الإحالة



الدائرة الإدارية الثامنة

للتقاعد المبكر في التاريخ الذي تقدمت فيه كان لأجل الحصول على المكافأة بحددها المذكور ولأن الإحالة للتقاعد المبكر أساسها رضا الموظف وإرادته السليمة الخالية من العيوب كعيب الغلط وكما هو معلوم فإن الغلط هو ما يقوم في ذهن الشخص يحمله على اعتقاد أمر على غير حقيقته يبني عليه اتخاذ تصرف قانوني مخالف لإرادته الحقيقية وصدور قرار إنها الخدمة ومستنداته بما يفيد خلو سجل المعلمة من الإجازات الاستثنائية تعتبر دلالة على حصول ذلك الغلط لدى المعلمة إن لم تكن من مسبباته والغلط شرعاً وقانوناً متى ما كان مؤثراً فإنه يجعل التصرف قابلاً للإبطال في مصلحة من وقع فيه وبالتالي فإن قرار الإحالة للتقاعد قد خالف الإرادة الحقيقية للموظفة مما يجعله غير نظامي وارتأى الفرع أن معالجة هذه الحالة تكون بإصدار قرار معدل للقرار السابق يراعي الإرادة الحقيقية للموظفة وتعتبر خدماتها متصلة حتى تاريخ إكمال المدة المذكورة قياساً على الإجراءات المتبعة في معالجة حالات الفصل غير النظامي ، وفي جلسة هذا اليوم وبعد اكتمال طر في الدعوى بما سبق تقديمه قررت الدائرة الفصل في الدعوى وأصدرت حكمها مسبباً وفق ما يلي :

الأسباب

حيث إن المدعية تهدف من دعواها إلى إلزام المدعى عليها بصرف باقي مستحققاتها من مكافأة نهاية الخدمة فإن دعواها بذلك تندرج ضمن دعوى الحقوق الوظيفية التي تختص المحاكم الإدارية ولائياً بنظرها بموجب المادة ١٣/أ من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٧٨ وتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨هـ ، كما تدخل تبعاً لذلك في اختصاص المحكمة مكانياً والدائرة نوعياً وفقاً لقرار معالي رئيس ديوان المظالم رقم (٢٤٢) لعام ١٤٣٢هـ.

وحيث إن المدعية أنهت خدماتها بتاريخ ٥/٣/١٤٣٣هـ وبتاريخ ٢٤/٣/١٤٣٣هـ صرفت لها المدعى عليها مكافأة نهاية الخدمة منقوضة بما أوضحت في دعواها وتظلمت للمدعى عليها ولوزارة الخدمة المدنية وفق الثابت والمرفق بالقضية ثم تقدمت لهذه المحكمة بتاريخ ٢٥/٤/١٤٣٣هـ مما يعني إقامة الدعوى خلال الأجل المحدد بقواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم وبالتالي قبول دعواها شكلاً .



المملكة العربية السعودية
وزارة العدل

الدائرة الإدارية الثامنة

وحيث إن الثابت أن المدعى عليها انتقصت من مبلغ مكافأة نهاية الخدمة مبلغ (٢٢) ألف ريال ، وكان ذلك بحجة وجود إجازة استثنائية للمدعية. وحيث إن المدعى عليها أصدرت قراراً بإنهاء خدمة المدعية وأشارت بذات القرار إلى عدم وجود إجازات استثنائية ، ثم أفادت أمام الدائرة بأن سبب ذلك لأن المدعية لم تفصح عن وجود إجازة استثنائية لها وبالتالي فإن المدعى عليها بنت إجراءاتها على إفادة المدعية وعند إنهاء إجراءات الصرف اتضح للمدعى عليها أن لدى المدعية إجازة استثنائية قدرها ستة عشرة يوماً ثم أفادت بجلسة أخرى بأنها شهر ومددت لشهر ثانٍ ، وحيث إن المدعية تطلب صرف مبلغ ثلاثة وثلاثين ألف (٣٣٠٠٠) ريال بواقع ثلاثة آلاف (٣٠٠٠) ريال عن كل عام كونها أمضت في الخدمة (٣١) سنة و(٤٤) يوماً .

وحيث إن المدعى عليها قدمت صورة من قرار الإجازة الاستثنائية للمدعية فإن ثبوت وجود إجازة للمدعية متحقق لدى الدائرة ولما كانت المدعى عليها تدفع بأن المدعية لم تفصح عن هذه الإجازة ليتم خصمها من المدة الفعلية وحيث إن هذا الدفع لا يتسق والعرف الإداري السائد بأن البيانات المتعلقة بالموظف مرتبطة بجهة عمله فإن الأخيرة هي المسؤولة عن حفظ البيانات والرجوع إليها حال الحاجة لها ، وهو ما عملته المدعى عليها في رجوعها إلى سجلات المدعية ، وحيث إن المدعية لم تتقدم بهذا التاريخ إلا من أجل الحصول على الحد الأعلى من المكافأة فإن إرادتها منصرفاً إلى ما يترتب على تصرفها المتمثل في طلب الإحالة للتقاعد المبكر خلال التاريخ الذي تقدمت به ولما كانت وزارة الخدمة المدنية هي الجهة المنوط بها إصدار لوائح الخدمة المدنية وتفسير الغامض وتوضيح المبهم منها وقد أوضحت في خطاباتها للمدعى عليها مدى الخطأ من الأخيرة وبالتالي سلامة موقف المدعية وصحة مطالباتها ، ولئن كانت المدعية لم تكمل ٣١ سنة في مدة الخدمة الفعلية بعد خصم الإجازات الاستثنائية فإنها أبدت استعدادها لأن تصحح خطأ المدعى عليها بنفسها وتباشر العمل المدة المتبقية لها إلا أن المدعى عليها لم تستجب لذلك وتذرعت بوجود توجيهات من وزارة التربية والتعليم بعدم التراجع عن قرار الإحالة للتقاعد أو تعديله ، وحيث إن تصحيح

الدائرة الإدارية الثالثة



المملكة العربية السعودية
وزارة النظام

الخطأ والرجوع عنه واجب شرعاً ونظاماً لا يجوز لجهة الإدارة أن تبقي خطأها المرتب لضرر أو فوات منفعة لمن مسّه ذلك الخطأ قراراً كان أو تصرفاً ، وحيث إن عدم استجابة المدعى عليها لطلب المدعية واستعدادها لإكمال المدة المطلوبة لا يجد مساعده النظامي فقد بني على سبب غير سليم جدير بالاطّراح وبالتالي فإن شوب القرار بعيب السبب يوجب بطلانه فضلاً عما في امتناع المدعى عليها من تصحيح خطأها ما تجد فيه الدائرة استعمالاً من المدعى عليها لسلطتها بشكل يتنافى والقيم الإدارية التي يجب على جهة الإدارة الالتزام بها فاستجابتها لطلب المدعية ليس فيه تعطيل لمرفق أو مساس بمركز نظامي مما لا ترى معه الدائرة وجهاً لامتناع المدعى عليها من صرف باقي مستحقات المدعية وتنتهي الدائرة إلى إلزامها بصرف ٣٠٠٠ آلاف ريال عن كل سنة .

ولا ينال مما انتهت إليه الدائرة كون المدعية بإجازاتها الاستثنائية قد نقصت بالمدة الفعلية للخدمة عن ٣١ سنة فإن المدعية من حيث استلامها للمبلغ منقوصاً تظلمت للمدعى عليها ولوزارة الخدمة المدنية وأبدت لها الاستعداد بأن تصحح خطأ المدعى عليها وأن تقوم بإكمال المدة المطلوبة إلا أن المدعى عليها أصرت على عدم الاعتداد بقرارها الصادر منها بإنهاء خدمات المدعية دون وجود إجازات استثنائية وعدم الاستجابة لطلب المدعية مع ما أبدت خلاله وزارة الخدمة المدنية من رأي يوضح أحقية المدعية فيما طالبت به .

ولكل ما تقدم

حكمت الدائرة : بإلزام المدعى عليها /وزارة التربية والتعليم أن تصرف للمدعية / نور بنت محمد حامد حلول مبلغ ثلاثة وثلاثين ألف (٣٣٠٠٠) ريال المتمثلة في باقي مستحقاتها التي لم تصرف لها عند إنهاء خدماتها .
والله الموفق ، ، ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

رئيس الدائرة
[Signature]



أمين سر الدائرة

[Signature]

سراج بن عبد القادر البلوشي / أمين سر الدائرة
عبدالله بن عبد الله الزامل / رئيس الدائرة

إدارة السدس والاحكام
رئيس قسم تسليم الاحكام

الموظف المختص
[Signature]

حرف في ١٤/٢/١٤٤٣ هـ



تصنيف حكم

رقم القضية	رقم الحكم الابتدائي	رقم حكم الاستئناف	رقم قضية الاستئناف	تاريخ الجلسة
١٨٥٩/٥/ق لعام ١٤٣١ هـ	١٤٣٣/٢٢/٥/٢٢٩ هـ	١/٦٥ لعام ١٤٣٤ هـ	٢١/ق لعام ١٤٣٣ هـ	١٤٣٤/١/١٩ هـ
الموضوعات				
وظائف تعليمية - إجازة المرافقة للعلاج - شروطها - تقييد سلطة الإدارة في منحها- الموظف في سنة التجربة .				
<p>مطالبة المدعي بإلغاء قرار الجهة المتضمن استعادة ما صرف له مقابل الأيام التي انقطع فيها عن عمله لمرافقة والده المريض - لائحة الإجازات سمحت للموظف الذي يضطر إلى مرافقة أحد أقربائه للعلاج بأن يتمتع برصيده من الإجازات العادية، كما سمحت له بالغياب إذا زادت المدة اللازمة للمرافقة على رصيده من الإجازات و ذلك بشرطين: الأول: أن يكون المريض أحد أولاده أو زوجته أو من يعول من والديه، الثاني: أن تقرر الجهة المختصة بالعلاج ضرورة وجود مرافق للمريض - استحقاق الموظف لهذه الإجازة بمجرد توافر شروطها دون تقديم طلب ودون أن يكون للجهة الإدارية سلطة تقديرية في الموافقة عليها من عدمه - أحقية الموظف في السنة التجريبية لهذه الإجازة لورود النص عاماً دون استثناء لأي فئة - انطباق الشروط في حق المدعي - أثر ذلك : إلغاء القرار .</p>				
الأنظمة واللوائح				
المادة (١٥) من لائحة الإجازات الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (١٠٣٧/١) و تاريخ ١٤٢٦/٢/١٦ هـ .				
الوقائع : الأسباب :				
حكم محكمة الاستئناف :				
حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .				

الصمغاني



الحكم رقم ١٤٣٣/٢٢/٥/٦٢٩

في القضية رقم ١٨٥٩/٥/ق لعام ١٤٣١هـ

المقامة من/ عبدالله بن محمد الدوسري

ضد/ إدارة التربية والتعليم بمحافظة المهد

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :
فإنه في يوم الاثنين الموافق ١٩/٨/١٤٣٣هـ بمقر المحكمة الإدارية بمنطقة المدينة المنورة انعقدت الدائرة الخامسة
المشكلة من :

رئيساً
أميناً للسر

عبد الله بن محمد الأحمد
وبحضور مهند بن أنور سلطان

وذلك للنظر في هذه القضية الموضحة بياناتها أعلاه المحالة إليها من إدارة الدعاوى والأحكام بالمحكمة
الإدارية بمنطقة المدينة المنورة في ١٠/١١/١٤٣١هـ أولاً ثم بتاريخ ٧/٦/١٤٣٣هـ بعد ورودها من محكمة
الاستئناف ، والتي حضر المرافعة فيها المدعي ورقم سجله المدني (١٠٥١٩٠٤٠٨٢) فيما مثل المدعى عليها /
عبد العزيز بن عبدالله آل معدي بموجب خطاب التكليف المرفق بالأوراق ، وبعد الاطلاع على الأوراق وسماع
المرافعة وبعد المداولة أصدرت الدائرة حكمها الآتي :

(الوقائع)

تتلخص وقائع الدعوى في أنه بتاريخ ١٠/١١/١٤٣١هـ ، تقدم المدعي للديوان باستدعاء ذكر فيه قيام
المدعى عليها بحسم مبلغ وقدره ٧٢٣٨٦.٨ اثنان وسبعون ألف وثلاثمائة وستة وثمانون ريال وثمان هلالات مقابل
سنة أشهر وستة وعشرون يوماً غياباً على الرغم أنه كان مرافقاً لوالده طيلة هذه الفترة وقد قدم ما يثبت مرافقته
لوالده لمرجعه ويطلب الحكم بإلزام المدعى عليها بإعادة المبلغ الذي حسم منه واعتبار الأيام التي انقطع فيها عن



العمل إجازة مرافقة وذكر المدعي أن المدعى عليها بدأت إيقاف راتبه من شهر رجب لعام ١٤٣٠ هـ وقد قدم تظلماته لكل من مرجعه ووزارة الخدمة المدنية إلا أنه لم يجد نتيجة .

وبإحالة القضية لدى الدائرة باشرت نظرها على النحو الموضح بمحضرها وبسؤال ممثل المدعى عليها الإجابة قدم مذكرة ذكر فيها أن المدعي انقطع عن عمله اعتبار من ١٤٣٠/١٢/١٨ هـ حتى ١٤٣١/٧/١٣ هـ لمدة ستة أشهر وثلاثة عشر يوما ، وتم التحقيق مع المدعي عن أسباب انقطاعه عن العمل وتم تمكينه من العمل عام ١٤٣١/٧/١٤ هـ ، كما أن المدعي لم يباشر في المدرسة التي يعمل بها سوى شهر وثلاثة عشر يوما وهو معلم مستجد في فترة التجربة ، كما أن المدعي لم يتقيد بالنصوص النظامية في طلب إجازة المرافقة التي فيها اشتراط تقديم الموظف طلب منحه إجازة مرافقة من عمله وهذا الذي لم يلتزم به المدعي ، و مطالبة المدعي بإعادة المبالغ المحسومة ليس له أساس صحيح لأنه لم يكن على رأس العمل ويدل لذلك المادة الواحدة والعشرون من نظام الخدمة المدنية وتسليم المدعي نسخة من المذكرة طلبت منه الدائرة تقديم الرد عليها .

وفي جلسة لاحقة قدم المدعي مذكرة تضمنت أنه قد تم إصدار إجازة مرافقة من تاريخ ١٤٣٠/١٢/١٧ هـ كما تضمنت أن الصحيح أنه لم يتم تمكينه من العمل من قبل مدير المدرسة وإنما تم تمكينه من العمل بخطاب مدير التربية والتعليم المرفق بتاريخ ١٤٣١/٠٧/٢٥ هـ وذكر المدعي أن قرار إجازة المرافقة المنوه عنه آنفا لم يتم تنفيذه بحق المدعي و أرفق المدعي بمذكرته بعض الأوراق ذات العلاقة و بتسليم ممثل المدعى عليها نسخة من المذكرة طلب آجلاً للرد .

وفي جلسة لاحقة تبين عدم حضور ممثل المدعى عليها رغم علمه بالموعد وأفاد المدعي بأن المادة الخامسة عشر من لائحة الإجازات لم تشترط لمنح إجازة المرافقة تقديم طلب بذلك بل اشترطت شرطين فقط وهما : أن يكون الموظف الذي يريد إجازة المرافقة هو العائل للمريض وأن يقرر مدير المستشفى بالنسبة للمرضى في الداخل أو الطبيب ضرورة وجود مرافق للمريض ، و ذكر المدعي بأنه قبل أن يرافق مع والده ذهب إلى مدير شؤون الموظفين بإدارة التربية والتعليم وسأله إن كان يتطلب مرافقته لوالده بعض الإجراءات أو تقديم طلب فأجابته بالنفي كما أنه

[Handwritten signatures and stamps at the bottom of the page]



طيلة فترة المرافقة كان يذهب إلى المدرسة ويقدم التقارير الطبية والإفادات المرافقة ويدل لذلك الخطاب رقم (٣١/٣٣٠) وتاريخ ١٤٣١/٠٧/١٨ هـ وذكر المدعي بأنه طيلة هذه الفترة لم يفهم بضرورة اتخاذ إجراء معين ولم يبلغ بأنه يعد منقطعاً عن العمل كما أنه كان يستلم راتبه كاملاً طيلة فترة المرافقة ولم يتم الحسم من راتبه إلا بعد التحقيق معه في الموضوع بتاريخ ١٤٣١/٠٧/١٤ هـ .

وفي جلسة لاحقة ، طلب المدعي أخذ الإفادة من مدير شؤون الموظفين بإدارة التربية والتعليم بمحافظة المهد عن تقدمه له مستوضحاً عن الإجراءات التي يلزمه اتخاذها لحصوله على إجازة المرافقة وإجابة مدير شؤون الموظفين له بأنه ليس عليه أن يقدم شيئاً لكن يأتي بالتقارير الطبية بعد مرافقته ، ثم طلبت الدائرة من ممثل المدعي عليها أخذ الإفادة من مدير شؤون الموظفين بشأن طلب المدعي وتقديمها للدائرة في الجلسة القادمة ،

وفي جلسة لاحقة قدم المدعي مذكرة أرفق بها بعض الأوراق تضمنت في خلاصتها أن المدعي عليها لم تطبق في حقه ما تضمنته قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (١٠٤٥/١) في فقرته ثانياً وجوب أن تقوم الجهات الحكومية بإصدار الموظف المنقطع عن العمل كتابة على عنوانه الثابت للاستفسار عن أسباب انقطاعه وأنها ستقوم في حالة عدم إبداء أسباب تقبلها الإدارة خلال خمسة عشر يوماً باتخاذ الإجراءات النظامية بحقه وسلمت نسخة منها لممثل المدعي عليها وذكر أنه لا جديد في الموضوع ثم قدم صورة خطاب تضمن مخاطبة التربية والتعليم بالمهد بأخذ الإفادة من مدير شؤون الموظفين ولم ترد الإفادة حتى حينه ثم طلبت الدائرة من المدعي الحلف على أنه ذهب لمدير شؤون الموظفين بغرض الاستفسار عن الإجراءات بخصوص مرافقة والده فحلف المدعي بقوله والله العظيم أي ذهبت إلى مدير شؤون الموظفين وسألته أن كان يلزمني تقديم أي شيء قبل ذهابي فأجابني بقوله لا رافق ثم أحضر ما يثبت ذلك ثم قرر الأطراف الاكتفاء بما قدموا ، ولذلك قررت الدائرة قفل باب المرافعة وحجز القضية للحكم فيها ، فأصدرت حكمها رقم ١٤٣٢ / ٢٢ / ٥ / ٤٥١ القاضي بإلغاء قرار المدعي عليها المتضمن استعادة المبالغ المصروفة للمدعي خلال الفترة من ١٤٣٠ / ١٢ / ١٨ هـ إلى ١٤٣١ / ٧ / ١٣ هـ ، ثم رفعت القضية لمحكمة الاستئناف والتي أصدرت حكمها رقم (١/٣٠٥) لعام ١٤٣٣ هـ القاضي بنقض حكم الدائرة ووجوب إعادة القضية للمرافعة والفصل فيها ، فجرى إعادة المرافعة في القضية وتحديد يوم الأحد الموافق ١٤٣٣ / ٨ / ١٩ هـ واستدعاء الأطراف وفي



هذا التاريخ حضر الأطراف الجلسة وبسؤالهم عما لديهم قرر الجميع الاكتفاء بما سبق تقديمه ، بناء على ذلك قررت الدائرة قفل باب المرافعة والحكم في القضية :

(الأسباب)

لما كان المدعي يهدف من إقامة دعواه الماثلة إلى إلغاء قرار المدعي عليها المتضمن استعادة ما صرف له مقابل الأيام التي رافق فيها مع والده فإن الدعوى تكون حينئذٍ من اختصاص المحاكم الإدارية ولائياً طبقاً للمادة (١٣/ب) من نظام ديوان المظالم، ومن اختصاص الدائرة نوعياً ومكانياً استناداً لقرارات رئيس الديوان المنظمة لذلك .

وعن شكل الدعوى: فلما كان من الثابت أن القرار محل التظلم اعتمد من قبل مدير شؤون الموظفين بتاريخ ١٤٣١/١٠/١٠ وفق ما هو موضح في خطاب مدير شؤون الموظفين في إدارة التربية والتعليم في محافظة المهدي رقم (٣١١١٥٦٦٣٤) وتاريخ ١٤٣١/١٠/١٠ هـ ، وقد تظلم المدعي من هذا القرار لدى المدعي عليها في التاريخ نفسه حسب ما هو موضح في صورة استدعائه المرفق إلا أنه قوبل بالرفض وفق ما هو مثبت في التأشير على استدعاء المدعي ، ثم تظلم لوزارة الخدمة المدنية بتاريخ ١٤٣١/١٠/٢٥ هـ وفق ما هو مثبت في الخطاب المرفق ، وتقدم بدعواه الماثلة لدى الديوان بتاريخ ١٤٣١/١١/١٠ هـ وبذلك يتبين أن الدعوى قد قدمت خلال الأجل المرسوم لها نظاماً ، وتبعاً لذلك تكون مقبولة شكلاً .

وعن موضوع الدعوى: فلما كان من الثابت أن المدعي عليها قد أصدرت قرارها المتضمن استعادة المبالغ المصروفة للمدعي خلال الفترة من ١٤٣٠/١٢/١٨ هـ إلى ١٤٣١/٧/١٣ هـ على اعتبار أن المدعي قد انقطع عن العمل خلال تلك الفترة وبالتالي فإنه لا يستحق الراتب عن فترة الانقطاع عملاً بالمادة (٢١) من نظام الخدمة المدنية والتي جاء فيها : (مع مراعاة ما تقضي به الأنظمة لا يستحق الموظف راتباً عن الأيام التي لا يباشر فيها عمله) وما ذكره المدعي من أنه كان في إجازة مرافقة لوالده فإن المدعي لم يتقيد بما قضى به قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (١٠٣٧) وتاريخ ١٤٢٦/٢/٦ هـ من وجوب تقديم طلب بالإجازة ، وترى الدائرة أن ما استندت عليه المدعي عليها محل نظر ؛ ذلك أن المادة الخامسة عشرة من لائحة الإجازات قد نصت على أنه : (في الحالات التي يضطر فيها الموظف إلى مرافقة أحد أقربائه لعلاج أو الأم إذا رغبت في مرافقة طفلها الذي لا يتجاوز عمره



سبع سنوات علاوة على مرافق الطفل وأمه - يسمح لكل منهم التمتع برصيده من الأجازات العادية ، فإذا زادت المدة اللازمة للمرافقة على ما يستحقه من الأجازات العادية فيسمح له بالغياب ويعامل عن المدة الزائدة وفقاً للفقرة (أ) من المادة (الحادية عشرة) من هذه اللائحة حسب ما تحدده التقارير الطبية بشرط :

أ- أن يكون المريض أحد أولاد الموظف أو زوجته أو زوج الموظف أو من يعول من والديه أو إخوانه ، ويجوز لوزير الخدمة المدنية الإعفاء من هذا الشرط في الحالات التي يضطر فيها الموظف إلى مرافقة أحد أقربائه دون أن يكون العائل الوحيد له .

ب- أن تقر الهيئة الطبية العامة بالنسبة لمن يعالج في الخارج أو مدير المستشفى وأحد أطبائه لمن يعالج في الداخل ضرورة وجود مرافق للمريض والمدة المقررة للعلاج أو يكون الموظف محرماً شرعياً لمريضة تعالج في الخارج أو في بلد غير التي تقيم بها في الداخل (٠) .

وحيث إنه بالرجوع إلى أوراق القضية يتضح أن الشرطين المنوه عنهما في المادة سالفة الذكر قد اجتمعا في المدعي حيث إن إعالته لوالده المريض ثابتة وفق ما هو مثبت في صورة الصك رقم (٣١/٢/٣٠) وتاريخ ١٤٣١/١/٥ هـ كما أن التقارير الطبية المرفق صورها في ملف القضية تبين أن مدير المستشفى الذي يعالج لديه والد المدعي وكذلك الطبيب قد قررا ضرورة وجود مرافق له وبذلك فإن الواجب هو اعتبار الأيام التي غاب فيها المدعي أيام إجازة اعتيادية أو إجازة مرافقة يستحق عنها الراتب وفق التفصيل المشار إليه في المادة الحادية عشرة من لائحة الإجازات .

ولا ينال من ذلك ما ذكره ممثل المدعى عليها أن المدعي لم يقدم طلباً لإدارته ؛ ذلك أن المادة قد خلت من ذكر هذا الإجراء وما ذكره ممثل المدعى عليها من النص النظامي غير موجود في القرار الذي أشار إليه وهو ذات قرار إقرار اللائحة ، كما أن اللائحة المنشورة في موقع وزارة الخدمة المدنية لا يوجد فيها مادة لها الرقم الذي ذكره ممثل المدعى ولا يعتد بما يخالف ذلك من نسخ أخرى لللائحة لم يتحقق العلم بها لدى الكافة عليها ، كما أن استدلال المدعى عليها بالمادة (٢١) من نظام الخدمة المدنية لا يصح ؛ لكونها مادة عامة مخصوصة بالمادة الخامسة عشر من لائحة الإجازات كما أن نص المادة الذي ذكره ممثل المدعى عليها



قد جاء فيه (مع مراعاة ما تقضي به الأنظمة) . وفائدة هذا النص هو وجوب إعمال مسلك التخصيص والجمع حال التعارض عند تطبيق المادة وهذا ما لم تقم به المدعى عليها .

كما لا ينال منه أن المدعى عليها لم توافق على منح المدعي إجازة المرافقة إلا في بعض الأيام ؛ ذلك أن الظاهر من المادة أن الإدارة ليس لها سلطة تقديرية في الموافقة من عدمها طالما أن الشروط متوافرة في طالب المنحة ، وقد ذكر المدعي أنه قد تمت الموافقة على طلبه شفهيًا من قبل مدير شؤون الموظفين بشرط إثبات استحقاق المرافقة وقد وجهت إليه يمين الاستظهار على ذلك فحلف بالله بقوله : (والله العظيم ، أي ذهبت إلى مدير شؤون الموظفين وسألته أن كان يلزمني تقديم أي شي قبل ذهابي فأجابني بقوله لا رافق ثم أحضر ما يثبت ذلك) . وبذلك ثبت للدائرة أن الموافقة للمدعي قد تمت ، وأن المدعي قد تحرى تطبيق النظام في مرافقته لوالده الأمر الذي يتعين معه تطبيق المادة الخامسة عشرة على حالة المدعي .

ويضاف إلى ما سبق أن المدعى عليها لم تطبق في حق المدعي الإجراءات المنصوص عليه في قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ١٠٤٥/١ وتاريخ ١٤٢٦/٣/٧ هـ المبلغ بخطاب ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٤٠٩٥/ب الذي تضمن في فقرته (ثانيًا) أنه : (على الجهات الحكومية إنذار الموظف المنقطع عن العمل كتابة على عنوانه الثابت للاستفسار عن أسباب انقطاعه وأنها ستقوم في حالة عدم إبداء أسباب تقبلها الإدارة خلال خمسة عشر يوماً باتخاذ الإجراءات النظامية بحقه) . حيث إن المدعى عليها لم تقم بإنذار المدعي وبدل لذلك ما تضمنه خطاب مدير عام الإدارة القانونية المرفق رقم (١٤/٣١٧٥٠٣١٩٠٣٥) وتاريخ ١٤٣١/٨/٨ هـ ، الأمر الذي يعد معه قرارها محل التظلم معيبا بعبب الخطأ في تطبيق النظام حريا بالإلغاء .

وفي صدد مناقشة الدائرة للملاحظات محكمة الاستئناف الموقرة فإن الدائرة تنوه بأن كون المدعي موظفا في السنة التحريبية لا أثر له ألبتة إذ نص المادة الخامسة عشرة عام ولم يستثن أي فئة ، بالإضافة إلى أن القيود الواردة في المادة منطبقة في حالة المدعي ، ولم تحدد محكمة الاستئناف القيود الموجودة في المادة والتي لا تنطبق على حالة المدعي ، بالإضافة إلى أن الدائرة اعتمدت على نسخة اللائحة الموجودة في موقع وزارة الخدمة المدنية وهي النسخة المعتد بها كونها هي التي يتحقق بها لدى الكافة . وفيما يتعلق بيمين الاستظهار فالثابت أن الدائرة قد أخذت بها كدليل مكمل ولم تعتمد عليها اعتمادا كليًا ؛ ذلك أن النظام لم يترك



لجهة الإدارة سلطة تقديرية في الموافقة على الإجازة من عدمها علاوة على أنه لم يتطلب شكلا معينا لطلب الإجازة بأن يكون مكتوبا ونحو ذلك واعتضد ذلك باجتهاد المدعي بسؤاله لذوي العلاقة عن الشكل الواجب اتخاذه لطلب الإجازة فكانت الإجابة بالنفي وهو ما يتوافق مع النظام وقد تم إثبات ذلك بمين الاستظهار حيث تعذر الاستناد إلى دليل آخر . وقد ذهب فريق من الشراح إلى جواز الأخذ باليمين في مجال القضاء الإداري بالنسبة للمدعي فقط إذا لم يمكن الأخذ بوسائل الإثبات العادية علاوة على أنه من المتفق عليه أنه مما يميز القاضي الإداري عن غيره هو تمتعه بسلطة واسعة في الأخذ بالأدلة والقرائن على النحو الذي لا يتوافر غالبا للقضاة في الاختصاصات الأخرى ، وأن له مطلق الحرية في اتخاذ ما يراه بحسب اجتهاده موصلا للحق دون معقب عليه .

(فلذلك كله حكمت الدائرة)

بالغاء قرار المدعي عليها المتضمن استعادة المبالغ المصروفة للمدعي خلال الفترة من ١٤٣٠/١٢/١٨ هـ إلى ١٤٣١/٧/١٣ هـ وذلك لما هو موضح بالأسباب . والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

رئيس الدائرة

عبد الله بن محمد الأحمدي

أمين السر

مهند بن أنور سلطان



تصنيف حكم

رقم القضية	رقم الحكم الابتدائي	رقم حكم الاستئناف	رقم قضية الاستئناف	تاريخ الجلسة
١٤٣٢/٩/ق	٩٨٦/٩/١ لعام ١٤٣٣ هـ	٣١٨/٣/١/س لعام ١٤٣٤ هـ	٥١٦/ق لعام ١٤٣٤ هـ	١٤٣٤/٣/١٤ هـ
وظائف تعليمية - معلم - نقل خارجي - ضوابط نقل المعلمين ذوي الظروف الخاصة .				
<p>مطالبة المدعي بإلغاء قرار الجهة المتضمن تعذر نقله من محافظة رفحاء إلى مدينة عرعر - الفقرة الثالثة من الضوابط المتعلقة بنقل المعلمين و المعلمات ذوي الظروف الخاصة نصت على أنه إذا مرضت زوجة المعلم أو زوج المعلمة بمرض لا يمكن علاجه في مكان عمل المعلم فينقل المعلم إلى المكان الذي يرغب النقل إليه إذا كان العلاج متوفراً فيه - توفر هذه الضوابط في حق المدعي من واقع التقارير الطبية التي تفيد إصابة زوجته بمرض لا يتوفر له العلاج لدى مكان عمله و إمكانية علاجها في المكان الذي يرغب النقل إليه - تعلل لجنة الظروف الخاصة بأن الحالة لا تستدعي النقل إنما يستند إلى اجتهاد خاطئ منها في فهم التقارير الطبية - أثر ذلك : إلغاء القرار .</p>				
الأنظمة واللوائح				
<p>الفقرة الثالث من تعميم وزير التربية و التعليم رقم (١٤/٣١١٠٨٢١١) و تاريخ ١٤٣١/٢/٨ هـ بشأن الضوابط المتعلقة بنقل المعلمين و المعلمات ذوي الظروف الخاصة ،</p>				
<p>الوقائع : الأسباب :</p>				
حكم محكمة الاستئناف :				
حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .				

الصمغاني



حكم رقم ٩/١/٩٨٦ لعام ١٤٣٣هـ

في القضية رقم ٩/٤١٢/ق لعام ١٤٣٢هـ

المقامة من: صباح بن سراسح بن عنيفيش العنزي.

ضد: وزارة التربية والتعليم - إدارة التربية والتعليم بمنطقة الحدود الشمالية-

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وبعد: ففي يوم الأحد

١٤٣٣/١١/٢١هـ وبمقر المحكمة الإدارية بعرعر عقدت الدائرة الإدارية الأولى جلستها بتشكيلها التالي:-

القاضي	عبدالله بن صالح المحميد	رئيساً
القاضي	عبدالرحمن بن سعد الشبرمي	عضواً
القاضي	غانم بن حمود الشمري	عضواً
ويحضر	محمود بن مطر الحازمي	أميناً للسر

وذلك للنظر في هذه القضية التي حضرها المدعي أصالة / صباح بن سراسح العنزي حامل سجل مدني رقم (١٠٣٦٦٩٠٦٥) وممثل المدعى عليها/ قاعد بن شنان العنزي حامل سجل مدني رقم (١٠١١٩٣٩٩٧٠) بموجب خطاب التكليف رقم (٣٥/٦٦١٤/خ) وتاريخ ١٤٣٣/٧/٧هـ الصادر من مدير عام الإدارة القانونية بوزارة التربية والتعليم ، وبعد الاطلاع على أوراق القضية وبعد سماع الدعوى والإجابة، وبعد الدراسة والمداولة أصدرت الدائرة فيها حكمها الآتي:-

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بالقدر الكافي لإصدار الحكم فيها بأن المدعي تقدم بصحيفة دعوى للمحكمة الإدارية بسكاكا بتاريخ ١٤٣١/٧/٢٥هـ ذكر فيها بأنه يعمل معلماً لدى المدعى عليها بمحافظة رفحاء وقد قام بطلب النقل لمدينة عرعر لظروف صحية خاصة لدى زوجته حيث إن كثرة السفر من محافظة رفحاء إلى مدينة عرعر والعكس يؤثر عليها إلا أن لجنة الظروف الخاصة بوزارة التربية والتعليم رفضت ذلك من دون إبداء الأسباب الداعية للرفض علماً بأن طلبه مستوفياً لجميع الشروط والضوابط التي أقرتها المدعى عليها ولديه كافة التقارير التي تثبت حالة زوجته الصحية حيث أنه لا يمكن معالجة زوجته في مقر عمله إضافة إلى أنه تظلم لوزارة الخدمة المدنية إلا أن لم يفد



بشئ ، وختم صحيفته بطلب إلغاء قرار لجنة الظروف الخاصة بوزارة التربية والتعليم لمخالفته للنظام. وبعد قيدها قضية أحيلت إلى الدائرة الإدارية الخامسة والعشرون بالمحكمة الإدارية بسكاكا وفي جلسة يوم الأحد ١٤٣١/٩/٥ حضر المدعي كما حضر ممثل المدعى عليها ويسؤال المدعي عن دعواه قدم شرحاً لا يخرج في مضمونه عما جاء بصحيفة دعواه ، وطلب إلغاء قرار المدعى عليها المتضمن رفض طلب نقله لمدينة عرعر ، فقررت الدائرة تأجيل نظر القضية. وفي جلسة يوم الثلاثاء ١٤٣١/١١/١٨ حضر طرفا الدعوى فقدم ممثل المدعى عليها مذكرة جاء فيها أن تقرير مستشفى الأمير عبدالعزيز بن مساعد في عرعر تضمن أن المريضة تحتاج إلى تناول مسكنات وعلاج طبيعي لذلك فإن هذه الحالة لا تستدعي نقل المدعي وخُتمت المذكرة بطلب رفض الدعوى ، وباطلاع المدعي ذكر بأنه بالنسبة لتقرير مستشفى رفحاء المرفق بملف القضية تبين أن علاجها غير متوفر لدى مستشفى رفحاء المركزي كذلك فإن خطاب مستشفى الأمير عبدالعزيز بن مساعد رقم (٤٢/٢٢/١٠١٩) أفاد بأن زوجته عُرِضت على أخصائي وأنها بحاجة لعلاج غير المسكنات والعلاج الطبيعي ويسؤال ممثل المدعى عليها عن إجابته ذكر بأنه لم يطلع على الخطاب الذي أشار إليه المدعي وطلب تزويده بصورة منه وكذلك تزويده بصورة من التقرير الطبي المكتوب باللغة الإنجليزية للتحقق من ذلك فزود بصورة منها ، وقررت الدائرة تأجيل نظر القضية. وفي جلسة يوم السبت ١٤٣٢/٢/١١ حضر طرفا الدعوى وقدم ممثل المدعى عليها مذكرة من صفحة واحدة جاء فيها أن التقرير الطبي والمكتوب باللغة الإنجليزية والذي زود بصورة منه في الجلسة السابقة مفاده أن المريضة متحسنة جزئياً ويحتاج لإجراء عملية جراحية ولكن المريضة وزوجها رفضوا إجراء العملية واكتفوا بالعلاج الطبيعي وعلى ذلك فإن لجنة المعلمين لدوي الظروف الخاصة خلصت لعدم نقل المدعي وخُتمت المذكرة بطلب رفض الدعوى، وأعطى المدعي صورة من المذكرة وباطلاعه عليها طلب مهلة للرد والتأكد من الترجمة التي أشارت إليها المدعى عليها. وسألت الدائرة ممثل المدعى عليها عما طلب منه في الجلسة الماضية بشأن التأكد من الخطاب رقم (١٨٤٦) والمؤرخ في ١٤٣١/٣/٢٣ الصادر من مدير مستشفى رفحاء المركزي حيث لم يتضمن الرد على ذلك في المذكرة الجوابية؟ فنذكر بأن الوزارة تكتفي بمذكرتها الجوابية المقدمة في هذه الجلسة والمذكرة الأولى المقدمة في جلسة مضت كما أضاف ممثل المدعى عليها بأن دراسة موضوع المدعي كان بناءً على تلك التقارير وبالتالي فالمدعي لا يستحق النقل. فقررت الدائرة تأجيل نظر القضية. وفي جلسة يوم السبت ١٤٣١/٣/٣٠ حضر طرفا الدعوى فقدم المدعي مذكرة من صفحة واحدة جاء فيها أن التقرير الطبي الخاص بحالة زوجته رقم (١٨٤٦) مفاده بأن المريضة تحتاج متابعة من قبل أخصائي جراحة المخ والأعصاب والمتابعة بأشعة الرنين المغناطيسي وهي غير متوفرة بمستشفى محافظة رفحاء المركزي ويخصوص التقرير الطبي رقم (٢٦٧٢) وتاريخ ١٤٣١/٣/٢٣ الصادر من مستشفى الأمير عبدالعزيز بن مساعد مفاده بأن المريضة تناولت المسكنات ولم يذكر أنها فقط تحتاج لمسكنات كما أن مستشفى رفحاء المركزي بالنسبة لقسم العلاج الطبيعي فإنه يفتقر إلى المؤهلات والإمكانات المتعلقة بالعلاج الطبيعي ويُعد المريضة عن المستشفى قد يتسبب لها بتدهور حالتها الصحية وطلب الفصل بالقضية ، ويعرض ذلك على ممثل المدعى عليها ذكر بأنه يكتفي بما سبق وأن قدمه وليس لديه ما يضيفه ، فسألت الدائرة المدعي متى تبلغ بخطاب اللجنة؟ فنذكر بأنه صدر بتاريخ ١٤٣١/٦/١٧ وتبلغ به بنفس التاريخ ثم ذهب لمقر الوزارة بمنطقة الرياض فتظلم أمام اللجنة



مباشرة فأخبروه بأن الشروط غير منطبقة عليه وإذا لم يقتنع فليس أمامه إلا ديوان المظالم ثم رفع خطاب تظلم آخر بتاريخ ١٤٣١/٦/٢٥ له للوزير إلا أنه لم يفد بشئ ثم تظلم أمام الخدمة المدنية بتاريخ ١٤٣١/٧/٢٢ إلا أنه أجيب بعدم أحقيته بالنقل فتقدم لهذه المحكمة بتاريخ ١٤٣١/٧/٢٥ وطلب إلغاء قرار لجنة الظروف الخاصة بوزارة التربية والتعليم القاضي بعدم أحقيته بالنقل، بعد ذلك قرر طرفا الدعوى الاكتفاء بما قدم وذكر. فقررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة والنطق بالحكم وفي ذات الجلسة أصدرت الدائرة الإدارية الثانية بالمحكمة الإدارية بسكاكا حكمها رقم (٦/٢/٣٥ لعام ١٤٣١هـ) القاضي: بإلغاء قرار لجنة الظروف الخاصة بوزارة التربية والتعليم رقم (٣١٤١٧٣٠١) وتاريخ ١٤٣١/٦/١٧ والمتضمن تعذر نقل المدعي من محافظة رفحاء إلى مدينة عرعر. وبعد ذلك تقدمت المدعى عليها بلائحة اعتراضية على الحكم المشار إليه آنفاً فأحيل كامل ملف القضية لمحكمة الاستئناف الإدارية بالرياض "الدائرة الأولى" فأصدرت الدائرة الأولى بمحكمة الاستئناف الإدارية حكمها رقم (١/١١٧٨ لعام ١٤٣٢) القاضي: بنقض الحكم رقم (٦/٢/٣٥ لعام ١٤٣٢هـ) وإعادة القضية للدائرة للفصل فيها. فأعيدت القضية للدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية بسكاكا وفي جلسة يوم الأربعاء ١٤٣٢/٨/٢٦ أطلعت الدائرة على ملف القضية الواردة إليها من محكمة الاستئناف بالرياض بتاريخ ١٤٣٢/٧/٢٥ والذي تضمن حكم محكمة الاستئناف المشار إليه آنفاً ، وبما أن المدعي يعمل معلماً بمنطقة الحدود الشمالية بمحافظة رفحاء والقرار الطعين صادر من لجنة الظروف الخاصة بوزارة التربية والتعليم ، وحيث إن ولاية الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية بسكاكا تنحصر مكانياً في القضايا المرفوعة ضد الجهات الحكومية التي تقع داخل النطاق الإداري لمنطقة الجوف استناداً لقرار رئيس ديوان المظالم رقم (٦٧ لعام ١٤٣٢هـ) لذا فإن الدائرة قررت الفصل في الدعوى. فأصدرت الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية بسكاكا حكمها رقم (٦/١/٣١٦ لعام ١٤٣٢هـ) والقاضي: بعدم اختصاصها مكانياً بنظر الدعوى. وفي تاريخ ١٤٣٢/٩/١ أحيل كامل ملف القضية للدائرة الإدارية الأولى بالمحكمة الإدارية بعرعر التي باشرت نظرها وحددت موعداً لها جلسة يوم الاثنين ١٤٣٢/١١/١٩ وفيها أطلعت الدائرة طرئاً في الدعوى على حكم محكمة الاستئناف وسألت الدائرة المدعي عن مدى حاجة المريضة لراجعة المستشفى في مدينة عرعر هل هو يومي أم شهري أم سنوي؟ فذكر بأن زوجته المريضة تراجع العلاج الطبيعي ثلاثة أيام في الأسبوع وسيقدم ما يثبت ذلك في الجلسة القادمة بوسؤاله هل يوجد قسم للعلاج الطبيعي في مستشفى رفحاء المركزي؟ فذكر أن حسب ما يعرفه أنه لا يوجد لدى المستشفى قسم للعلاج الطبيعي في الأيام الماضية ولا يعلم عن الوقت الراهن وذكر بأنه سيراجعهم للتأكد من ذلك وسيقدم ما يثبت وجود قسم لديهم من عدمه. فقررت الدائرة تأجيل نظر القضية. وفي جلسة يوم الاثنين ١٤٣٣/٣/١٤ حضر طرفا الدعوى وبعد سماع الدعوى والإجابة سألت الدائرة المدعي عما استمهل من أجله فقدم المدعي صورة من التقرير الطبي الصادر من مستشفى رفحاء المركزي، كما ذكر بأن يوجد لدى المستشفى قسم للعلاج الطبيعي ولكن بدون أخصائيين فطلبت منه الدائرة تقديم ما يثبت ذلك من قبلهم فاستعد بذلك. وقررت الدائرة تأجيل نظر القضية. وفي جلسة يوم الاثنين ١٤٣٣/٥/١٧ حضر المدعي كما حضر لحضوره ممثل المدعى عليها وبعد سماع الدعوى والإجابة سألت الدائرة المدعي عما استمهل من أجله فقدم صورة من التقرير الطبي رقم (١٩٩١/ت) وتاريخ ١٤٣٣/٥/١٢ فطلبت منه الدائرة تقديم أصل التقرير فاستعد لذلك. فقررت



الدائرة تأجيل نظر القضية. وفي جلسة يوم الثلاثاء ١٤٣٣/٧/٨ هـ حضر طرفا الدعوى ويسؤال المدعي عما طلب منه في الجلسة السابقة قدمه للدائرة ويسأله عما ورد في التقرير الطبي من ملاحظة مستشفى رفحاء المركزي عدم وجود أخصائية علاج طبيعي وإنما الموجود فنية. علاج طبيعي فقط وهل حالة زوجته المرضية تستدعي وجود الأخصائية؟ فذكر بأن حالة زوجته تستدعي وجود أخصائية العلاج الطبيعي ولا تكفي الفنية فقط فطلبت منه الدائرة تقديم ما يثبت ذلك من مستشفى رفحاء. وقررت الدائرة تأجيل نظر القضية. وفي جلسة يوم الأحد ١٤٣٣/٨/٤ هـ حضر طرفا الدعوى وقدم المدعي ما طلب منه في جلسة مضت ويعرض ذلك على ممثل المدعى عليها ذكر بأنه لم يسبق وأن اطلع على هذا التقرير حيث لم يسبق تقديمه من قبل المدعي وطلب أجلاً لتقديم رد على ما قدمه المدعي. وفي جلسة اليوم حضر المدعي كما حضر لحضوره ممثل المدعى عليها وبعد سماع الدعوى والإجابة قرر طرفا الدعوى اكتفاءهما بما قدم وذكر وأنه ليس لدهما ما يضيفانه. فقررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة والنطق بالحكم.

الأسباب

لما كان المدعي يهدف من إقامة دعواه إلى الحكم فيها بإلزام المدعى عليها بإلغاء قرارها رقم (٣١٤١٧٣٠١) وتاريخ ١٤٣١/٦/١٧ هـ المتضمن تعذر نقله من محافظة رفحاء إلى مدينة عرعر، لذا فإن حقيقة دعوى المدعي هي الطعن في قرار إداري، ولذلك فإن الاختصاص الولائي منعقد للمحاكم الإدارية وفقاً لنص المادة (١٣/ب) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ هـ كما أنها من اختصاص هذه الدائرة نوعياً ومكانياً طبقاً لقرارات رئيس الديوان المنظمة للدوائر واختصاصاتها. وأما عن قبول الدعوى شكلاً؛ فإنه لما كان المدعي يطالب بإلزام المدعى عليها بإلغاء القرار المشار إليه آنفاً، وحيث صدر القرار - محل الطعن - بتاريخ ١٤٣١/٦/١٧ هـ وعلم به المدعي في حينه فتقدم بتظلم لوزير التربية والتعليم بتاريخ ١٤٣١/٦/٢٥ هـ ثم لوزارة الخدمة المدنية بتاريخ ١٤٣١/٧/٢٢ هـ ولم يند بشئ ثم تقدم للمحكمة الإدارية بسكاكا بتاريخ ١٤٣٣/٧/٢٥ هـ فإن دعواه حينئذ تكون مقبولة شكلاً طبقاً للمادة الثالثة من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠) وتاريخ ١٤٠٩/١١/١٦ هـ وأما عن موضوع الدعوى؛ فالثابت أن زوجة المدعي تعاني من (وجود ورم دموي وعائي بالفقرة الثالثة ومن وجود عجز امتلائي غير منتظم خلف النخاع الشوكي وكذلك عجز امتلائي للصبغة في مناطق داخل وخارج الجاقة) والثابت أن مستشفى محافظة رفحاء المركزي "مكان عمل المدعي" أصدر تقريره عن زوجة المدعي رقم (١٨٤٦) وتاريخ ١٤٣١/٣/٢٣ هـ المرفق صورة منه بملف القضية والذي تضمن أن المريضة تعاني من ورم دموي وعائي بالفقرة الثالثة ومن وجود عجز امتلائي غير منتظم خلف النخاع الشوكي وكذلك عجز امتلائي للصبغة في مناطق داخل وخارج الجاقة وفي هذه الحالة تحتاج للمتابعة من قبل أخصائي جراحة المخ والأعصاب والمتابعة بأشعة الرنين المغناطيسي وهي غير متوفرة بمستشفى رفحاء المركزي. كما أن الثابت أن مستشفى الأمير



عبدالعزیز بن مساعد بعمر أصدر تقريره رقم (٤٢/٢٢/١٠١٩) المتضمن أن المريضة - زوجة المدعي - عرضت على أخصائي جراحة المخ والأعصاب والذي أفاد بإمكانية علاجها بالمستشفى وحيث صدر تعميم وزير التربية والتعليم رقم (١٤/٣١١٠٨٢١١) وتاريخ ١٤٣١/٢/٨هـ المرفق صورة منه بملف القضية والمتضمن للضوابط المتعلقة بنقل المعلمين والمعلمات ذوي الظروف الخاصة والذي نص في فقرته الثالثة: (إذا مرضت زوجة المعلم أو زوج المعلمة بمرض لا يمكن علاجها في مكان عمل المعلم فينقل المعلم إلى المكان الذي يرغب النقل إليه إذا كان العلاج متوفراً فيه...) وبما أن هذه الضوابط متوافرة في حق المدعي من حيث إصابة زوجته بألم في الظهر وقد أثبت المدعي عدم توفر العلاج لزوجته لدى مستشفى رفحاء المركزي "مكان عمله" وجاء في تقرير مستشفى الأمير عبدالعزيز بن مساعد المشار إليه آنفاً إمكانية علاج المريضة لديه فإنه يتعين على المدعي عليها والحال ما ذكر تنفيذ تعميم وزير التربية والتعليم الذي أشير إليه سابقاً لانتطابق تلك الضوابط على وضع المدعي الأمر الذي يكون معه قرار المدعي عليها المتضمن عدم شمول المدعي بالنقل قد جاء مخالفاً للتعميم رقم (١٤/٣١١٠٨٢١١) الصادر من وزير التربية والتعليم بشأن ضوابط نقل المعلمين والمعلمات ذوي الاحتياجات الخاصة إضافة إلى أن المدعي قد قدم للدائرة مشهداً صادراً من مستشفى الأمير عبدالعزيز بن مساعد يفيد بأن زوجته تحتاج للعلاج بما لا يقل عن يومين أو ثلاثة أيام في الأسبوع ، كما قدم التقرير الطبي رقم (١٩٩١/ت) وتاريخ ١٤٣٣/٥/١١هـ المتضمن أنه "مع ملاحظة عدم وجود أخصائية علاج طبيعي في مستشفى رفحاء المركزي والمتوفر فنية علاج طبيعي فقط" والتقرير الطبي رقم (٣١٣٤/ت) وتاريخ ١٤٣٣/٧/٢٧هـ والذي تضمن أيضاً "مع ملاحظة عدم وجود أخصائية علاج طبيعي في مستشفى رفحاء وهي التي ترسم الخطة العلاجية في مثل هذه الحالات" الصادرين من ذات المستشفى والمرفق صور منهما بملف القضية، وزوجة المدعي تحتاج لأخصائي لمتابعة حالتها كما سبق الإشارة إليه، ولا يغير من ذلك ما جاء في خطاب رئيس لجنة الظروف الخاصة وهو أن الحالة لا تستدعي النقل وأن ذلك كان بناءً على التقرير الطبي الصادر من مستشفى الأمير عبدالعزيز بن مساعد في عمر الذي يفيد بأن المريضة تحتاج إلى مسكنات الألم والعلاج الطبيعي، وقد تم تعليل الاعتذار عن نقل المدعي بأن العلاج هو الراحة للمريضة ومسكنات الألم ومثل هذه المسكنات متوفرة في مقر عمل المدعي ؛ إذ إن التقرير المشار إليه لم ينته إلى أن المريضة تحتاج إلى المسكنات والعلاج الطبيعي فهناك فرق بين الأمرين إذ كان التقرير الطبي واصفاً لحالة المريضة بأنها تتناول المسكنات وهذا الأمر لا يعني أنها لا تحتاج إلا للمسكنات فقط كما أنه لم يرد في التقرير الطبي المشار إليه بأن العلاج هو الراحة ومسكنات الألم وإنما هذا اجتهد خاطئ من قبل المدعي عليها ، كما لا ينال من ذلك أيضاً ما ورد في خطاب المدعي عليها بأن ما ورد في التقرير الطبي المكتوب باللغة الإنجليزية والمؤرخ في ١٤٣١/٤/٨هـ مفاده أن المريضة لديها انقراض بالفقرات وتم علاجها



بمسكنات الألم والعلاج الطبيعي وقد تحسن وضعها جزئياً ونصحت بإجراء عملية جراحية إلا أنها وزوجها رفضوا ذلك حيث إن ذلك يعتبر دليلاً مؤيداً إلى أن حالة زوجة المدعي المرضية تستدعي إجراء العملية وأنه لا يكتفى بالعلاج الطبيعي والمسكنات كما ذكرت المدعى عليها ، وأما رفض إجراء العملية من قبل المدعي وزوجته فإنه لا يغير من الأمر شيئاً لأن الإنسان قد يحجم عن إجراء العملية لخطورتها وما قد ينتج عنها. الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى انطباق ضوابط النقل على المدعي مما يكون معه قرار المدعى عليها "محل الدعوى" حري بالإلغاء لمخالفته لصحيح الواقع والنظام.

(فلهذه الأسباب وبعد المداولة)

حكمت الدائرة بإلغاء قرار لجنة الظروف الخاصة بوزارة التربية والتعليم رقم (٣١٤١٧٣٠١) وتاريخ ١٤٣١/٦/١٧هـ والمتضمن تعذر نقل المدعي / صباح بن سراسح العنزي من محافظة رفحاء إلى مدينة عرعر ، لما وضع بالأسباب والله الموفق وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

رئيس الدائرة

القاضي

القاضي

أمين السر

عبدالله بن صالح المحميد

عبدالرحمن بن سعد الشبرمي

غانم بن حمود الشمري

حمود الحازمي

محكمة الاستئناف الإدارية بالدمام
إدارة المساءرة والأحكام
تأيد هذا الحكم من الدائرة رقم ٢١٨ وتاريخ ١٤٣٤/٢/١١هـ
وأصبح نهائياً واجب النفاذ
الموقف المختار
الإسم: محمد الزهراني
التوقيع: محمد الزهراني
رئيس قسم تسليم الأحكام





تصنيف حكم

رقم القضية	رقم الحكم الابتدائي	رقم حكم الاستئناف	رقم قضية الاستئناف	تاريخ الجلسة
١٠/٢٦٦٤/ق لعام ١٤٣٣ هـ	١٤٣٤/١٠/٦/٥٣ هـ	١/٨٣٧ لعام ١٤٣٤ هـ	١٥١٤/ق لعام ١٤٣٤ هـ	١٤٣٤/٦/١٧ هـ
وظائف تعليمية - معلم- نقل داخلي - جزاء مقنع - النقل ليس من ضمن العقوبات التأديبية - المساس بالاستقرار الأسري للموظف يعد إضراراً به .				
مطالبة المدعية بإلغاء قرار الجهة المتضمن نقلها من متوسطة تحفيظ القرآن السادسة إلى المتوسطة الحادية عشر - نظام تأديب الموظفين حدد العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على الموظف على سبيل الحصر و ليس من بينها النقل - بفحص الأسباب التي أفصحت عنها الجهة لنقل المدعي يتضح أن النقل قصد به توقيع جزاء تأديبي عليها - سلطة الجهة في النقل النوعي أو المكاني للموظف تقف عند المساس بالاستقرار الأسري له - نقل المدعي وإن كان في نطاق منطقة واحدة وداخل ذات المدينة إلا أنه يضر باستقرارها الأسري نظراً لعمل زوجها في مدرسة قريبة من المدرسة التي نقلت منها وكون أبناءها في نفس المدرسة مما يؤدي إلى تشتيت شمل الأسرة - أثر ذلك : إلغاء القرار .				
الأنظمة واللوائح				
المادة (٣٢) من نظام تأديب الموظفين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٧/م) و تاريخ ١٣٩١/٢/١ هـ .				
الوقائع : الأسباب :				
حكم محكمة الاستئناف :				
حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .				

الصمعاني



المملكة العربية السعودية
وزارة العدل
(٠٨٣)

الدائرة الإدارية السادسة

المحكمة الإدارية بمكة المكرمة

الحكم القضائي رقم ١٠٠٦١٠٥٣ / ١٤٣٤ هـ

في الدعوى الإدارية رقم ١٠٠٢٦٦٤ / ق لعام ١٤٣٣ هـ

المقامة من / فريدة بنت محمد بن صالح مليباري.

ضد / الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة.

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد؛

فإنه في يوم الثلاثاء الموافق ١٤٣٤/١/٢٠ هـ انعقدت الدائرة الإدارية السادسة بمقر المحكمة الإدارية بمكة المكرمة، والمشكلة
بقرار رئيس ديوان المظالم رقم ٤٠ لعام ١٤٣٣ هـ من؛

رئيساً

عبدالكريم بن محمد المزيني

القاضي

أميناً للسر

محمد بن سامي الجمـل

ويحضر

وذلك للنظر في القضية الواردة بياناتها أعلاه، والمحالة إليها من إدارة الدعاوى والأحكام بتاريخ: ١٤٣٣/٤/١٠ هـ والتي حضر
فيها المدعي وكالة / عبدالقادر بن عبدالوهاب بن عبدالقادر كومو سجل مدني رقم ١٠٠٢٩٨٨٥٠٧، كما حضر ممثلاً عن
المدعى عليها / رياض بن دخيل الدخيل سجل مدني رقم ١٠٣١١٦٢٠٠٩ المفوض بموجب كتاب مرجعه رقم
٣٢٩٠٠٦٥٥/٣٥ وتاريخ ١٤٣٢/٥/٢٦ هـ، وفيصل بن ناصر العتيبي سجل مدني رقم ١٠٤٦٠٣٦٩٦٦ المفوض بموجب
كتاب مرجعه رقم ٣٣١٤٩٦٧٨/٣٥ وتاريخ ١٤٣٣/١/١٩ هـ، وسمير بن سلطان اللهبي سجل مدني رقم
١٠٤٤٢٥٣٨٠٣ المفوض بموجب كتاب مرجعه رقم ٣٥/١١٧/ت وتاريخ ١٤٣٤/١/٢٠ هـ.

(الوقائع)

تتلخص وقائع هذه الدعوى بالقدر اللازم لإصدار الحكم فيها فيما تقدم به المدعي وكالة من استدعاء لهذه المحكمة بتاريخ ١٤٣٣/٤/٧ هـ ذكر فيه
بأن موكلته - وهي زوجته - تعمل معلمة لدى المدعى عليها وقد أصدرت قرارها رقم ٣٢/٠٨٩٣٩٧ بتاريخ ١٤٣٢/١١/٢١ هـ المتضمن أمر النقل
الداخلي من متوسطة تحفيظ القرآن السادسة إلى المتوسطة الحادية عشر، وأن النقل كان للمصلحة العامة، واختتم المدعي وكالة استدعاءه بطلب إلغاء
قرار النقل.

ويقيد هذا الاستدعاء قضية بالرقم الوارد في صدر هذا الحكم وإحالتها إلى هذه الدائرة باشرت نظرها على نحو ما هو مبين في محاضر الجلسات.
ففي جلسة ١٤٣٣/١٠/١٧ هـ قدم ممثل المدعى عليها مذكرة جاء فيها: أن المدعية رفضت النذب إلى مدرسة أخرى وقد رفضت التوقيع واستلام
الجدول وسجل زيارة المشرفة وكثرة الشكاوى المقدمة منها مما زاد الفجوة بينها وبين مديرة المدرسة حتى أصبحت ترفض أي عمل يتم إسنادها إليها
ومثال ذلك:

١- رفضها التوقيع على التخلّص من المواد الكيميائية المنتهية الصلاحية.

٢- رفضها التوقيع على زيادة الفصل بحجة قيامها بعمل محضرة مختبر وهذا يتعارض مع رفضها التوقيع على التعميم الخاص بالتخلّص من المواد

الكيميائية المنتهية.



الدائرة الإدارية السادسة

٣- التوقيع على صور التعاميم في مدارس تحفيظ القرآن الكريم.

٤- ترفض الندب خاصة لقلّة عدد الحصص بمدريستها.

٥- خروجها من المدرسة قبل انتهاء تصحيح أوراق الصف الأول والثاني.

٦- لا توافق على أي عمل يسند إليها من قبل المديرية إلا بخطاب رسمي. وتم نقل المدعية حتى لا تؤثر المشكلات الموجودة بالمدرسة على لتجربوي الذي ينبغي تهنيته للطالبات ، وطلب في مذكرته الحكم برفض الدعوى.

وبجلسة هذا اليوم قدم المدعي وكالة مذكرة جاء فيها: أن ما ذكره ممثل للمدعى عليها من رفض موكلتي الندب إلى مدرسة أخرى فلان قرار الندب ان تمسكاً ومخالفاً للنظام وللتعميم رقم ٢٧٧/٢ ت/١٠ ورقم ١٤٣١١٤٦٣٥١ في ١٤/٣١١٤٦٣٥١ هـ، علماً بأن موكلتي هي المعلمة الوحيدة بالمدرسة وتقوم بالتدريس بنصاب كامل ل ١٨ حصة فلا صحة لما ذكره من قلّة عدد الحصص، وأما ما ذكره من كثرة شكاوى موكلتي؛ فهذا يدلّ دلالة واضحة على تقدم موكلتي بالشكاوى أكثر من مرة لإدارة التربية والتعليم إلا أنها لم تنصفها، وما ذكره من أن موكلتي رفضت التوقيع على التخلص من المواد الكيميائية المنتهية الصلاحية، فإن مسألة التوقيع هو من اختصاص محضرة المختبر فهي تتقاضى على عملها بدل ضرر ومسئولة عن عهدة المختبرات وتدوينها والتخلص منها بموجب محاضر رسمية وإرسال التالف منها لمستودعات الإدارة العامة، وأما ما ذكره من رفض موكلتي التوقيع على زيادة الفصل فهذا غير صحيح؛ وما رفضته كان طلاء الفصل بدهان على حسابها الخاص، وما ذكره من رفض موكلتي الندب لقلّة الحصص فكما أشرت سابقاً بأن موكلتي لديها النصاب كاملاً بعدد ١٨ حصة، ثم لماذا تسكت إدارة التعليم طوال السنوات ولم تكتشف قلّة الحصص؟ ثم لماذا الندب لمدرسة أخرى وإحلال مدرسة مكان موكلتي وهي صاحبة الخدمة الطويلة؟ وما ذكره من خروج موكلتي من المدرسة قبل الانتهاء من تصحيح أوراق الصف الأول والثاني، فهذا قول مرسل يحتاج إلى دليل ولا يعتمد به وخير شاهد على ذلك سجلات الحضور والانصراف حيث أن موكلتي تخرج بعد انتهاء الدوام الرسمي بساعات، وما ذكره من أن موكلتي ترفض أي عمل يسند لها إلا بخطاب رسمي ، فهذا أيضاً قول مرسل لا يعتمد به، ثم ما الخطأ في أن توثق موكلتي الأعمال التي تكلف بها من قبل المديرية، وهل الأعمال المسندة تقوم على التكليف الشفوي؟ ثم اختتم المدعي وكالة مذكرته بطلب إلغاء قرار النقل الصادر من المدعى عليها.

وفي جلسة هذا اليوم حضر المدعي وكالة دعوى موكلته بطلب إلغاء قرار المدعى عليها رقم ٣٢/٠٨٩٣٩٧ وتاريخ ١٤٣٢/١١/٢١ المتضمن نقل موكلته من متوسطة تحفيظ القرآن الكريم السادسة إلى المتوسطة الحادية عشر، ثم أضاف بأن نقل موكلته سبب له ولها أضراراً تتمثل بكون مدرستها المنقولة منها قريبة من مدرسته التي هو يعمل فيها، بالإضافة إلى أن أبناءهم في نفس المدارس، كما أن سكنه في حي الشرائع قريب من المدارس وفي نقلها إلى المدرسة التي تقع في شارع الحج ضرر من ناحية توصيلها وتوصيل الأبناء لبعد المسافة بين المدارس ، ثم قرر طرناً النزاع اكتفاء بما سبق وطلباً الفصل في الدعوى، فقررت الدائرة رفع الجلسة للحكم المشيّد على ما يلي من:-

(الأممباب)

حيث إن المدعي وكالة حضر دعوى موكلته بطلب إلغاء قرار المدعى عليها رقم ٣٢/٠٨٩٣٩٧ وتاريخ ١٤٣٢/١١/٢١ المتضمن نقل موكلته من متوسطة تحفيظ القرآن الكريم السادسة إلى المتوسطة الحادية عشر، فإن هذه الدعوى حسب التكليف النظامي الصحيح تدخل في اختصاص المحاكم الإدارية بموجب المادة (١٣/ب) من نظام ديوان المقالم الصادر بالمرحوم الملكي رقم (٧٨/م)



الدائرة الإدارية السادسة

المحكمة الإدارية بمكة المكرمة

في ١٤٢٨/٩/١٩ هـ، كما أنها تدخل في اختصاص المحكمة المكاني والدائرة النوعي وفقاً لقرارات رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري رقم (١٢٨، ٢٤٢) لعام ١٤٣٢ هـ.

وحيث إنه عن قبول الدعوى شكلاً: فالثابت أن قرار المدعى عليها - محل الاستظلم - قد صدر بتاريخ ١٤٣٢/١١/٢١ هـ، ثم تقدم المدعي وكالة بالظعن عليه لدى مرجع موكلته بتاريخ ١٤٣٣/١/٨ هـ، وتقدم لهذه المحكمة في ١٤٣٣/٤/٧ هـ، فتكون الدعوى مقدمة خلال الاجل المنصوص عليه في المادة (٣) من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠) في ١٤٠٩/١١/١٦ هـ، وإذا استوفت الدعوى سائر أوضاعها الشكلية المقررة شرعاً ونظاماً، يتعين معه قبولها شكلاً.

وأما عن موضوع الدعوى: ولما كانت ولاية القضاء الإداري في النظر في القرارات المطعون فيها تقتصر في البحث عن مدى مشروعية ونظامية تلك القرارات من عدمها مما يتعلق بأركان القرار الإداري من حيث الشكل، والاختصاص، والمحل، والسبب والغاية، وحيث إن الثابت أن المدعية تعمل معلمة في متوسطة تحفيظ القرآن السادسة في حي الشرائع، وقد أصدرت المدعى عليها قراراً - محل الظعن - بنقلها إلى المتوسطة الحادية عشر في شارع الحج، وحيث إن المدعى عليها قد أفصحت عن الأسباب التي دعته إلى اتخاذ هذا القرار في مذكرتها للمقدمة بجلسته ١٤٣٢/١٠/١٧ هـ، وقد أوردتها الدائرة بنصها فتحيل إليها منعاً للتكرار، فإن الدائرة مما يجب عليها فحص هذه الأسباب وجعلها تحت نظر النظام فإن كانت موافقة له كان الحكم بالرفض وإلا تم إلغاء القرار المستند إلى تلك الأسباب، وحيث إن نظام تأديب الموظفين الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٧ وتاريخ ١٣٩١/٢/١ هـ قد نص في المادة ٣٢ منه على أن: (العقوبات التأديبية التي يجوز أن توقع على الموظف هي: - أولاً - بالنسبة لموظفي المرتبة العاشرة فما دون أو ما يعادلها: ١- الإنذار. ٢- اللوم. ٣- الحسم من الراتب بما لا يتجاوز صافي راتب ثلاثة أشهر على ألا يتجاوز المحسوم شهرياً ثلث صافي الراتب الشهري. ٤- الحرمان من علاوة دورية واحدة. ٥- الفصل. ثانياً - بالنسبة للموظفين الذين يشغلون المرتبة الحادية عشرة فما فوق أو ما يعادلها: ١- اللوم. ٢- الحرمان من علاوة دورية واحدة. ٣- الفصل، والدائرة وهي بصدد فحص الأسباب التي دعت المدعى عليها إلى أن تتخذ قرارها بقل للمدعية من مدرسة إلى أخرى تجد أن النقل يقصد به توقيع جزاء تأديبي عليها وفقاً لتلك الأسباب التي أفصحت عنها المدعى عليها، وليس من ضمن العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة عقوبة النقل، إضافة إلى أن النقل قد من بحقوق المدعية الاجتماعية تجاه أسرته؛ إذ إن المدرسة المنقولة إليها تبعد مسافة ليست بالقريبة عن مدرستها المنقولة منها وفي هذا أثر كبير من ناحية حضورها إلى المدرسة وانصرافها منها لا سيما وأن زوج المدعية يعمل معلماً في مدرسة قريبة من المدرسة التي تعمل فيها زوجها وأبنائهما كذلك في نفس المدارس، وقد يؤثر هذا القرار على حضور الطلاب وانصرافهم مما يعني عدم الانتظام التعليمي للأسرة، إضافة إلى ذلك كله أن الأسرة قد اعتادت على هذا النظام لسنوات عدة، فلا يمكن أن تسعى المدعى عليها إلى تشتيت الأسرة بهذا القرار، الأمر الذي ترى معه الدائرة إلى أن قرار المدعى عليها لم يستهدف مصلحة العمل، وأن ما سألته من أسباب ومبررات ليس بكافٍ لإثبات ما أرادته من ابتغاء المصلحة التعليمية نقل المدعية، مما تنتهي معه الدائرة إلى الحكم بإلغاء قرار المدعى عليها.

ولا يمكن أن ينال من ذلك ما قد يقال من أن النقل النوعي أو المكاني للموظف حتى لجهة الإدارة، إذا تبين فيه تحقيق مصلحة عامة واستهدفت صالح العمل، ولم يترتب على النقل المساس بحقوق الموظف، ولم يقصد به توقيع جزاء تأديبي عليه، وحيث إن النقل الصادر بحق المدعية إنما كان من مدرسة إلى أخرى في نطاق منطقتها في المدينة ذاتها ولم ينطو عليه تنزيل في الوظيفة أو الدرجة ولم يثبت أن المدعى عليها تجاوزت فيه حدود سلطاتها أو استهدفت منه تأديب المدعية والمساس بحقوقها والإضرار بها، وأي ضرر أكبر



الدائرة الإدارية السادسة

من استهداف الاستقرار الأسري والنفسي والمعنوي، وتشتيت الشمل من هذا الذي أقدمت عليه المدعى عليها، وإن الدائرة إذ تتجه إلى إلغاء القرار محل الظمن لتؤكد في الوقت نفسه على المدعية والمدعى عليها أن لا يجعلوا من مشاكلهم الشخصية ومواقفهم من بعضهم البعض ما يؤثر على عملية التعليم، داعية في الوقت نفسه إلى استشعار الرسالة السامية التي يقدمونها من تربية وتوجيه وتعليم وهو واجب شرعي قبل أن يكون واجباً وظهيرياً، متمثلين قول المصطفى - صلى الله عليه وسلم - (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)، وقوله - صلى الله عليه وسلم - (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه).

(فلذلك)

حكمت الدائرة: بإلغاء قرار المدعى عليها (الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة) رقم ٣٢/٠٨٩٣٩٧ وتاريخ ١٤٣٢/١١/٢١ هـ، لما هو مبين تفصيلاً بالأسباب.

والله الموفق، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

رئيس الدائرة

أمين السر

عبد الكريم بن محمد المزيني

محمد بن سامي الجمل



مستكم في: ملفي وإجبا التنفيذ

إدارة الشؤون القانونية والأحكام
رئيس قسم تسليح الأحكام

حرفي ١٤٣٤ هـ



تصنيف حكم

رقم القضية	رقم الحكم الابتدائي	رقم حكم الاستئناف	رقم قضية الاستئناف	تاريخ الجلسة
١٤٣٢/٩/ق لعام ١٤٣٢ هـ	١٤٣٣/٩/١/٨٨٨ لعام ١٤٣٣ هـ	١٤٣٤/٣/١/س لعام ١٤٣٤ هـ	١٤٣٤/ق/٤٤ لعام ١٤٣٤ هـ	١٤٣٤/١/٢٥ هـ
وظائف تعليمية - معلم - انتهاء الخدمة - الفصل بقوة النظام - الحكم بعقوبة السجن لمدة تزيد على سنة .				
مطالبة المدعي بإلغاء قرار الجهة المتضمن طي قيده وزوجته من سلك التعليم - يفصل الموظف بقوة النظام طبقاً للمادة (١٢) من لائحة انتهاء الخدمة و يعتبر الفصل لأسباب تأديبية إذا حكم عليه بعقوبة السجن لمدة تزيد على سنة - صدور حكم المحكمة العامة بعرعر بسجن المدعيين تعزيراً لمدة سنتين لكل منهما بتهمة القتل شبه العمد مما يكون معه القرار موافقاً لصحيح النظام- أثر ذلك : رفض الدعوى .				
الأنظمة واللوائح				
المادة (١٢) من لائحة انتهاء الخدمة الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٨١٣/١) و تاريخ ١٤٢٣/٨/٢٠ هـ .				
الوقائع : الأسباب :				
حكم محكمة الاستئناف :				
حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .				

الصمغاني



حكم رقم ٨٨٨ / ٩ / ١ لعام ١٤٣٣هـ

في القضية رقم ٨٢٤ / ٩ / ق لعام ١٤٣٢هـ

المقامة من: منيف بن راضي بن رجاء العنزي وأسيا بنت فضيل العنزي

ضد: وزارة التربية والتعليم - إدارة التربية والتعليم بمنطقة الحدود الشمالية -

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وبعد:-

ففي يوم الأحد ٢٩ / ١٠ / ١٤٣٣هـ وبمقر المحكمة الإدارية بعرب عقدت الدائرة الإدارية

الأولى جلستها بتشكيلها التالي :

القاضي	ببدالله بن صالح المحميد	يسـ
القاضي	عبدالرحمن بن سعد الشبرمي	عضواً
القاضي	غانم بن حمود الشمري	عضواً
ويحضر	محمود بن مطر الحازمي	أميناً للسـ

وذلك للنظر في هذه القضية التي حضرها المدعي أصالة ووكالة/ منيف بن راضي العنزي حامل سجل مدني رقم (١٠٨٩٨٧٠٤٢٠) وممثل المدعى عليها/ قاعد بن شنان العنزي حامل السجل المدني رقم (١٠١١٩٣٩٩٧٠) والمكلف بموجب خطاب التكليف رقم ٣٥/٦٦١٤/خ وتاريخ ١٤٣٣/٧/٧هـ وبعد الاطلاع على أوراق القضية ، وبعد سماع الدعوى والإجابة، وبعد الدراسة والمداولة أصدرت الدائرة فيها حكمها الآتي:

الوقائع

تتلخص وقائع الدعوى بالقدر الكافي لإصدار الحكم فيها بأن المدعي تقدم لهذه المحكمة بتاريخ ١٤٣٣/٥/١٨هـ بصحيفة دعوى ذكر فيها بأنه صدر قرار بطي قيده وزوجته من سلك التعليم اعتباراً



(١)

٤ - ٢

من تاريخ ١٦/٩/١٤٣٢هـ ، وفقاً للمادة (١٢) من نظام الخدمة المدنية بالرغم من عدم وجوب ما يثبت التهمة المنسوبة إليهم وكذلك لم يصرح بالحكم الصادر من المحكمة العامة بعمر رقم (٦/٦٦) وتاريخ ٢٥/١٠/١٤٣١هـ بأنهم قد ثبت عليهم حد من الحدود الشرعية ولا تعلقها باستغلال أي نفوذ أو إساءة استعمال السلطة ، بل بجريمة جاءت ناقصة الأدلة والإثباتات ولا بينة للمدعي العام ، وكذلك صدر القرار الإداري دون أن يعرضون على محاكمة تأديبية وفقاً لما نصت عليه المادة (١٢) فقرة (ب) لتقرير أي جزاء تأديبي بحقهم بل عمد القرار لجزاء الفصل دون النظر لما بني عليه الحكم الشرعي وحيث أن القرار محل الطعن معيب بركن السبب وفقاً للآتي : حيث خالف القرار المطعون عليه ما تضمنته اللائحة التنفيذية التي ذكرت ضرورة صدور الحكم بحد شرعي ، وهنا لا وجود للحد الشرعي وكما ذكرت إذا حكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة وأن الإدانة التي تعرضوا إليها مجرد الشبهة لا تخل بالشرف أو الأمانة حيث الأمانة متعلقة بالأموال والشرف يتعلق بالعرض والأموال ولا وجوه لذلك في الإدانة المذكورة . وكذلك فإن قرار طي قيديهم الخدمة قد صدر من مدير عام التربية والتعليم بمنطقة الحدود الشمالية وقد نصت لائحة تأديب الموظفين المادة (٤٣) على أن : يصدر قرار كف يد الموظف من الوزير المختص إذا رأى هو أو رأت هيئة الرقابة

والتحقيق أن مصلحة العمل تقتضي ذلك . وهنا لم يطبق هذا النص بل صدر القرار من مدير عام التربية والتعليم ، وهذا يخالف صريح نص المادة المذكورة أعلاه وكذلك لم يراع القرار الصادر في حقهم نص المادة (١٦/٣٠) الفقرات (أ، ب، ج) من اللائحة التنفيذية لنظام الخدمة المدنية كما أن الفقرة (ب) من المادة حددت الجرائم التي تعتبر مخلة بالشرف أو الأمانة ولم تكن الإدانة واحدة منها ، على ذلك فإن طي قيد الخدمة يعد مخالفة للنظام . ويطلب إلغاء القرار رقم (٣٢١٥٥١١٠٢) وتاريخ ٩/١٠/١٤٣٢هـ استناداً للأسباب التي بينها في لائحة الدعوى واعتبار القرار كأن لم يكن وصرف مرتباتهم منذ تاريخ وقف الصرف فقيدت الصحيفة قضية وأحيلت إلى هذه الدائرة بتاريخ ١٨/٥/١٤٣٣هـ فباشرت نظرها وفق ما هو مدون في ضبوطها وحددت لها عدة جلسات ويسأل المدعي عن دعواه ذكر بأنها لا تخرج عما جاء في صحيفة دعواه ويسأله متى تبلغ بالقرار محل الدعوى



(١)

٣ - ٤

فذكر بأنه تبلغ به فور صدوره وقدم للدائرة ما يثبت تظلمه أمام المدعى عليها وأمام الخدمة المدنية والتي أبدت وجهة نظرها بصحة ما اتخذته المدعى عليها ويعرض ذلك على ممثل المدعى عليها ذكر بأن سبب طي قيد المدعين هو الحكم عليهم في قضية جنائية . بعد ذلك قرر طرفا الدعوى الاكتفاء بما قدم وذكر فرفعت الجلسة للمداولة والنطق بالحكم.

الأسباب

حيث إن المدعي يهدف من إقامة دعواه إلى طلب إلغاء قرار المدعى عليها رقم (٣٢١٥٥١١٠٢) وتاريخ ١٤٣٣/١٠/٩ والمتضمن طي قيده وزوجته من سلك التعليم فإن دعواه داخلية في اختصاص المحاكم الإدارية بديوان المظالم ولانئياً وفقاً للمادة (١٣/ب) من نظامه الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٧٨٤) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ كما أنها داخلية في اختصاص الدائرة نوعياً ومكانياً طبقاً لقرارات رئيس الديوان المنظمة للدوائر واختصاصاتها وأما عن قبول الدعوى شكلاً فحيث صدر القرار محل الدعوى بتاريخ ١٤٣٢/١٠/٩ وصدر قرار المدعى عليها الإلحاق رقم (٣٣١١٥٨٤٣) وتاريخ ١٤٣٣/١/١٦ بإضافة الفقرة التي على أساسها تم طي قيد المدعين وحيث قدم المدعي ما يثبت تظلمه أمام مرجعه وأمام الخدمة المدنية ثم تقدم لهذه المحكمة بتاريخ ١٤٣٣/٥/١٨ فإن دعواه تكون مقبولة شكلاً لمراعاتها المدد النظامية المنصوص عليها في المادة الثالثة من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم . وأما عن موضوع الدعوى فالثابت أن المدعين كان يعملان لدى المدعى عليها بوظيفة معلم ومعلمه والثبت أيضاً أن المدعى عليها أصدرت قرارها رقم (٣٢١٥٥١١٠٢) وتاريخ ١٤٣٢/١٠/٩ والقاضي بفصل المدعين استناداً للمادة (١٢) الفقرة (٤/أ) . كما أن الثابت أن المدعين قد صدر بحقهما حكم من المحكمة العامة بعمرعر يقضي بسجنهم تعزيراً لمدة سنتين لكل منهما بتهمة القتل شبه العمد بموجب القرار رقم (٦/٦٦) وتاريخ ١٤٣١/١٠/٢٥ وحيث نصت المادة الثانية عشرة من لائحة انتهاء الخدمة الصادر بموجب قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٨١٣/١) وتاريخ ١٤٢٣/٨/٢٠ في المادة الثانية عشرة على : /١/ (يفصل الموظف بقوة النظام ويعتبر الفصل لأسباب تأديبية في الحالات التالية : ٣.٢.١ /٤/ إذا حكم عليه بعقوبة السجن لمدة تزيد على سنة . وحيث إن المدعين قد صدر بحقهما حكم شرعي يقضي بسجنهم لمدة سنتين لكل منهما لشبهة قتل



العمد فإنه بذلك يكون فصله موافقا لما ورد بالمادة المشار إليها آنفا الأمر الذي يكون معه قرار المدعى عليها موافقا لصحيح النظام مما تنتهي معه الدائرة إلى رفض الدعوى .

(فلهذه الأسباب وبعد المداولة)

حكمت الدائرة : برفض الدعوى المقامة من المدعي / منيف بن راضي بن رجاء العنزي
والمدعية/ أسيا بنت فضيل العنزي ، ضد وزارة التربية والتعليم - إدارة التربية
والتعليم بمنطقة الحدود الشمالية ، لما وضح بالأسباب والله الموفق وصلى الله وسلم
على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

رئيس الدائرة

القاضي

القاضي

أمين السر

محمود الحازمي غانم بن حمود الشمري عبد الرحمن بن سعد الشبرمي عبد الله بن صالح المحميد

محكمة الاستئناف الإدارية واللام
إدارة السعاسوى والأحكام
تأيد هذا الحكم من المانورة **أول** بحكمه؛ ٨٩، ٢٤ تاريخ: ١٠ / ١٣٢٥ هـ
وأصبح نهائياً واجب النفاذ.
المؤلف المختص
الإسم: **محمد بن محمد بن علي**
التوقيع: **علي**

ديوان المظالم - المحكمة الإدارية بعرعر



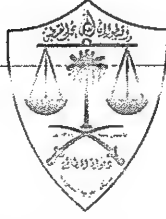
المندوبة الإدارية الأولى



تصنيف حكم

رقم القضية	رقم الحكم الابتدائي	رقم حكم الاستئناف	رقم قضية الاستئناف	تاريخ الجلسة
١٢٦٥٣/١/ق لعام ١٤٣٢ هـ	١٤٣٤/١/١١/١٥٥ هـ	١/٢٠٦٨ لعام ١٤٣٤ هـ	٢١٨٠/ق لعام ١٤٣٤ هـ	١٤٣٤/١١/٤ هـ
وظائف تعليمية - معلم - انتهاء الخدمة - عدم اجتياز فترة التجربة - تقويم الأداء الوظيفي - تفسير الأنظمة واللوائح .				
مطالبة المدعي بإلغاء قرار إنهاء خدمته بسبب عدم اجتيازه لسنة التجربة - حصول المدعي على درجة " غير مرضي " في نموذج تقويم الأداء الوظيفي - لائحة الوظائف التعليمية أجازت إنهاء خدمة الموظف المشمول بها أثناء فترة التجربة ولم تشترط إكمالها، و ذلك لا يتعارض مع بقية أنظمة الخدمة المدنية التي تشترط إمضاء سنة التجربة لأن النص الخاص مقدم على العام - مؤدى ذلك : سلامة الاجراءات المتخذة من قبل الجهة - رفض الدعوى .				
الأنظمة واللوائح				
المادة الثامنة من لائحة الوظائف التعليمية الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٥٩٠ و تاريخ ١٤٠١/١١/١٠ هـ .				
الوقائع : الأسباب :				
حكم محكمة الاستئناف :				
حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .				

الصمغاني



حكم رقم ١٤٣٤/١/١١/١٥٥

في القضية رقم ١٤٣٢/ق/١/١٢٦٥٣

المقامة من / عبدالله بن عوض بن عطاء الله السحيمي

حامل السجل المدني رقم / ١٠٤٦٠٩٦٢٤٢

ضد / وزارة التربية والتعليم

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وبعد :

ففي هذا اليوم الأحد الموافق ١٤٣٤/٣/٢٩ هـ ، وبمقر المحكمة الإدارية بمدينة الرياض ، انعقدت الدائرة الإدارية الحادية عشرة برئاسة القاضي / عادل بن محمد بن عتيق ، وبحضور أمين السر / سعد بن علي العلياني ، وذلك لنظر هذه القضية الموضح بياناتها أعلاه ، والمقيدة بتاريخ ١٤٣٢/١١/٧ هـ ، والمحالة إلى الدائرة بتاريخ ١٤٣٢/١١/١٩ هـ ، وبدراسة القضية جرى إصدار هذا الحكم .

الوقائع:-

تلخص وقائع الدعوى في أن المدعي تطلب بلائحة إستدعاء تضمنت : تظلمه من قرار فصله استناداً إلى تقرير أداء وظيفي معيب من ناحية الشكل والمضمون ، حيث تعين معلماً بتاريخ ١٤٣٠/١٠/٩ هـ ثم أنهت خدمته بتاريخ ١٤٣٢/٢/٦ هـ وطلب إلغاء قرار فصله ، وألحق بلائحة اسدعائه تفصيلاً للعيوب ، وهي أن النموذج المعد ليس معتمداً من وزارة الخدمة المدنية ، وأنه معتمد من غير صاحب الصلاحية حيث إنه معتمد من قبل مدير المدرسة مخالفاً بذلك التعليمات الصادرة بقرار وزارة الخدمة المدنية رقم ١٣٦٨١ وتاريخ ١٤١١/٥/٣٠ هـ والذي نصت على أن مدير الإشراف التربوي هو من يعتمد التقرير بعد إعداده من قبل مدير المدرسة ، وأن هناك خلافاً بينه وبين مدير المدرسة ، وعدم تضمينه نتيجة التقرير ثناء المشرف عليه ، وعدم قيام مدير المدرسة بالزيارات المطلوبة نظاماً لإعداد التقرير ، وأن التقرير تم اعتماده قبل إمضاء كامل المدة حيث تعين في ١٤٣٠/١٠/٩ هـ بينما التقرير اعتمد في ١٤٣١/٦/١٥ هـ بعد ثمانية أشهر من مباشرته ، وأن عدد أيام الغياب زادت من ١٠ أيام إلى ١٨ يوماً



، وأن هناك تناقضاً بين عناصر التقييم ، واختلاف في التقييم من الفترة الأولى والثانية بلا مبرر في الحضور وتنظيم السبورة والمعلومات عليها ، وتنفيذ ملحوظات المشرف التربوي ومدير المدرسة ، والمهارة في عرض الدروس وإدارة الفصل والتعاون مع إدارة المدرسة والزملاء وأولياء الأمور والاهتمام بالمختبر رغم عدم وجوده بالمدرسة ، وبإحالة القضية لهذه الدائرة أجرت ما هو لازم لنظرها ، فحددت في سبيل ذلك جلسة يوم الأحد الموافق ١٤٣٣/٤/٢٥ هـ اشعر بها طرفا الدعوى والجهات ذات العلاقة بخطاب الدائرة رقم ٧٣٦٢ وتاريخ ١٤٣٣/٢/٢٧ هـ ، وقبل ذلك تقدم المدعي بطلب عاجل لإيقاف قرار فصله فأصدرت الدائرة قرارها رقم ١٤٣٣/١/١١/٣٨ هـ والمنتهي إلى رفض طلب المدعي إيقاف قرار فصله ، وفي الجلسة المحددة حضر المدعي وحضر دعوه في طلب قرار فصله وبها قدم ممثل الجهة المدعى عليها / حمد ربيع الرشيد مذكرة تضمنت : أن المادة الثامنة من لائحة الوظائف التعليمية نصت على أنه : (إذا لم يثبت صلاحية المدرسة خلال فترة بدرجة أقل من مرضي تعاد أوراق إلى وزارة الخدمة المدنية لتوجيهه لعمل مناسب ويخضع في هذا الحالة لفترة تجربة جديدة وتسري في حقه المادة ١/٩ من اللوائح التنفيذية لنظام الخدمة المدنية ، وبطلب الإجابة من المدعي قدم مذكرة تضمنت : أنه قيم عن فترة ستة شهر فقط بالمخالفة للائحة التعيين في الوظائف العامة في مدتها العشرون وبالمخالفة لنص الفقرة ٣٦/٤ من لائحة تقويم الأداء الوظيفي الصادرة بتاريخ ١٤٢٦/٦/٣٠ هـ ، والتي نصت على أن التقييم يكون كل سنة أشهر خلال فترة التجربة ، وأن موقع وزارة الخدمة المدنية أجاب عن سؤال بأنه لا يجوز احتساب العطلة الصيفية للمدرس من ضمن سنة التجربة ، وبطلب الإجابة من ممثل الجهة طلب إمهاله ، ومن ثم جرى تحديد جلسة يوم الأحد الموافق ١٤٣٣/١١/١٤ هـ ، وبها حضر المدعي وممثل الجهة المدعى عليها / عبدالمجيد بن بدر العتيبي ، وطلب إمهاله للإجابة ، وقدم المدعي مذكرة لم تتضمن جديداً ، ومن ثم جرى تحديد جلسة يوم الأحد الموافق ١٤٣٤/٣/٢٢ هـ وبها قرر طرفا الدعوى اكتفاءهما بما سبق وأن قدم ، ومن ثم قررت الدائرة حجز القضية للدراسة والتأمل تمهيدا للفصل فيها .



الأسباب:

وتأسيساً على ما سبق وبعد الإطلاع على ما حواه ملف القضية من أوراق ومستندات تبين أن المدعي يهدف من دعواه إلى طلب إلغاء قرار إنهاء خدمته رقم ٣٢١٧٩٠٦٢ وتاريخ ١٤٣٢/٢/٨ هـ والصادر عن مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية بمنطقة الرياض ، وإذا كان الأمر كذلك فإن هذه الدعوى داخلة في اختصاص الديوان الولائي بموجب المادة ١٣/ب من نظامه الصادر بالمرسوم الملكي م/٧٨ وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ هـ .

وأما من حيث الشكل فإن القرار محل التظلم صادر بتاريخ ١٤٣٢/٢/٨ هـ وأشار المدعي إلى تظلمه منه لوزارة التربية والتعليم في ١٤٣٢/٢/٢٠ هـ ، وأشار إلى تظلمه لوزارة الخدمة المدنية بتاريخ ١٤٣٢/٧/١٠ هـ وقيد برقم ٦٣٢٦٤ ، ثم أقام دعواه أمام ديوان المظالم بتاريخ ١٤٣٢/١١/٧ هـ ، وإذا كان الأمر كذلك فإن المدعي قد أتم دعواه وفقاً للمادة الثالثة من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم ، مما تنتهي معه الدائرة إلى القبول الشكلي للدعوى .

وأما من حيث الموضوع ، فإن قرار إنهاء خدمة المدعي سبب بسبب إجتيازه لسنة التجربة لحصوله على تقويم أداء غير مرضي ، وأن ذلك إعمالاً لنص المادة الثامنة من لائحة الوظائف التعليمية ، في حين يدفع المدعي بأن الجهة لم تلتزم بالنموذج المعتمد من وزارة الخدمة المدنية ، وصدر القرار من غير صاحب الصلاحية ، ووجود دوافع شخصية لمدير المدرسة في إصداره للتقرير وتأثيره في التقييم على مشرف المادة ، وعدم تضمينه رأي المشرف في التقرير ، وعدم قيام مدير المدرسة بالزيارات المطلوبة نظاماً لإعداد التقرير. وأنه لم تمض سنة التجربة كاملة لتقييم عنها وأن التقييم كان عن مدة ستة أشهر ، وأنه زيد في عدد أيام الغياب من ١٠ أيام إلى ١٨ يوماً وتناقض عناصر التقييم ، وبإطلاع الدائرة على لائحة الوظائف التعليمية الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٥٩٠ وتاريخ ١٤٠١/١١/١٠ هـ وجد النص في المادة الثامنة على أنه :- (سنة التجربة : إذا لم يثبت صلاحية الموظف المشمولة بلائحة الوظائف التعليمية أثناء فترة التجربة تنتهي خدمته) ، وحيث إنه بالإطلاع على نموذج تقويم الأداء الوظيفي



وجد حصول المدعي على ٥٣ درجة من أصل مائة ، وأقرت الجهة بزيادتها إلى ٥٥ درجة وأنها لا تؤثر على ما انتهت إليه الجهة ، وحيث إن هذا التقييم يعتبر متديماً بدرجة غير مرضي ، وحيث إن التقرير أعد من قبل مدير المدرس والمشرف التربوي من قبل إدارة الإشراف التربوي ، وحيث إن تعبئة النموذج وقيام عناصره إنما يظهر لمعد التقرير ومعمده وفقاً للصلاحيات المعطاة لهما ووفقاً لتقديرهما ، ما لم يثبت خلافه ، مما يمكن التحقق من بعض أجزائه ، لا سيما وأن هذه العناصر مترابطة ومكمل بعضها لبعض ، وحيث إنه لم يظهر من خلال أوراق القضية ما يشير إلى عدم صحة نموذج تقويم الأداء وأجزائه ، وحيث إن المادة الثامنة من لائحة الوظائف التعليمية - السابق إيرادها - أجازت إنهاء خدمة الموظف المشمول باللائحة أثناء فترة التجربة ولم يشترط إكمالها وهي لا تتعارض مع بقية أنظمة الخدمة المدنية التي تشترط إمضاء سنة التجربة لأن الخاص مقدم على العام ، لذا فإن الدائرة ترى سلامة الإجراءات المتخذة من قبل الجهة المدعى عليها وتنتهي إلى رفض الدعوى .

فلهذه الأسباب حكمت الدائرة بما يلي :-

رفض الدعوى .

وبالله التوفيق ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

رئيس الدائرة الإدارية الحادية عشرة / القاضي

أمين السر

عادل بن محمد بن عتيق

سعد بن علي العلياني



تصنيف حكم

رقم القضية	رقم الحكم الابتدائي	رقم حكم الاستئناف	رقم قضية الاستئناف	تاريخ الجلسة
٣/٣٦٧٧ ق/ل عام ١٤٣٢ هـ	٤/١/٩٩ ل عام ١٤٣٤ هـ	٨١٢/١/١٣ ل عام ١٤٣٤ هـ	١١٩٥ ق/ل عام ١٤٣٤ هـ	١٤٣٤/٥/١٢ هـ
<p>وظائف تعليمية - معلم - عقد عمل - إنهاء العقد قبل انتهاء مدته - بدل سكن وتجهيز.</p> <p>مطالبة المدعي بإلزام الجهة بتعويضه عن إنهاء العقد قبل انتهاء العام الدراسي، و صرف المتبقي له من بدل المسكن وبدل التجهيز - استحقاق التعويض مخصوص بحالة إنهاء العقد بسبب إلغاء الوظيفة أو الفصل للمصلحة العامة - انتهاء عقد المدعي بانتهاء مدته المحددة بعام دراسي و ليس عاماً كاملاً - مؤدى ذلك : عدم استحقاقه للتعويض - استحقاق المدعي بدل السكن المنصوص عليه في العقد دفعة واحدة في بداية العقد دون قصره على المدة التي باشر فيها المدعي عمله- النص في العقد على استحقاق المدعي بدل التجهيز ورد مطلقاً من أي قيد أو شرط فلا يجوز حرمانه منه بسبب التعاقد معه من داخل المملكة - أثر ذلك: إلزام الجهة بأن تؤدي للمدعي المتبقي له من بدل السكن و بدل التجهيز، ورفض ما عدا ذلك من الطلبات .</p>				
الأنظمة واللوائح				
<p>الوقائع : الأسباب :</p>				
حكم محكمة الاستئناف :				
حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .				

الصمعاني



المملكة العربية السورية
ديوان المظالم

الدائرة الرابعة (١)

الحكم رقم ٤/أ/د/٩ لعام ١٤٣٤هـ

في القضية رقم ٣٦٧٧/٣/ق لعام ١٤٣٢هـ

المقامة من: بهاء الدين مصطفى محمد عباس

ضد: إدارة التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية .

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

ففي يوم الثلاثاء الموافق ١٤٣٤/٢/١٢هـ انعقدت بمقر المحكمة الإدارية بالدمام الدائرة الرابعة المشكلة من:

القاضي	محمد بن حسن عسيري	رئيساً
وبحضور	مكي بن احمد مجرشي	أميناً للسر

وصدر هذا الحكم بحضور المدعي / بهاء الدين مصطفى محمد عباس - سوداني الجنسية - يحمل الإقامة رقم (٢١٢١٦٧٢٢٦١) جوازات الدمام ، ومثل الجهة المدعى عليها في الدعوى مران بن مانع المري و/ ناصر بن عبدالله حمدان .

”الوقائع“

تلخص وقائع هذه الدعوى -وبالقدر اللازم للفصل فيها- في أن المدعي تقدم لهذه المحكمة بتاريخ ١٤٣٢/٩/٦هـ بعريضة دعوى تضمنت أنه تعاقد مع إدارة التعليم بالمنطقة الشرقية ليشغل وظيفة معلم بتاريخ ١٤٢٧/١٠/٣٠هـ (لغة انجليزية) وفي تاريخ ١٤٢٨/٦/٢هـ أنه عقد من قبل الوزارة إلا أن الأخيرة لم تقم بتعويضه حسبما هو منصوص عليه في العقد في المادة (١٦ / أ) والتي تنص على منح المتعاقد الذي تنتهي خدمته بسبب الفصل للمصلحة العامة تعويضاً يعادل راتب شهرين أو راتب المدة المتبقية من العقد أيهما أقل ، وختم دعواه بطلب صرف هذا التعويض .

وبتاريخ ١٤٣٢/١١/١٩هـ أضاف المدعي إلى طلباته تعويضه مادياً بما يعادل مرتب شهر عن كل سنة أقامها في المملكة بسبب رفض المدعى عليها تسهيل إجراءات نقل كفالته الأمر الذي وضعه وعائلته في موقف غير نظامي أمام عدة جهات حكومية كالجوازات وإدارة المنطقة ، كما أشار إلى أن المدعى عليها لم تقم بالإجراء المنصوص عليه في المادة (١٣) من العقد وهو ما يعني أن العقد محدد بقوة النظام .



الدائرة الرابعة (٢)

وفي جلسة ١٤٣٢/٢/٢٧هـ قدم المدعي مذكرة الحاقية ضمت لأوراق الدعوى أوضح انه تعاقد مع المدعى عليها على عقدين الأول وقع عام ١٤١٦هـ واستمر حتى نهاية عام ١٤٢٦هـ وبموجبة منح تنازل لنقل كفالته إلى مدرسة أهلية وفي أثناء إجراءات نقل كفالته إلى هذه المدرسة تم استدعائه للتعاقد معه مرة أخرى بعقد جديد ، جرى توقيعه في ١٤٢٧/١٠/٣٠هـ مشيراً إلى أن نزاعه يدور حول العقد الأخير وفصل المدعي نقاط مخالفة المدعى عليها للعقد فيما يلي: أ- إنهاء العقد قبل انتهاء مدته حيث بدأ في ١٤٢٧/١٠/٣٠هـ وانهي في ١٤٢٨/٦/٢هـ أي قبل انتهاء العام الدراسي ب- لم يتم صرف التعويض المنصوص عليه في المادة (١٦ / أ) ج- مخالفة المدعى عليها للمادة (٥ / أ) حيث صرف له بدل سكن فقط (٥٨٠٠) ريال والمستحق ٨٠٠٠ ريال د - لم يتم صرف بدل تجهيز (٥ / ب) .

وبجلسة ١٤٣٣/٦/١٧هـ قدم ممثل الجهة المدعى عليها جواباً محرراً دفع فيه بعدم قبول الدعوى شكلاً لعدم تقيد المدعي بالإجراءات النظامية اللازم إتباعها في رفع دعواه الإدارية ، وفي الموضوع أوضح ممثل الجهة بأن الوزارة قامت بإنهاء عقده بنهاية العام الدراسي ١٤٢٦هـ / ١٤٢٧هـ بشكل متفق ونصوص النظام ، ثم أعيد التعاقد معه مجدداً لسد العجز مع مجموعة آخرين حتى نهاية العام الدراسي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ ، وبنهاية هذا العام أنهى عقده بسبب إحلال شخص (سعودي) في الوظيفة ، وأكد ممثل الجهة أنه بخصوص العقد الأخير فقد استلم المدعي مكافأة السكن وقدرها (٥٨٠٠) ريال ، وهو لا يستحق مكافأة نهاية الخدمة لعدم مضي ثلاث سنوات على خدمته التقاعدية .

وبجلسة ١٤٣٣/٨/١٣هـ قدم المدعي رداً محرراً أكد فيه على طلباته السابقة ، كما أكد إتباعه الإجراءات النظامية الواجبة قبل قيد الدعوى الإدارية ، وأوضح أن مدة سريان العقد قد بينته المادة (٢) من العقد الموقع بين الطرفين وهي عام دراسي كامل تبدأ من تاريخ المباشرة ، وبما أن تاريخ المباشرة كانت في ١٤٢٧/١١/٤هـ فإن العقد بالتالي قد أنهى قبل مدته وهو ما يجعله مستحقاً للتعويض المنصوص عليه في العقد ، كما أوضح أن المادة (٥) من العقد ألزمت المدعى عليها بدفع البدل المخصص للسكن عند بداية العقد جملة واحدة وهو ما لم تقم به المدعى عليها حيث قامت بدفع فقط (٥٨٠٠) ريال وبمجة عدم المباشرة للمدة السابقة على المباشرة ، وهو ما يدل من وجه آخر على أن العقد قد أنهى قبل مدته وأكد المدعي على بقية طلباته .

وبجلسة ١٤٣٣/١١/١٣هـ قدم ممثل المدعى عليها مذكرة جوائية أوضح فيها أن السبب في صرف مبلغ (٥٨٠٠) ريال يعود إلى أن هذا المبلغ هو المبلغ موازي للأشهر التي عملها المدعي ، ومن جهة أخرى فإن بدل



التجهيز غير مستحق للمدعي بسبب أنه متعاقد معه من الداخل ، واكتفى الطرفان بذلك ، وحجزت القضية للحكم وبجلسة هذا اليوم صدر هذا الحكم .

” الأسباب ”

لما كان المدعي يهدف من دعواه إلى تحقيق عدة طلبات : : ١- تعويضه عن إنهاء العقد قبل انتهاء العام الدراسي وعن كافة الأضرار اللاحقة به من جراء هذه المخالفة ٢- صرف الجزء المتبقي له من بدل السكن وقدره (٢٢٠٠) ريال ٣- صرف بدل تجهيز ، وحيث إن الدعوى على النحو السابق تعتبر من دعاوى العقود التي يختص بها ديوان المظالم وفقاً للمادة (١٣/د) من نظامه الصادر في عام ١٤٢٨هـ التي شملتها قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم في مادتها الرابعة التي نصت على أنه فيما لم يرد به نص خاص لا تسمع الدعاوى المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة الثامنة من نظام ديوان المظالم بعد مضي خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق المدعى به ما لم يكن ثمة عذر شرعي حال دون رفع الدعوى يثبت لدى الدائرة المختصة بالديوان ، وبتطبيق نص المادة على دعوى المدعي يتضح أن مطالبته نشأت بخصوص العقد الموقع بتاريخ ٣٠/١٠/١٤٢٧هـ في حين أنه قيد دعواه بتاريخ ٦/٩/١٤٣٢هـ ، ويتضح من ذلك أن المدعي قد قيد دعواه خلال خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق ، وعليه فالدعوى مقبولة شكلاً . وفيما يتعلق بموضوع الدعوى فبخصوص الطلب الأول وهو طلب المدعي تعويضه عن إنهاء العقد قبل انتهاء العام الدراسي ، فإن استحقاق المتعاقد للتعويض - كما في هو في المادة (١٦/أ) من العقد - بخصوص بحالة إنهاء العقد بسبب إلغاء الوظيفة أو الفصل للمصلحة العامة ، ولما كان الثابت من واقع العقد المبرم بين الطرفين أنه وقع بتاريخ ٣٠/١٠/١٤٢٧هـ وأنه يبدأ من تاريخ المباشرة ، وقد كانت - باتفاق الطرفين - في ٤/١١/١٤٢٧هـ وأما نهاية العقد فقد حدد في المادة (٢) من العقد بمدة عام دراسي واحد ، والمدعي يرى أن المراد بهذه المادة هو عام كامل يلي تاريخ المباشرة في حين أن الجهة المدعى عليها تفسر المراد بهذه المادة بأنه بقية العام الدراسي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ ، وبما أن العقد وقع بين الطرفين أثناء العام الدراسي ، فإن دلالة المادة الثانية تقتصر على باقي مدة هذا العام ، فإذا ما انقضى فلا تثريب على جهة الإدارة إن لم تحدد العقد لعام آخر ، وإذا ثبت ذلك فإن انتهاء العقد بين الطرفين يكون لانتهاء مدته وليس لإلغاء الوظيفة أو الفصل بسبب المصلحة العامة وبالتالي فالمدعي لا يستحق التعويض لعدم وجود سببه . وأما الطلب الثاني وهو صرف الجزء المتبقي له من بدل السكن وقدره (٢٢٠٠) ريال فإن الثابت من واقع العقد أن المادة (٥/أ) من العقد نصت على التزام الجهة المدعى عليها على دفع بدل سكن (٨٠٠٠) ريال دفعة واحدة في بداية العقد ، وبما أن الطرفين متفقان على أن الوزارة لم تؤمن



الدائرة الرابعة (٤)

للمدعي سكناً ، وأنه تقاضى (٥٨٠٠) ريال فإن باقي المبلغ حق للمدعي بموجب هذه المادة ، وأما التفسير الذي ذهبت إليه المدعى عليها من أن هذا المبلغ يقسم على المدة التي باشر فيها المدعي عمله ، وأنه لا يستحق عن المدة التي لم يباشر فيها العمل بدل سكن فإن نص المادة السابقة لا يدل على ذلك ، بل يتعارض معه فإن بدل السكن يختلف عن المرتب والأجر الذي يدور استحقاقه على بذل العمل ، ولا يؤثر على ذلك أن مدة العقد تقل عن عام دراسي ، فإن تأجير المساكن يكون عادة لسنة كاملة قابلة للتجديد ، ولذا فإن الواجب - كما نصت عليه المادة - أداء هذا البديل كاملاً بغض النظر عن مدة العقد ، وعليه فإن المحكمة بخصوص هذا الطلب تقضي لصالح المدعي بالمتبقي له من بدل السكن وهو (٢٢٠٠) ريال . وبخصوص الطلب الثالث وهو صرف بدل تجهيز ، فإن الثابت من المادة (٥/ب) قد نصت على التزام الجهة المدعى عليها بأداء بدل تجهيز للمدعي بمقدار نصف الراتب الشهري المقرر له ، فإن الثابت أن هذه المادة جاءت مطلقة عن أي قيد أو شرط وعليه فإن استحقاق المدعي لهذا البديل ثابت متى ما انعقد سبب الاستحقاق وهو المباشرة ، وأما ما استندت عليه الجهة المدعى عليها من أن التعاقد إذا ما وقع داخل المملكة فإنه لا يستحق هذا البديل ، فلا وجود في نصوص العقد لما يدل على هذا القيد ، وبما أن هذه النصوص هي الحكم في أي نزاع يثور بين الطرفين فيجب أن تبقى النصوص بالقدر الذي تدل عليه ، وعليه فإن المحكمة تقضي أيضاً بخصوص هذا الطلب لصالح المدعي .

فلهذه الأسباب وبعد الدراسة والتأمل حكمت الدائرة :

بقبول الدعوى شكلاً ، وفي الموضوع : أولاً : إلزام إدارة التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية بان تؤدي للمدعي (٢٢٠٠) ريال إلفين ومائتي ريال . ثانياً : إلزام المدعى عليها بأن تؤدي للمدعي بدل تجهيز بواقع ٥٠٪ من مرتبة الشهري . ثالثاً : رد ما عدا ذلك من الطلبات ، وذلك لما هو موضح بالأسباب

القاضي

أمين الدائرة

محمد بن حسن عسيري

عبدالله بن محمد حمدي

محكمة الاستئناف الإدارية بالدمام	التاريخ ١٤٢٤/٥/١٢ هـ
إدارة السجون والأحكام	
تأيد هذا الحكم من الدائرة رقم ٨١٤ وتاريخ ١٤٢٤/٥/١٢ هـ	
واصبح نهائياً واجب النفاذ	
الوظائف المختص	
الاسم : محمد بن حسن عسيري	رئيس قسم تسليم الأحكام
التوقيع :	